



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات في كتابه
(الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)
من سورة مريم إلى آخر سورة الحج دراسة تحليلية نقدية

إعداد

سامح عبد الاله محمد عبد الهادي

إشراف

أ. د. حاتم التميمي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في أصول الدين،
من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات في كتابه
(الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)
من سورة مريم إلى آخر سورة الحج دراسة تحليلية نقدية

إعداد

سامح عبد الاله محمد عبد الهادي


نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2024/11/17م، وأجيزت:



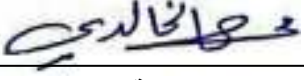
التوقيع



التوقيع



التوقيع



التوقيع

أ. د. حاتم التميمي

المشرف الرئيسي

د. تقي الدين التميمي

الممتحن الخارجي

أ. د. عودة عبد الله

الممتحن الداخلي

أ. د. محسن الخالدي

الممتحن الداخلي



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات في كتابه
(الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)
من سورة مريم إلى آخر سورة الحج دراسة تحليلية نقدية

إعداد
سامح عبد الإله محمد عبد الهادي

إشراف
أ. د. حاتم التميمي

بناء على تعليمات منح درجة الدكتوراة الصادرة عن مجلس عمداء جامعة النجاح فقد تم نشر البحث
المستل التالي من الأطروحة:

عبد الهادي، سامح (2024). ترجيحات مكي بن أبي طالب في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات
السبع وعللها وحججها) دراسة تحليلية نقدية. المجلة الدولية للاجتهاد القضائي، المركز

الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، برلين، ألمانيا، العدد 16.

الإهداء

إلى من أفنبا عمرهما وقَدَّما زهرة شبابهما في تربيّتي ورعايتي، وغمراني بحبهما ونصحهما

وتوجيههما، إلى والديّ الحبيبين.

إلى رفيقة دربي، وزهرة روعي، إلى زوجتي التي كانت لي خير معين.

إلى كل من أعانني ولم يبخل عليّ بنصح وتوجيه.

إلى كل محبٍّ للقرآن، إلى كل قارئ له، ومنتدبٍ لآياته، وباحثٍ عن معانيه، وعاملٍ بما فيه.

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر والتقدير

أحمد الله عز وجل على ما أنعم به عليّ من إتمام لهذه الرسالة، أحمده حمداً كثيراً يوافي نعمه ويكافئ مزيده، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، وأشكره سبحانه على توفيقه لي بإخراج دراسة أخدم بها القرآن الكريم، فله سبحانه الحمد كله، وله الشكر كله، وإليه يعود الفضل كله، وبعد:

فإنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر والامتنان لكل من كان له دورٌ وفضلٌ في مساعدتي على إنجاز هذه الرسالة.

وأخص بالذكر فضيلة الأستاذ الدكتور (حاتم جلال التميمي) الذي تفضّل عليّ بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وجاد عليّ بتوجيهاته وملاحظاته النافعة، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدّم بالشكر إلى أصحاب الفضيلة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور: عودة عبد عودة عبد الله. الأستاذ الدكتور: محسن سميح الخالدي. الدكتور: تقي الدين مصطفى التميمي

ولا يفوتني أن أشكر كل من أعانني على إنجاز هذه الرسالة وإخراجها بهذه الصورة التي أرجو من الله عز وجل أن يتقبلها بقبول حسن، وأن يثيب من كان عوناً لي فيها ولو بحرف أو فكرة، جزاهم الله عني خير الجزاء، ورزقني وإياهم التوفيق والسداد والنجاة يوم الحساب.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الأطروحة التي تحمل عنوان:

ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) من سورة مريم إلى آخر سورة الحج دراسة تحليلية نقدية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الأطروحة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الأطروحة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: سالم عبد الإله محمد عبادي

التوقيع: [موقع]

التاريخ: ٢٠٢٤ / ١١ / ١٧

فهرس المحتويات

الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
الإقرار	و
فهرس المحتويات	ز
فهرس الملاحق	ك
الملخص	ل
مقدمة	1
أهمية الدراسة	3
مشكلة الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
الدراسات السابقة	4
ما تميزت به هذه الدراسة عن سابقتها	5
محددات الدراسة	6
منهج الدراسة	6
الفصل الأول: التعريف بمكي وكتابه الكشف، ونقد منهجه في الترجيح بين القراءات المتواترة فيه ..	7
المبحث الأول: تعريف عام بالإمام مكي بن أبي طالب ومنهجه في كتابه الكشف	8
المطلب الأول: تعريف بالإمام مكي بن أبي طالب	8
المطلب الثاني: تعريف بكتاب (الكشف) ومنهج الإمام مكي فيه	9
المبحث الثاني: نقد منهج الإمام مكي القائم على الترجيح بين القراءات المتواترة	17
المطلب الأول: تواتر القراءات إلى أصحابها وعنهم	17
المطلب الثاني: مناهج العلماء في التعامل مع القراءات المتواترة	20
الفرع الأول: تعريف بمناهج العلماء في التعامل مع القراءات المتواترة	20
الفرع الثاني: الترجيح بين مناهج العلماء في التعامل مع القراءات المتواترة	24

المطلب الثالث: الحكمة من اختلاف القراءات 33

المطلب الرابع: خطورة القول بجواز الترجيح بين القراءات 35

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتوجيه القراءات من سورة مريم إلى سورة الحج 40

المبحث الأول: ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات المتواترة في سورة مريم 41

المطلب الأول: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ من قوله: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبًّا رَضِيًّا﴾ 41

المطلب الثاني: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿خَلَقْتُكَ﴾ من قوله: ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ 43

المطلب الثالث: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿تَسَاقُطُ﴾ من قوله: ﴿وَهَزَّيْنِي إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ تَسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا خَمِيًّا﴾ 45

المطلب الرابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ من قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ 49

المطلب الخامس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾ من قوله: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ 51

المطلب السادس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿مُخْلِصًا﴾ من قوله: ﴿وَإِذْ ذَكَرْنَا فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلِصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم: 51] 55

المطلب السابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يَذْكُرُ﴾ من قوله: ﴿أَوَلَمْ يَذْكُرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ 56

المطلب الثامن: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿وَلَدًا﴾ من قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: 77]، وقوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [مريم: 88]، وقوله سبحانه: ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا، وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ 58

المطلب التاسع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يَبْفَطَّرُنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَبْفَطَّرُنَّ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ 59

المبحث الثاني: ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات المتواترة في سورة طه 62

المطلب الأول: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿طُوى﴾ من قوله: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوى﴾ 62

المطلب الثاني: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ من قوله: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ اتُّوَا صَفًّا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ اسْتَعْلَى﴾ 63

المطلب الثالث: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لَا تَخَافُ﴾ من قوله: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾ 65

المطلب الرابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ و﴿وَأَعَدْنَاكُمْ﴾ و﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾ من قوله: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَذُوبِكُمْ وَوَأَعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى، كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ 67

المطلب الخامس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّا حُمَلْنَا﴾ من قوله: ﴿قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلَكِنَا وَلَكِنَّا حُمَلْنَا أَوْ زَارًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾ 70

المطلب السادس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ من قوله: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفْسِي﴾ 72

المطلب السابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ من قوله: ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ 73

المطلب الثامن: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يُنْفَخُ﴾ من قوله: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ 75

المطلب التاسع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يَخَافُ﴾ من قوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ 76

المطلب العاشر: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ﴾ من قوله: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ 78

المطلب الحادي عشر: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿تَرْضَى﴾ من قوله: ﴿وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ 79

المبحث الثالث: ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات المتواترة في سورة الأنبياء 81
المطلب الأول: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ من قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ 81

المطلب الثاني: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لِتُحْصِنَكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَانَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ 83

المطلب الثالث: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿فُتِحَتْ﴾ من قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ 85

المطلب الرابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لَلْكَتُبِ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكَتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْهَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ 86

المبحث الرابع: ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات المتواترة في سورة الحج 88

المطلب الأول: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿سُكَّارَى وَمَا هُمْ بِسُكَّارَى﴾ من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَّارَى وَمَا هُمْ بِسُكَّارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ 88

المطلب الثاني: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لِيُضِلَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ 90

المطلب الثالث: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿مَنْسَكًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾ [الحج: 34]، ومن قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ 92

المطلب الرابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يُدَافِعُ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ 94

المطلب الخامس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يَقَاتِلُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ 96

المطلب السادس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لَهْدَمَتْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ 97

المطلب السابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرِيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبُئِرٌ مُعَطَّلَةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ﴾ 98

المطلب الثامن: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿تَعْدُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعْدُونَ﴾ 99

المطلب التاسع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿مُعَاجِزِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ 101

النتائج والتوصيات 104

المراجع العلمية 108

الملاحق 118

Abstract b

فهرس الملاحق

ملحق (أ): شهادة قبول نشر البحث المسئل من الاطروحة..... 118

ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعلاها وحججها) من سورة مريم إلى آخر سورة الحج دراسة تحليلية نقدية

إعداد

سامح عبد الإله محمد عبد الهادي

إشراف

أ. د. حاتم التميمي

المُلخَص

يُعنى هذا البحث بتقديم دراسة نقدية للمنهج القائم على الترجيح بين القراءات القرآنية الثابتة، وقد وقع الاختيار في هذه الدراسة على كتاب (الكشف) للإمام مكي بن أبي طالب؛ إذ كان ينتهج هذا المنهج في التعامل مع القراءات.

وتظهر أهمية هذا البحث في كونه يُعنى بنقد هذا المنهج، من خلال توجيه شيء من القراءات المتواترة التي رجح بينها الإمام مكي بن أبي طالب، وإظهار دور كل قراءة في إثراء المعاني للآية الواحدة.

وقد قُسمت الدراسة إلى قسمين، تناول الأول منهما التعريف بالإمام مكي، وبكتابه ومنهجه فيه، وتناول أيضاً الحديث عن مناهج العلماء في التعامل مع القراءات القرآنية الثابتة، وعن تواترها، والحكمة من تنوعها، وخطورة القول بجواز الترجيح بينها، وتناول القسم الثاني دراسةً نقديةً تطبيقيةً جرت على القراءات التي رجح الإمام مكي بينها في أربعة سور من القرآن، هي: سورة مريم، وطه، والأنبياء، والحج؛ إذ نسبت كل قراءة إلى قارئها، وبيّنت ما رجّحه الإمام مكي منها، ووجّهت كل قراءة بحيث تظهر ما لهذه القراءة من هدف، وما تحمله من فوائد ومعان.

وقد خلصت الرسالة إلى نتائج مهمة، منها: أن كل قراءة ثابتة إنما نزلت من عند الله عز وجل لهدف وفائدة، وأن المنهج القائم على ردّ القراءة الثابتة وتوهمها منهج خاطئ، فكل قراءة ثبتت صحتها وجب قبولها وعدّها وجهًا صحيحًا، فوجوه اللغة في كلام العرب مليئة بالأساليب التي غاب عنا كثير منها، ولم

يصلنا منها إلا القليل، وكلها من عند الله عز وجل، وأما المنهج القائم على المفاضلة بين القراءات الثابتة باعتبار موافقتها للأشهر والأفصح والأكثر استعمالاً فهو منهج خالف الأولى في التعامل مع القراءات، وإن كان أصحابه يعذرون لحسن قصدهم، فالقراءة سنة متبعة، متى ثبتت وجب قبولها والمصير إليها، وكل قراءة نزلت لهدف ومعنى، وهذه الدراسة يمكن للباحثين إكمالها والبناء عليها، أو إنشاء دراسة على غرارها، بأن يختار أحدهم عالماً ممن عرف بالترجيح والاختيار بين القراءات في كتاب له، ويقوم بدراسة هذه الترجيحات ونقدها.

الكلمات المفتاحية: مكّي، الكشف، قراءات، القرآن الكريم، ترجيح، توجيهات.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فقد امتن الله على العباد بكتاب جامع، محكم ومفصل، حفظه من التحريف، وصانه عن الخطأ، ونزهه عن التناقض، أعجز العالمين ببيانه، وأبهر الفصحاء كلامه، جعله سبحانه بينهم مفخماً، فأوحاه إلى نبيه بعدة قراءات، تحمل كل واحدة منها أسراراً بلاغية، وعجائب تفسيرية، لا يستطيع حصرها إنسان، ولا يحيط بها إلا العليم العلام.

وقد أولى العلماء كتاب الله عزَّ وجلَّ عناية بالغة، وخدموه خدمة عظيمة؛ كان منها قيامهم بجمع قراءاته وتحريرها، وتمييز الثابت من الشاذِّ فيها، وتوجيه تلك القراءات واستخراج معانيها، وظهر لهم في التعامل معها طرق ومناهج: فمن الأئمة من كان يفاضل بينها، ويردُّ بعضها أحياناً ويضعفه دون اعتبارٍ لتواترها، ومن أبرز هؤلاء: ابن جرير الطبري⁽¹⁾، والزمخشري⁽²⁾، وطائفة من النحويين، كالقراء⁽³⁾، والزجاج⁽⁴⁾، والنحاس⁽⁵⁾، وأبي علي الفارسي⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ انظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، (149/1-152). عند قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4]، إذ قال بأن أصح القراءتين في التلاوة عنده قراءة من قرأ (مَلَك). والطبري هو: محمد بن جرير بن يزيد، الإمام العلم المجتهد، عالم العصر، له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب التفسير، وكتاب التاريخ، وله كتاب اسمه القراءات وتنزيل القرآن، توفي سنة 310هـ. انظر: ابن الساعي، الدر الثمين في أسماء المصنفين، ص91، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (14/ 267-282).

⁽²⁾ انظر: الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (570/3). عند قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمْ﴾ [سبأ: 9]، إذ ضَعَفَ قراءة الكسائي: يخسف بهم، بالإدغام، وقال: ليست بقوة. والزمخشري هو: محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم، جار الله، عالم معتزلي متبحر في العلوم، داعية إلى الاعتزال، إمام في النحو واللغة، جاور بمكة المشرفة وتلقب بجار الله، من أشهر كتبه كتاب الكشاف في التفسير، ولد سنة 497هـ، وتوفي سنة 538هـ. انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (172/21)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (151-156/20).

⁽³⁾ انظر: القراء، معاني القرآن، ص145. عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُعِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 229]. والقراء هو: يحيى بن زياد بن عبد الله السديمي الكوفي النحوي، أبو زكريا القراء، وصف بأنه أبرع الكوفيين وأعلمهم، له كتب عديدة، من أشهرها كتاب (معاني القرآن)، توفي بمكة سنة 207هـ. انظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، (7/4-10)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (118-121/10).

⁽⁴⁾ انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (111/1-112). عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: 34]، إذ علَّط القراء بضم التاء إنباعاً لضم الجيم. والزجاج هو: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج النحوي، من أهل الفضل والديانة، له مؤلفات، منها كتاب (معاني القرآن)، توفي ببغداد، سنة 311هـ. انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (87/6-90)، والقفطي، إنباه الرواة، (198-194/1).

⁽⁵⁾ انظر: النحاس، معاني القرآن، (148/4). عند قوله تعالى: ﴿إِنْ قَتَلْتُمْ كَانِ خَطِيئَةً كَبِيرًا﴾ [الإسراء: 31]. والنحاس هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر النحاس، النحوي المصري، إمام العربية، من أهل العلم بالفقه والقرآن، له مصنفات، منها كتاب (إعراب القرآن) وكتاب (المعاني)، توفي سنة 338هـ. انظر: القفطي، إنباه الرواة، (136/1-139)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (401-402/15).

⁽⁶⁾ انظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، (184/4)، عند قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمْ﴾ [سبأ: 9]. وأبو علي هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المعروف بأبي علي الفارسي، إمام النحو، علَّت منزلته فيه حتى قال بعضهم أن منزلته فاقَت منزلته المبرد، وأنه أعلم منه، اشتهر ذكره في الأفاق، وله كتب عديدة، منها: كتاب التذكرة، وكتاب المسائل البصرية، وكتاب الحجة في علل القراءات السبع، توفي سنة 377هـ. انظر: القفطي، إنباه الرواة، (308/1-309)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (379-380/16).

ومنهم من لم يكن يرى صحة هذا المنهج، فلا يرد القراءة المتواترة⁽¹⁾ ولا يضعفها، وهو المشهور عن أبي حيان⁽²⁾، والسمين الحلبي⁽³⁾، وابن الجزري⁽⁴⁾، فالقراءة سنة متبعة، لا يجوز ردّها بالقياس⁽⁵⁾.

ومنهم من اقتصر على المفاضلة والترجيح بين القراءات؛ فيعتمد إلى تصحيح بعضها وتضعيف ما يقابلها، دون ردّ للقراءة المرجوحة في نظره، ومن أبرز هؤلاء أبو عبد الله القرطبي⁽⁶⁾.

ونظراً لخطورة الموضوع ووعورته فإن دراسته تشكل رافداً أساساً يصبّ في خدمة علمي القراءات والبلاغة القرآنية.

وانطلاقاً من الرغبة في خدمة كتاب الله عزّ وجلّ، وإضافة فائدة تثري هذا الجانب المهم منه؛ فإن هذه الرسالة ستتناول منهج الترجيح والمفاضلة بين القراءات المتواترة بدراسة نقدية تطبيقية، من خلال البحث في ترجيحات فارس من أبرز فرسان هذا الميدان؛ ألا وهو العالم الجليل: مكي بن أبي طالب، في كتابه الفذّ (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها).

(1) والمستفيض في معنى المتواتر من حيث القطع بثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال ابن الجزري: "ثبت من ذلك أن خبر الواحد العدل الضابط إذا حفته قرآن يفيد العلم ونحن ما ندعي التواتر في كل فرد مما انفرد به بعض الرواة أو اقتص ببعض الطرق لا يدعي ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر وإنما المقروء به عن القراء العشرة على قسمين: متواتر وصحيح مستفاض متلقى بالقبول والقطع حاصل بهما". انظر: ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 21.

(2) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، (3/232). عند قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكُتَابَ﴾ [آل عمران: 79]. وإن كان في بعض الأحيان يوجه القراءة بما يوحى تفضيلها على غيرها من غير ردّ أو تضعيف، انظر ما قاله مثلاً عند قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: 2].

وأبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الغرناطي، المفسر النحوي اللغوي، متبحر في علوم كثيرة، من أشهر كتبه كتاب (البحر المحيط) في التفسير، توفي في القاهرة، سنة 745هـ. انظر: نويهض، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، (2/655)، والسبكي، معجم الشيوخ، ص 472-475.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، (1/48). عند قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفتح: 4]. وإن كان في بعض الأحيان يوجه القراءة بما يوحى تفضيلها على غيرها من غير ردّ أو تضعيف، انظر ما قاله مثلاً عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: 23]، والسمين هو: أحمد بن يوسف بن عبد الله الحلبي، برع في النحو والقراءات، له عدد من المصنفات، منها كتاب (الدر المصون) في تفسير القرآن، توفي سنة 756هـ. انظر: السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، (1/536-537)، ونويهض، معجم المفسرين، (1/84).

(4) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (1/51). وابن الجزري هو: الحجة في القراءات، المحدث الحافظ المفسر، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف، العمري الدمشقي المعروف بابن الجزري، شارك في علوم شتى، وله مصنفات كثيرة، توفي سنة 833هـ. انظر: القنوجي، التاج المكلل من جواهر متأثر الطراز الآخر والأول، ص 457، ونويهض، معجم المفسرين، (2/620-621).

(5) انظر: أبو عبيد، فضائل القرآن، ص 361.

(6) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (7/91). عند قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: 137]. والقرطبي هو: محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي القرطبي، إمام، محدث، متبحر، من كبار المفسرين، من أهل قرطبة، رحل إلى مصر، وتوفي فيها سنة 671هـ. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، (15/229)، ونويهض، معجم المفسرين، (2/479).

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذه الدراسة في كونها تعنى بنقد المنهج القائم على جواز تضعيف القراءات المتواترة والترجيح بينها، من خلال توجيه شيء من القراءات المتواترة التي رجح بينها الإمام مكي بن أبي طالب، وإظهار دور كل قراءة في إثراء المعاني للآية الواحدة.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أن علم توجيه القراءات يخفى على شريحة من الدارسين، فضلاً عن عامة الناس، والترجيح بين أوجه توجيهات القراءات أمر دقيق غاية الدقة؛ فهو يحتاج إلى دراسة متعمقة، وبيان لخفاياه، ويفترض في هذه الدراسة أن تجيب عن السؤال الرئيس الآتي:

هل يعدُّ منهج الإمام مكي في الترجيح بين القراءات الثابتة منهجاً مسلماً به؟ أم يمكن نقده من خلال توجيه القراءات وبيان ما فيها من فوائد ومعانٍ؟

ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة أخرى:

1. ما الحكمة من اختلاف القراءات؟
2. ما خطورة القول بجواز الترجيح بين القراءات المتواترة؟
3. هل لاختلاف القراءات دور في إثراء المعاني؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى أمور يمكن إجمالها في الآتي:

1. توضيح منهج الإمام مكي القائم على الترجيح بين القراءات المتواترة والتفضيل بينها.
2. نقد منهج الإمام مكي في الترجيح بين القراءات المتواترة.
3. بيان لوازم القول بتواتر القراءة وثبوتها.

4. بيان الحكمة من اختلاف القراءات القرآنية.
5. دراسة شيء من القراءات الثابتة التي رجَّحَ الإمامُ مكيُّ بينها في كتابه، من خلال توجيهها وإظهار دورها في إثراء المعاني.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات التي تدور حول هذا الموضوع منها:

1. رسالة دكتوراه بعنوان: اختيارات مكي بن أبي طالب القيسي في القراءات السَّبْع في كتابه: الكشف عن وجوه القراءات السَّبْع وعللها وحججها من أوَّل سورة الفاتحة إلى آخر سورة الكهف: جَمَعاً وتَوَجَّيهاً، إعداد الباحث معاذ محمد عبد الله آدم، نشرتها جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية في السودان، عام 2014م، وأشرف عليها د. الطيب محمود عبد القادر، وهي رسالة تعنى ببيان اختيارات الإمام مكي بن أبي طالب، وتوجيهها، وبيان سبب اختياره لها من غير نقد لمنهج الترجيح الذي خطه الإمام مكي لنفسه.
2. رسالة ماجستير بعنوان: قواعد الترجيح والاختيار في القراءات عند الإمام مكي بن أبي طالب القيسي، إعداد الباحث يحيى أحمد جلال، نشرتها الجامعة الأردنية عام 2006م، وأشرف عليها أ.د. أحمد خالد شكري، وهي رسالة اقتصرت على إظهار القواعد التي اعتمدها الإمام مكي في ترجيحاته واختياراته دون نقد لمنهجه في الترجيح.
3. رسالة ماجستير بعنوان: اختيارات الإمام مكي القيسي في القراءات من خلال كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، إعداد الباحث حمزة عواد، نشرتها جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية في قسنطينة عام 2006م، وأشرف عليها د. محمد بوركاب، وهي رسالة اعتنت بجمع اختيارات الإمام مكي وتبيينها، ولم يتطرق لنقد منهجه في الاختيار ومناقشته فيه.
4. رسالة ماجستير بعنوان: اختيارات مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها دراسة لغوية تحليلية، إعداد الباحث إسلام حسني أبو صقر، نشرتها الجامعة

الإسلامية بغزة عام 2013م، وأشرف عليها د. فوزي إبراهيم أبو فياض، وهي رسالة تعنى بإظهار أسباب اختيارات الإمام مكي بن أبي طالب المتنوعة، والاعتناء بالجوانب اللغوية في المقام الأول، ولكنه لم ينتقد منهج الإمام مكي في الترجيح بين القراءات.

5. بحث بعنوان: آراء الإمام مكي بن أبي طالب التي خالف فيها جمهور القراء - عرضاً ودراسة، للدكتورة عائشة بنت عبد الله الطواله، نشرتها جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن سنة 2022م، وهو بحث يعنى بدراسة بعض الآراء التي خالف فيها الإمام مكي جمهور العلماء في القراءات والتجويد، وبيان وجه صوابها من عدمه، وهو بحث لم تقصد فيه الباحثة دراسة شاملة لعدد من السور، واعتنت دراستها بالجوانب التجويدية في المقام الأول.

ما تميزت به هذه الدراسة عن سابقتها

من الملاحظ على الدراسات السابقة اقتصار بعضها على الجوانب اللغوية وبيانها، واختصاص أخرى بإبراز طريقة الإمام مكي في الترجيح، دون نقد لهذا المنهج، وقامت بعض الدراسات بنقاش اختيارات الإمام مكي، ولكنها اعتنت بالجوانب التجويدية التي تتعلق بهيئة القراءة في المقام الأول، وهذه الدراسة تتميز بأنها:

1. اشتملت على بيان مناهج العلماء في التعامل مع القراءات المتواترة.
2. توضيح منهج الإمام مكي في الترجيح بين هذه القراءات.
3. نقد منهج الترجيح والتفضيل بين القراءات المتواترة.
4. توضيح معنى التواتر وثبوت القراءة، وما يلزم من ذلك.
5. اعتنت الدراسة بالجانب العملي؛ إذ أفردت فصلاً كاملاً لدراسة شيء من القراءات التي رجح الإمام مكي بينها، من خلال توجيهها وبيان ما فيها من إثراء للمعاني.
6. اهتمت الدراسة بتوجيه القراءة التي لها أثر في المعنى دون غيرها.

محددات الدراسة

هذه الدراسة محدودة ببيان ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات السبع في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) من خلال أربع سور من القرآن الكريم؛ وهي: مريم، وطه، والأنبياء، والحج.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، والمنهج النقدي، والمنهج الوصفي؛ إذ قامت باستقراء منهج الإمام مكي وطريقته في الترجيح بين القراءات، من خلال النظر في اختياراته المتنوعة ورصد أسبابها، ثم قامت الدراسة بنقد هذا المنهج؛ القائم على الترجيح بين القراءات المتواترة والتفضيل بينها.

كما قامت الدراسة باستقراء جميع القراءات المتواترة الواردة في السور المنتقاة، واختيار ما يصلح منها للتوجيه مما له أثر في المعنى، ثم قامت الدراسة على تحليل هذه القراءات من الناحية اللغوية والنحوية والصرفية والبلاغية بحسب الحاجة، ومقارنة بعضها ببعض، واستخراج الفروق التي تضيف للآية معاني جديدة؛ لإظهار صحة المنهج القائم على منع المفاضلة بين القراءات المتواترة.

الفصل الأول

التعريف بمكي وكتابه الكشف، ونقد منهجه في الترجيح بين القراءات المتواترة فيه

يدور الفصل الأول حول أمرين رئيسيين، الأول منهما يتناول الحديث عن الإمام مكي، وعن كتابه الكشف، ومنهجه الذي اتبعه فيه عند الترجيح بين القراءات المتواترة، وقد اتُّبع المنهج الاستقرائي في بيان طريقة الإمام مكي في ذلك.

أما الأمر الثاني فكان نقداً علمياً، نوقش فيه منهج الترجيح عند الإمام مكي بين القراءات المتواترة من عدة جوانب، إذ تناول الحديث عن إثبات تواتر هذه القراءات إلى أصحابها وعنهم، ومناهج العلماء المختلفة في التعامل معها، والحكمة من اختلاف تلك القراءات، وأخيراً تناول هذا الفصل الحديث عن خطورة فتح باب الترجيح بين القراءات المتواترة، وإن كان لأصحابه والقائلين به من مقاصد حسنة في ذلك.

المبحث الأول: تعريف عام بالإمام مكي بن أبي طالب ومنهجه في كتابه الكشف

يتناول المبحث الأول تعريفاً عاماً بالإمام مكي، وكتابه الكشف، ثم يتطرق للحديث عن منهجه الذي سلكه في كتابه عند الترجيح بين القراءات المتواترة، وذلك من خلال مطلبين اثنين:

المطلب الأول: تعريف بالإمام مكي بن أبي طالب

هو الإمام العلامة، المحقق، أستاذ القراء والمجودين، أبو محمد، مكيُّ بنُ أبي طالبِ حمُوشِ بن محمد بن مُختارِ القيسيِّ، القيروانيِّ، ثم القرطبيِّ⁽¹⁾، ولد بالقيروان عام 355هـ، ونشأ بها على تلقي القرآن، والاختلاف إلى حلقات العلم، وكانت له رحلات إلى مصر، اختلف بها إلى المؤدبين والعارفين بعلوم الحساب، واستكمل فيها ما بقي عليه من القراءات التي لم يقرأها في القيروان، وذهب إلى مكة، وجاور فيها عدداً من السنين، يحج ويقرأ على بعض مقرئيهما، وكان آخر مقام له بقرطبة؛ إذ بقي فيها يُقرئ ويخطب إلى أن توفاه الله تعالى عام 437هـ⁽²⁾.

كان الإمام مكي معروفاً بفضلِهِ وتواضعِهِ وتدينِهِ، مشهوراً بإجابة الدعاء، وله في ذلك أخبار، منها ما حكاه بعضهم⁽³⁾ أنه كان بقرطبة رجل فيه بعض الحدة، وكان له على الإمام مكي تسلط، وكان يدنو منه إذا خطب يحصي عليه سقطاته، وكان الإمام مكي كثيراً ما يتلعثم ويتوقف، فحضر ذلك الرجل في بعض الجمع، وجعل يحدُّ النظرَ إلى الإمام مكي ويغمزه، فلما خرج معنا ونزل في الموضع الذي كان يقرأ فيه قال لأصحابه: أمتوا على دعائي، ثم رفع يديه وقال: "اللهم اكفنيه، اللهم اكفنيه" فأفعد ذلك الرجل، وما دخل الجامع بعد ذلك اليوم⁽⁴⁾.

(1) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (591/17)، والمرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، (731-730/2).

(2) انظر: القفطي، إنباء الرواة، (313-315/3)، وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (277-274/5).

(3) هو: أبو عبد الله الطرقي المقرئ، انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، (275/5).

(4) انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، (275/5)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (592/17).

كان للإمام مكيّ عنايةً ظاهرةً بعلوم القرآن والعربية، وكان عالمًا من أهل التبصر فيها، وله تصانيف كثيرة⁽¹⁾، قال عنه بعض أصحابه: " كان من أهل التبصر في علوم القرآن والعربية، حسن الفهم والخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف في علوم القرآن، محسنًا، مجودًا، عالمًا بمعاني القرآن"⁽²⁾.

المطلب الثاني: تعريف بكتاب (الكشف) ومنهج الإمام مكي فيه

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها من أواخر الكتب التي عكف الإمام مكي على تأليفها كما هو ظاهر في كلامه؛ إذ قال في مقدمته: "ثم تطاولت الأيام، وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة، فرأيت أن العمر قد تناهى، والزوال من الدنيا قد تدانى، فقويت النية في تأليفه وإتمامه؛ خوف فجأة الموت، وحدوث الفوت، وطمعاً أن ينتفع به أهل الفهم من أهل القرآن وأهل العلم من طلبة القراءات، فبادرت إلى تأليفه"⁽³⁾.

وقد جعل مكيّ كتابه (التبصرة) أصلًا لكتابه (الكشف)؛ فالأول كتابٌ روايةٌ مختصرٌ، والثاني جعله بمثابة الشرح له، يذكر فيه الحجج والعلل والاختيارات التي تتعلق بكل حرف قرأ به، قال: "فهذا الكتاب كتاب فهم وعلم ودراية، والكتاب الأول كتاب نقلٍ ورواية"⁽⁴⁾.

وفكرة الكتاب التي نسج عليها: أن يذكر علل ما في أبواب الأصول على طريقة السؤال والجواب، وأما فرش الحروف فإنه يذكر كل حرف، ومن قرأ به من القراء المشهورين، وحجة كل فريق منهم، وعلّة ما قرؤوا به، ثم يذكر اختياره في كل حرف، وينبه على علة اختياره⁽⁵⁾.

(1) انظر: القفطي، إنباه الرواة، (314/3)، وابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (274/5)، والزركلي، الأعلام، (286/7).

(2) المرصفي، هداية الفاري إلى تجويد كلام الباري، (731/2). وقائل ذلك عنه هو: أحمد بن مهدي المقرئ، كما ذكر المرصفي.

(3) مكي، الكشف، (4/1).

(4) مكي، الكشف، (6/1).

(5) انظر: مكي، الكشف، (5-4/1).

ولمكي طرقٌ متنوعةٌ في الاختيار⁽¹⁾، منها:

1. تقديم القراءة لموافقها أكثر القراء، وقد تختلف عبارته في ذلك، فقد يقول بأن عليه الجماعة، أو أن إجماع القراء عليه، أو أن أكثر القراء عليه، ونحو ذلك من العبارات التي تتقارب في المعنى، وهذا كثير في كتابه، ومن الأمثلة عليه:

• اختياره القراءة بتشديد كلمة (وصى) من قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 132]، وقد عدَّ من أسباب تقديمه لهذه القراءة إجماع أكثر القراء عليها⁽²⁾.

• اختياره القراءة بفتح السين في كلمة (ميسرة)⁽³⁾، والتشديد في صاد (تصدَّقوا)⁽⁴⁾ من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 280]، فقال عند ذكره لأسباب اختيار فتح السين: إنَّ عليه إجماع القراء، وعند اختيار التشديد في الصاد: إنَّ عليه الجماعة⁽⁵⁾.

2. تقديم ما قرأ به أبو عبيد⁽⁶⁾، وأبو حاتم⁽⁷⁾، وقد أكثر الإمام مكي من ذكرهما، وقد يقدم ما قرأ به غيرهما؛ كالطبري، وكان كثيراً ما يقدم الذي اتفق عليه أبو عبيد وأبو حاتم، أو قال به أحدهما، ويعتبر ذلك مرجحاً وسبباً قوياً في اختياره، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

(1) استندت في هذا البحث من: جلال، رسالة ماجستير بعنوان: قواعد الترجيح والاختيار في القراءات عند الإمام مكي بن أبي طالب القيسي، وقد اعتمدت في أغلب هذا البحث على المنهج الاستقرائي؛ إذ عمدت إلى كتاب الكشف، واستخرجت الطرق التي اعتمدها الإمام مكي في الاختيار بين القراءات، والأمثلة عليها.

(2) وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والكوفيين: عاصم، وحمزة، والكسائي، وانظر: مكي، الكشف، (264/1).

(3) وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (319/1).

(4) وهي قراءة الحرمين، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وانظر: مكي، (319/1).

(5) انظر: مكي، الكشف، (319/1).

(6) أبو عبيد هو: القاسم بن سلّام بن عبد الله، الإمام الحافظ المجتهد النحوي، له تصانيف متنوعة في القراءات والحديث والفقه والعربية والأخبار وغيرها، منها كتاب القراءات، والناسخ والمنسوخ، وفضائل القرآن، توفي سنة 224هـ. انظر: ابن خلكان، وفیات الأعيان، (60/4-63)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (490/10-492).

(7) أبو حاتم هو: سهل بن محمد بن عثمان السجستاني، العلامة المقرئ النحوي اللغوي، له عدة تصانيف، منها: كتاب القراءات، وإعراب القرآن، واختلاف المصاحف، وغيرها، توفي سنة 255هـ. انظر: القفطي، إنباء الرواة، (58/2-60)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (268/12-270).

• اختياره القراءة بكسر الخاء في كلمة (واتخذوا) من قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125]؛ لأنها اختيار أبي عبيد وأبي حاتم، ولأن عليها قراءة العامة في أكثر الأمصار⁽¹⁾.

• اختياره القراءة بتشديد كلمة (فأمتعه) من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ اضْطِرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيَسَّ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126]؛ لأنها اختيار أبي عبيد، وأبي حاتم، ولإجماع القراء عليها سوى ابن عامر⁽²⁾، ولأن عليها قراءة العامة في الأمصار⁽³⁾.

• اختياره قراءة (أم تقولون) بالياء، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: 140]؛ لأنه اختيار أبي حاتم، وذكر من قرأ بهذا الحرف من التابعين، والذي يظهر أن من أسباب اختياره لهذه القراءة أن أهل الحرمين⁽⁴⁾ قرؤوا بها أيضاً⁽⁵⁾.

• اختياره قراءة (أن يصلحاً) بفتح الياء واللام، والتشديد، وبألف بعد الصاد هكذا (أن يصلحاً)، وذلك من قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: 128]، وذكر من أسباب اختياره لهذه القراءة أنها اختيار أبي حاتم، وأبي عبيد، والطبري⁽⁶⁾.

3. تقديم القراءة لاعتبارات تتعلق بالمعنى؛ ككونه أعظم، أو أعم، أو أظهر، أو أبلغ. ومن الأمثلة على ذلك:

• اختياره القراءة بقطع الألف في (قال أعلم) من قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 259]، قال مكي:

(1) وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (264/1).

(2) هو أبو عمران، عبد الله بن عامر بن يزيد الجحفي، الإمام الكبير، ومقرئ الشام، انتهت إليه مشيخة الإقراء بها، توفي سنة 118هـ. انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، (271/29-282)، والذهبي، معرفة القراء الكبار، ص46-49، وابن الجزري، غاية النهاية، (424/1).

(3) وهي قراءة الحرمين، وأبي عمرو، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (265/1).

(4) نص الإمام مكي على ذلك في كتابه التبصرة الذي هو أصل كتابه الكشف، إذ قال: "ومنهم اثنان من أهل الحرمين، وهما ابن كثير مكي، ونافع مدني، فإذا ذكرنا الحرمين فليأهما نعي". مكي، التبصرة، ص194.

(5) وهي قراءة الحرمين، وأبي عمرو، وشعبة، وانظر: مكي، الكشف، (266/1).

(6) وهي قراءة الحرمين، وأبي عمرو، وابن عامر، وانظر: مكي، الكشف، (399-398/1).

"والقراءة بالقطع هي الاختيار؛ لأنه على ظاهر الكلام؛ لما تبين له ما كان على شك فيه أخبر عن نفسه بالعلم اليقين، وأيضاً فإنه قد أجمع عليه الحرميّان، وعاصم⁽¹⁾، وابن عامر، وأبو عمرو⁽²⁾."

- اختياره قراءة النون بدل الياء في (يكفر عنكم) من قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: 271]، وذكر من أسباب اختياره لهذه القراءة أنها أفخم وأعظم⁽³⁾.
- اختياره قراءة الجمع في (وكتبه) من قوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ﴾ [البقرة: 285]؛ لأنها أعم، ولأن عليها أكثر القراء⁽⁴⁾.
- اختياره القراءة بكسر الهمزة في (إن) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: 19]، وعلل اختياره بعدة أمور كان منها أنه أبلغ في التأكيد⁽⁵⁾.

4. تقديم القراءة لكونها أولى بالسياق، أو أنسب من حيث اتصال الكلام، مثال ذلك:

- اختياره القراءة بالتاء في (تعملون) من قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 149]؛ لكونها أحسن مطابقة للسياق؛ لأن ما قبل الآية وما بعدها خطاب كله، فناسب أن تكون القراءة بالتاء لتوافق ما قبلها وما بعدها⁽⁶⁾.
- اختياره الجزم في (فيغفر) و(يعذب) من قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 284]، وعلل اختياره باتصال الكلام، وأن عليه أكثر القراء⁽⁷⁾.

(1) هو عاصم بن أبي النجود الأسدي مولاهم، الكوفي، الإمام الكبير، مقرئ العصر، من القراء السبعة، توفي سنة 127هـ، رحمه الله. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص51-54، وابن الجزري، غاية النهاية، (1/346-349)، والمصرفي، هداية القاري، (2/653).

(2) مكي، الكشف، (1/259-260). وهي قراءة الحرميين، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم. وأبو عمرو هو: ابن العلاء بن عمار بن الغريان التميمي، ثم المازني البصري، شيخ القراء العربية، وإمام أهل البصرة في القراءة والنحو، اختلفوا في اسمه على أقوال أشهرها: زبّان، برز في النحو والحروف، واشتهر بالفصاحة والصدق وسعة العلم، أحد القراء السبعة، توفي سنة 154هـ. انظر: القفطي، إنباه الرواة، (4/131)، والذهبي، معرفة القراء الكبار، ص58-62، وصلاح الدين، فوات الوفيات، (2/28-29)، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، (1/288-289).

(3) وهي قراءة الحرميين، وأبي عمرو، وشعبة، وحمزة، والكسائي، وانظر: مكي، الكشف، (1/317).

(4) وهي قراءة الحرميين، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم انظر: مكي، الكشف، (1/323).

(5) وهي قراءة الحرميين، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وانظر: مكي، الكشف، (1/338).

(6) وهي قراءة الحرميين، وابن عامر، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (1/269).

(7) وهي قراءة الحرميين، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وانظر: مكي، الكشف، (1/323).

5. تقديم القراءة لكونها اللغة الفاشية، أو لأنها الأصل في اللغة، ومن الأمثلة:

- اختياره فتح الياء وضم الزاي في كلمة (يَحْرُزُكَ) من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [آل عمران: 176]؛ لأنها اللغة الفاشية المستعملة المجمع عليها⁽¹⁾.
- اختياره تخفيف النون في (واللذان يأتيناها) من قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُوهُمَا﴾ [النساء: 16]؛ لأنه عليه أتى كلام العرب، وهو المستعمل، وعليه أكثر القراء⁽²⁾.
- اختيار إظهار التاء وفتحها في (بَيْتَ طَائِفَةٍ) من قوله تعالى: ﴿بَيْتَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ [النساء: 81]؛ لأنه الأصل، وعليه الجماعة، خلافاً لأبي عمرو وحمزة⁽³⁾.

6. تقديم القراءة لكونها موافقة لخط المصحف، ومن الأمثلة:

- اختياره حذف حرف الياء وصلاً ووقفاً، والاكْتفاء بالكسرة بدل الياء وصلاً في (الداع إذا دعان) من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: 186]، استخفافاً، واتباعاً للخط، ولأن عليه أكثر القراء⁽⁴⁾.
- اختياره قراءة (ومن أصدق) من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: 87] بالصاد الخالصة، اتباعاً للخط، ولأن الجماعة عليه، ولأنه الأصل⁽⁵⁾.

7. تقديم القراءة لأن عليها أكثر المصاحف، ومن الأمثلة:

- اختياره إثبات الواو في (وقالوا اتخذ الله ولداً) من قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: 116]، وذكر من أسباب اختياره أن الواو ثابتة في أكثر المصاحف⁽⁶⁾.

(1) وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (365/1).

(2) وهي قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (382/1).

(3) وهي قراءة الحرميين، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وانظر: مكي، الكشف، (393/1). وحمزة هو: ابن حبيب بن عمارة التيمي الزيات الكوفي، الإمام شيخ القراءة، من القراء السبعة، قال الثوري أن حمزة لم يقرأ حرفاً إلا بأثر، توفي سنة 156هـ، رحمه الله. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص 66-71 وابن الجزري، غاية النهاية، (261/1-264)، والمرصفي، هداية القاري، (640/2).

(4) وهي قراءة ابن كثير، وقالون، وابن عامر، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (333/1).

(5) وهي قراءة الحرميين، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وانظر: مكي، الكشف، (394/1).

(6) وهي قراءة الحرميين، وأبي عمرو، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (260/1).

- اختياره رفع اللام في (قليل) من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 66]، وذكر من أسباب اختياره أن أكثر المصاحف لا ألف فيها في كلمة (قليل)⁽¹⁾.

8. تقديم القراءة الأخف في اللغة، وهذا كثير في كتابه، وقد يخالف فيقدم القراءة الأخرى، ومن الأمثلة التي توضح ذلك:

- اختياره قراءة (لا يضرُّكم) بفتح الياء، وكسر الضاد، والتخفيف، والجزم، من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: 120]؛ لخفة ذلك، ولأنها لغة موازية للتشديد؛ لأن أهل الحرمين عليه مع أبي عمرو⁽²⁾.

- اختيار قراءة (إصرهم)، من قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: 157]، بالتوحيد، خلافاً لابن عامر الذي قرأها بالجمع (أصارهم)؛ لأن قراءة التوحيد أخف، ولأن عليها الجماعة، وهي الأكثر في الاستعمال⁽³⁾.

ومن الأمثلة على تقديمه القراءة الأثقل على الأخف:

- اختياره قراءة (كلمة) بالجمع من قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدَّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: 115]، مع أن قراءة التوحيد (كلمة) أخف؛ وذلك لأن الجمع هو الأصل، ولأن عليه أكثر القراء في الأنعام، ولغير ذلك مما ناقشه من حيث المعنى⁽⁴⁾.

- اختياره قراءة (ضيِّقاً) من قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَانَمَا يَصَعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: 125] بتشديد الياء، مع أن القراءة بتسكين الياء أخف؛ لأن تشديد الياء هو الأصل، ولأن أكثر القراء عليه⁽⁵⁾.

(1) وهي قراءة الحرمين، وأبي عمرو، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (392/1).

(2) وهي قراءة الحرمين، وأبي عمرو، وانظر: مكي، الكشف، (355/1).

(3) وهي قراءة الحرمين، وأبي عمرو، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (479/1-480).

(4) وهي قراءة الحرمين، وأبي عمرو، وابن عامر، وانظر: مكي، الكشف، (448/1).

(5) وهي قراءة نافع، وأبي عمرو، وابن عامر، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (450/1).

9. تقديم القراءة لأن الروايات النبوية جاءت موافقة لها، وقد يستعين بالرواية لترجيح اختياره، ومن الأمثلة:

• اختياره كسر الخاء في (واتخذوا) من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: 125]، وذكر من أسباب اختياره أن الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم أتت بالآية على هذه الصورة⁽¹⁾.

• اختياره قراءة (أن تقولوا) و(أو تقولوا) بالتاء، من قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ (172) أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: 172]، واستعان بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الأعراف: 172] قال: "أخذوا من ظهره كما يؤخذ بالمشط من الرأس، فقال لهم ألسنت بربكم؟ قالوا بلى، قالت الملائكة: شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين"⁽²⁾، قال مكي: "فهذا يدل على التاء، وهو الاختيار؛ لصحة معناه، ولأن الجماعة عليه"⁽³⁾.

إن الطرق التي كان الإمام مكي يتبعها لاختيار القراءة التي يرتضيها هي في حقيقتها طرق للترجيح والموازنة بين القراءات، وقد كان يصرح بأن هذه القراءة أولى لكثرة من قرأ بها⁽⁴⁾، أو أنها أليق بسياق الكلام⁽⁵⁾، أو أنها أولى لينتظم الكلام بأوله⁽⁶⁾، وعباراته في ذلك كثيرة متنوعة، وقد يتكلم بما يشعر

(1) منها: ما ورد في حديث طويل يرويه: مسلم، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، رقم 1218. وانظر باقي الروايات التي ذكرها مكي في: الكشف، (263/1-263). والقراءة هذه قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، والكوفيون.

(2) أخرجه الطبري، جامع البيان، (232/13)، رقم 15354، وضعفه الطبري مرفوعاً، وابن كثير، وأحمد شاكر في تحقيقه لتفسير الطبري. انظر: الطبري، جامع البيان، (232/13، 250)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (503/3 - 504).

(3) وهي قراءة الحرمين، وابن عامر، والكوفيين، وانظر: مكي، الكشف، (484/1).

(4) انظر: مكي، الكشف، (274/1) قراءة نافع، والبيزي، وأبي عمرو، وحمزة، وشعبة (خطوات) بإسكان الطاء تخفيفاً من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: 168]، وانظر أيضاً: (311/1)، قراءة الكوفيين، وابن عامر (ننشرها) بالزاي، من قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: 259].

(5) انظر: مكي، الكشف، (380/1) قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والكوفيين (يدخله) بالياء من قوله تعالى: ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: 14].

(6) انظر: مكي، الكشف، (339/1) قراءة الحرمين، وأبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، وعاصم (يقتلون) بغير ألف بعد القاف، من قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْفِسْقِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21].

بضعف القراءة الأخرى، وضعف معناها⁽¹⁾، وقد يصرح بذلك⁽²⁾، وقد يرجح قراءة، ويكون من جملة استدلالاته التي يقدمها: طعن النحويين في الأخرى⁽³⁾.

ولعل من أبرز الأمور التي كان لها أثر في المنهج الذي خطه الإمام مكي لنفسه:

1. تبحره في العربية، وإطلاعه على مذاهب النحويين واختلافهم؛ وقد كان لهذا دور واضح في تضعيفه لبعض القراءات، وانتقاده لها؛ لأنها تخالف شيئاً من مذاهبهم⁽⁴⁾.
2. تأثره بأبي علي الفارسي النحوي خاصة، وقد عكف على تلخيص كتابه الكبير (الحجة في علل القراءات) في كتاب سماه: (منتخب الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي)⁽⁵⁾، وأبو علي من علماء النحو الذين كانوا ينتهجون هذا النهج في التعامل مع القراءات⁽⁶⁾.
3. تأثره بالإمام ابن جرير الطبري، شيخ المفسرين، وقد كان ابن جرير ينتهج هذه الطريقة في التعامل مع القراءات⁽⁷⁾.

وبالجملة، فإن منهج الترجيح الذي سلكه الإمام مكي في التعامل مع القراءات منهج يحتاج إلى نظر ومراجعة، وسوف يناقش هذا المنهج بالتفصيل في المبحث الثاني من هذه الرسالة بإذن الله تعالى.

(1) انظر مثلاً: مكي، الكشف، (259-260). إذ ضعف قراءة (ننساها) التي قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو، بدلاً من (ننساها)، من قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: 106].

(2) انظر: مكي، الكشف، (242/1)، قراءة أبي عمرو (بارئكم) بإسكان الهمزة، من قوله تعالى: ﴿فَنُوبُوا إِلَى بَرِّئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَرِّئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 154]، إذ قال: "والإسكان في (أرئنا) و(أرئني) أخف من الإسكان في (بأمركم) و(بارئكم) وشبهه؛ لأن تلك حركة بناء لا تتغير، وهذه حركة إعراب تتغير وتنتقل، وإسكان حرف الإعراب بعيد ضعيف".

وانظر أيضاً: مكي، الكشف، (453-454/1)، قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ لِئُرْثُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: 137]، إذ قال بأن ابن عامر قرأ (زين) بضم الزاي على مالم يسم فاعله، و(قتل) بالرفع، و(أولادهم) بالنصب، إذ أصل فيهم القتل، و(شركائهم) بالخفض على إضافة القتل إليهم؛ لأنهم الفاعلون، وقال: "وهذه القراءة فيها ضعف؛ للتقريب بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إما يجوز مثل هذا التقريب في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف؛ لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القرآن أبعد".

(3) انظر: مكي، الكشف، (436-437/1)، قراءة نافع وابن عامر (أتحاجوني) بتخفيف النون، من قوله تعالى: ﴿وَحَاجَّةٌ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾ [الأنعام: 80]، إذ قال: "وحذف هذه النون في العربية قبيح مكروه، إما يجوز في الشعر، لضرورة الوزن، والقرآن لا يُحمل على ذلك، إذ لا ضرورة تلجئ إليه، وقد لحسن بعض النحويين من قرأ به"، وقال: "والاختيار تشديد النون؛ لأنه الأصل، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل، ولأن عليه أكثر القراء".

(4) انظر المثال السابق في: مكي، الكشف، (436-437/1)، قراءة نافع وابن عامر (أتحاجوني) بتخفيف النون، من قوله تعالى: ﴿وَحَاجَّةٌ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾ [الأنعام: 80].

(5) انظر: القطبي، إنباء الرواة، (315/3)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (380/16).

(6) انظر على سبيل المثال: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، (184/4)، عند قوله تعالى: ﴿إِن نَشَأْ نُخَسَفْ بِهِمْ﴾ [سبا: 9].

(7) انظر على سبيل المثال: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (149-152/1)، عند قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4].

المبحث الثاني: نقد منهج الإمام مكي القائم على الترجيح بين القراءات المتواترة

يناقش هذا المبحث المنهج القائم على الترجيح بين القراءات المتواترة في أربعة مطالب، يتناول أولها الحديث عن تواتر هذه القراءات إلى أصحابها وعندهم، ثم يعرّج على مناهج العلماء في التعامل مع هذه القراءات، ثم يبين الحكمة من اختلافها، ويتكلم أخيراً عن مخاطر فتح باب الترجيح بين ما ثبت منها، وإن كان لأصحاب هذا المذهب والقائلين به من مقاصد حسنة يعذرون بها.

المطلب الأول: تواتر القراءات إلى أصحابها وعندهم

يعرّف التواتر اصطلاحاً بأنه: "الخبر الثابت على ألسنة قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب"⁽¹⁾.

والتواتر الاصطلاحي لم يكن معروفاً قبل القرن الثاني الهجري، ولعل أول من أشار إليه واصل بن عطاء⁽²⁾؛ إذ إنه أول من قال: "الحق يعرف من وجوه أربعة: كتاب ناطق، وخبر مجتمع عليه، وحجة عقل، وإجماع"⁽³⁾.

ومع هذا فإن التواتر كان موجوداً مفهوماً بين المسلمين، وإن لم يعرف باسمه الاصطلاحي في ذلك الوقت، ونقل به القرآن كاملاً؛ فقد كان الصحابة يتسابقون إلى حفظ القرآن، ومن لم يحفظه كله، حفظ منه سورة أو مجموعة من الآيات، فلو حفظ عدد كثير منهم سورة واحدة؛ ونقلوها إلى من بعدهم، ووصل إلينا بهذه الطريقة جيلاً عن جيل لحصل بذلك التواتر في هذه السورة، فيكون القرآن بهذا قد نقل لنا متواتراً كاملاً، فحفظ السور أمر سهل متيسر كان فاشياً بينهم، وإلى يومنا.

وأما حفظ القرآن كاملاً فإنه كان منتشراً بين الصحابة أيضاً، وقد دلّ عليه ما نقله البخاري عن الذين قتلوا يوم بئر معونة، وكان يقال لهم القراء، وكانوا سبعين رجلاً⁽⁴⁾، وما نقله عن الذين قتلوا يوم

(1) الجرجاني، التعريفات، ص75.

(2) هو أبو حذيفة، واصل بن عطاء المخزومي المعتزلي، أحد رؤوس الاعتزال، والأئمة البلغاء المتكلمين في علوم الكلام وغيره، طرده الحسن من حلقة لما قال أن الفاسق لا مؤمن ولا كافر، وانضم إليه عمرو بن عبدة، ثم اعتزلا حلقة الحسن، توفي سنة 181هـ. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، (11/6)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (465/5).

(3) العسكري، الأوائل، ص374.

(4) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب العون بالمدد، رقم 3064، ومسلم، صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب الفسوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة، رقم 677.

اليمامة⁽¹⁾، وكان منهم عددٌ لا يستهان به من القراء، وقد سمّى أبو عبيد في كتابه (القراءات) عدداً غير قليل من حفاظ الصحابة⁽²⁾، فهذا يدلُّ دلالة واضحة على فشوّ الحفظ بين جيل الصحابة، وقد اشتهر بإقراء القرآن منهم سبعة، هم: "عثمان، وعلي، وأبي، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري، وقد قرأ على أبي جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن السائب، وأخذ ابن عباس عن زيد أيضاً، وعن هؤلاء السبعة أخذ القرآن خلق من التابعين، حتى وصل إلى القراء السبعة الذين اشتهر ذكرهم في الآفاق"⁽³⁾.

فالذي يتقرر بعد هذا البيان المختصر أن القرآن كان محفوظاً فاشياً بين الصحابة، وأن اشتهار بعضهم بالإقراء لا يعني انحصار القراءة فيهم.

وعند الحديث عن القرآن فإنه يقصد به كل القراءات التي قرئ بها على خط مصحف عثمان مما أجمعت الأمة المعصومة على ثبوته، وترك ما خالفه من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى مما كان مأذوناً فيه توسعة من الله عليهم⁽⁴⁾، يقول الإمام مكي: "إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، واطرح ما سواه مما يخالف خطه، فقرئ بذلك لموافقة الخط لا يخرج شيء منها عن خط المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه، وبعث بها إلى الأمصار، وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما خالف خطها، وساعده على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلك جماعة من المسلمين بعده، وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ، وإن صحت ورويت"⁽⁵⁾.

(1) أخرجه البخاري، صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، رقم 4986.

(2) نقل ابن الجزري عن أبي عبيد في كتابه (القراءات) عدداً غير قليل من حفاظ الصحابة في مقدمة كتابه النشر، انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (6/1).

(3) انظر: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، ص137.

(4) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (7/1).

(5) مكي، الإبانة عن معاني القراءات، ص32. والمقام هنا ليس مقام إفاضة في الحديث عن المقصود بالحروف السبعة، ومن أراد التوسع فعليه بمظان المسألة من كتب علوم القرآن، وانظر على سبيل المثال ما ذكر حول المسألة في: السيوطي، الإتيان، ص87 وما بعدها.

إذن، فالقراءات التي يقرأ بها اليوم هي التي أجمع الصحابة فمن بعدهم على ثبوتها، وترك ما سواها، مما يخالف خط الخليفة عثمان رضي الله عنه الذي نسخ به المصاحف، وقد كانت هذه القراءات فاشيةً بينهم، معروفةً لديهم، وقد نقل هذا الإجماع مكي بن أبي طالب⁽¹⁾، وابن الجزري⁽²⁾، وغيرهما.

أما الأسانيد التي تصل القراء السبعة بالصحابة - وإن كانت آحادًا - فإنها لا تعني أن القراءة لم تكن معروفة أو مقروءاً بها عند غير هؤلاء الصحابة، ولا تعني أن القراء السبعة المشهورين ليس لديهم عن الصحابة الكرام إلا هذه الأسانيد، ولا تعني انحصار هذه القراءات بالقراء السبعة دون غيرهم؛ فقد كان يحفظ هذه القراءات ويقرأ بها الجم الغفير من الصحابة، وقد كانت فاشيةً بينهم، وأخذها عن الصحابة وقرأ بها جمٌّ غيرٌ من القراء غير السبعة؛ فالأسانيد بهذا لا تعني آحادية القراءة؛ بل غايتها أن تنتسب القراءة إلى من قام بنقلها وضبطها وتدرسيها والعناية بها، وقد روي عن نافع⁽³⁾ أنه قرأ على سبعين تابعياً⁽⁴⁾، مما يدل على اشتهاار القراءة التي كان يقرأ بها في زمانه، ومع هذا فقد نسبت القراءة إليه لشدة اعتناؤه بها، وكثرة تدرسيه لها، قال المرادوي⁽⁵⁾: " لا يشك أحد أن القراءات السبع متواترة من الصحابة إليهم، وأنه لم يكن مذكوراً منها إلا طريقين أو ثلاثة، لكن لو سئل كل أحد من القراء السبعة لبين له طرقاً تبلغ التواتر، وأيضاً فالذي نتحققه ولا نشك فيه: أن الجم الغفير أخذت القرآن عن الصحابة؛ بحيث إنه لا يمكن حصر من أخذ منهم ولا عنهم، وكذلك من بعدهم"⁽⁶⁾، وقال ابن النجار⁽⁷⁾: "انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم؛ فقد كان يتلقى القراءة من كل بلد بقراءة إمامهم الذي من الصحابة أو من غيرهم: الجم الغفير عن مثلهم، وكذلك دائماً، فالتواتر حاصل لهم، ولكن الأئمة الذين

(1) انظر: مكي، الإبانة عن معاني القراءات، ص32.

(2) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (7/1).

(3) نافع: هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أبو رويم الأصبهاني، الإمام، القارئ، حبر القرآن، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة وصار الناس إليها توفي سنة 169هـ. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص64-66، وابن الجزري، غاية، (334-330/2).

(4) انظر: ابن الجزري، غاية النهاية، (319/2).

(5) هو علي بن سليمان المرادوي، أبو الحسن، الفقيه الحنبلي، شيخ المذهب، ولد بمردا التي قرب نابلس من أرض فلسطين سنة 820، ثم انتقل إلى دمشق في كبره وتوفي فيها سنة 885هـ. انظر: ابن حميد النجدي، السحب الوابرة على ضرائح الحنابلة، (739-743)، وآل عثيمين، تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة ويلييه فائت التسهيل، (1415-1413/3).

(6) المرادوي، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، (1361/3).

(7) هو أبو البقاء محمد بن شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز الفتوح المصري الحنبلي المعروف بابن النجار، فقيه حنبلي، من القضاة، ولد بالقاهرة ونشأ بها، توفي سنة 972هـ، وقيل سنة 979هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، (6/6)، وآل عثيمين، تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة ويلييه فائت التسهيل، (1530/3)، وكحالة، معجم المؤلفين، (276/2).

قصدوا ضبط الحروف وحفظوا شيوخهم فيها جاء السند من قبلهم. وهذا كالأخبار الواردة في حجة الوداع هي آحاد، ولم تنزل حجة الوداع منقولةً عن من يحصل بهم التواتر عن مثلهم في كل عصر، فينبغي أن يتفطن لذلك، ولا يغتر بقول من قال: إن أسانيد القراء تشهد بأنها آحاد⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مناهج العلماء في التعامل مع القراءات المتواترة

الفرع الأول: تعريف بمناهج العلماء في التعامل مع القراءات المتواترة

تباينت مناهج العلماء في خدمة كتاب الله والتعامل مع القراءات المتواترة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مناهج:

أولاً: المنهج القائم على تضعيف القراءات والترجيح بينها

من العلماء من كان يفاضل ويرجح بينها، ويردُّ بعضها ويضعفها دون اعتبار لتواتره، وقد ذكرت في مقدمة الرسالة عدداً من أبرزهم، وهم: ابن جرير الطبري⁽²⁾، ومكي بن أبي طالب⁽³⁾، والزمخشري⁽⁴⁾، وطائفة من النحويين، كالقراء⁽⁵⁾، والزجاج⁽⁶⁾، والنحاس⁽⁷⁾، وأبي علي الفارسي⁽⁸⁾.

ولعل من أبرز أسباب رد هذا الفريق لشيء من القراءات المتواترة أو الترجيح بينها اعتقادهم غلط القراء فيها، أو وهمهم ووقوعهم في الخط والاضطراب⁽⁹⁾، يقول الزمخشري مثلاً في إدغام الراء باللام⁽¹⁰⁾ في قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: 284]: "ومُدْغِمُ الراء في اللام لاجن مخطئ خطأ فاحشاً، وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية؛ ما

(1) ابن النجار الفتوح، شرح الكوكب المنير، (128/2). وانظر: ابن الجزري، منجد المقرئين، ص 81.

(2) انظر: الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، (149/1-152). عند قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاحة: 4].

(3) انظر: مكي، الكشف، (225/1). عند قوله تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: 142].

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف، (570/3). عند قوله تعالى: ﴿إِن نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمْ﴾ [سبأ: 9].

(5) انظر: القراء، معاني القرآن، ص 145. عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 229].

(6) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (111/1-112). عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: 34].

(7) انظر: النحاس، معاني القرآن، (148/4). عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: 31].

(8) انظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، (184/4)، عند قوله تعالى: ﴿إِن نَشَأْ نُخَسِفْ بِهِمْ﴾ [سبأ: 9].

(9) انظر: راضي، أسباب الاعتراض على القراءات القرآنية المتواترة عرض ونقد، ص 32.

(10) إدغام الراء باللام في هذه الآية قراءة متواترة، قرأ بها أبو عمرو من رواية السوسي، ومن رواية الدوري أيضاً بخلف عنه. انظر: ابن الجزري، النشر، (12/2-13).

(11) و(237/2)، ومحيسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، (147/1).

يُؤذَنُ بجَهْلٍ عَظِيمٍ، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو⁽¹⁾، ويقول ابن قتيبة: «ثُمَّ خَلَفَ قَوْمٌ بَعْدَ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ وَأَبْنَاءِ الْعَجَمِ لَيْسَ لَهُمْ طَبَعُ اللُّغَةِ، وَلَا عِلْمُ التَّكْلِيفِ، فَهَقُّوا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْحُرُوفِ، وَزَلُّوا وَقَرُّوا بِالشَّاذِّ وَأَخْلَوْا، مِنْهُمْ رَجُلٌ سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعَوَامِ بِالصَّلَاحِ، وَقَرَّبَهُ مِنَ الْقُلُوبِ بِالدِّينِ، لَمْ أَرِ فِيمَنْ تَتَّبَعَتْ وَجْهَهُ قِرَاءَتَهُ أَكْثَرَ تَخْلِيْفًا، وَلَا أَشَدَّ اضْطِرَابًا مِنْهُ»⁽²⁾، والذي يظهر من كلام ابن قتيبة عند التدقيق أنه يتكلم عن حمزة؛ وهو أحد القراء السبعة المشهورين.

ولهذا الفريق أسبابٌ متنوعةٌ دعيتهم لتخطئة القراء، منها: ادعاء بعضهم أن القراءة اجتهادية⁽³⁾، وتأثر بعضهم بمذهبه النحوي، ومحاولة إخضاعه القراءات المتواترة لأصوله وقواعده⁽⁴⁾، وترجيح بعضهم لقراءة متواترة على أخرى لأجل المعنى اللغوي⁽⁵⁾، وادعاء بعضهم شذوذ القراءة المتواترة⁽⁶⁾، أو تضعيفه لها لتفردها⁽⁷⁾، أو أن سبب وقوع الخطأ في نظره عائد إلى الرسم العثماني⁽⁸⁾.

ومن أسباب ردِّ القراءة المتواترة أيضاً عند هذه الطائفة من العلماء: عدم ثبوت إسنادها عندهم، وقد اشتهر عن ابن جرير توهينه لقراءة ابن عامر، وادعاؤه ضعف اتصال إسنادها⁽⁹⁾، وشذوذ بعض حروفها⁽¹⁰⁾، وقد رد عليه العلماء، فبينوا إمامة ابن عامر وتقدمه على غيره في القراءة، وبينوا ضعف

(1) الزمخشري، الكشاف، (330/1). عند قوله تعالى: «فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ» [البقرة: 284].

(2) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 42.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف، (330/1) كلامه السابق عند قوله تعالى: «فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ» [البقرة: 284].

(4) انظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، (547/2-548). عند قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ» [الأنعام: 1137].

(5) انظر: الطبري، جامع البيان، (277/1). عند قوله تعالى: «يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ» [البقرة: 9].

(6) انظر كلام ابن قتيبة في: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 42.

(7) انظر: الطبري، جامع البيان، (542/1). عند قوله تعالى: «فَتَنَلَّقَىٰ أَدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ» [البقرة: 37].

(8) انظر: الزمخشري، الكشاف، (70/2). عند قوله تعالى: «وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ» [الأنعام: 1137]. وانظر هذه الأسباب وغيرها بالتفصيل في: فضل، القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، ص 10-41، راضي، أسباب الاعتراض على القراءات القرآنية المتواترة عرض ونقد، ص 309-322.

(9) انظر: الداني، جامع البيان في القراءات السبع، (246/1).

(10) من ذلك اعتراضه على كلمة (وضعت) بضم التاء، من قوله تعالى: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ» [آل عمران: 36]، وادعاؤه شذوذها، وهي قراءة متواترة قرأ بها من السبعة: أبو بكر عن عاصم، وابن عامر. انظر: الطبري، جامع البيان، (334/6) عند تفسيره لقوله تعالى: «وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ» [آل عمران: 36]، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (239/2).

قول ابن جرير، وناقشوا ادعاءً ضعف اتصال قراءة ابن عامر، واعدوا ذلك من سقطاته، حتى تناقل العلماء قول أبي القاسم الشاطبي⁽¹⁾: "إياك وطعن الطبري على ابن عامر"⁽²⁾.

وقد يكون السبب أيضاً في ردّ القراءة المتواترة أنها لم تصل إليه بسند يُعتمد عليه في ذلك الوقت⁽³⁾، والظنُّ بمن صدر عنه مثل هذا أنه لو ثبتت عنده تلك القراءة لأخذ بها، ومع كون هذا السبب من جملة أسباب عدم قبول القراءة عند بعضهم، إلا أنه لا يمكن إلحاقهم بمن يردُّ القراءة الثابتة من العلماء؛ فهم لا يرون تحطُّن القراءة عند ثبوتها، يقول الكسائي⁴: "لو قرأت على قياس العربية لقرأت ﴿كِبْرَهُ﴾ برفع الكاف؛ لأنه أراد عظمه، ولكني قرأت على الأثر"⁽⁵⁾، ويقصد بذلك ﴿كِبْرَهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور: 11)، و﴿كِبْرَهُ﴾ بضم الكاف قراءة متواترة، قرأ بها يعقوب من العشرة⁽⁶⁾، والمفهوم من كلامه أنها لو ثبتت عنده لقرأ بها، فهو يقرأ بما تلقاه وقرأ به على شيوخه.

ثانياً: المنهج القائم على الترجيح بين القراءات والمفاضلة بينها دون تضييف لها

ومن العلماء من لم يكن يرى صحة هذا المنهج؛ فلا يرد القراءة المتواترة ولا يضعفها، وهو المشهور عن أبي حيان⁽⁷⁾، والسمين الحلبي⁽⁸⁾، وابن الجزري⁽⁹⁾؛ فالقراءة سنة متبعة، لا يجوز ردُّها بالقياس⁽¹⁰⁾.

(1) هو الإمام، وسيد القراء أبو محمد وأبو القاسم، والقاسم بن فيرة بن خلف الرعيبي الأندلسي الشاطبي، الضرير، ناظم الشاطبية وغيرها، ولد سنة 538هـ، وتوفي بمصر سنة 590هـ. انظر: القفطي، إنباه الرواة، (160/4)، والذهبي، معرفة القراء الكبار، ص312-313، وابن الجزري، غاية النهاية، (23-20/2).

(2) السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، (513/1).

(3) انظر: ولد الشيخ جارالله، د. محمد يحيى، توجيه علي بن حمزة الكسائي للقراءات المتواترة جمعاً ودراسة، نشر مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثامن عشر، السنة الحادية عشرة، ص220.

(4) الكسائي هو: علي بن حمزة بن عبد الله، أبو الحسن الكسائي، شيخ القراءة والعربية، أحد القراء السبع، توفي سنة 189هـ. انظر: القفطي، إنباه الرواة على أنبياه النحاة، (274-256/2)، والذهبي، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ص72-77، وابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، (540-535/1).

(5) الداني، جامع البيان في القراءات السبع، (150/1).

(6) انظر: ابن الجزري، النشر، (331/2). ويعقوب هو: ابن إسحاق بن زيد الحضرمي، الإمام المجدد، مقرئ البصرة، أحد القراء العشرة، مات سنة 205هـ، رحمه الله. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (174-169/10)، والقفطي، إنباه الرواة، (51/4).

(7) انظر: أبو حيان، البحر المحیط، (232/3). عند قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِينَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران: 79].

(8) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (48/1). عند قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4].

(9) انظر: ابن الجزري، النشر، (51/1).

(10) انظر: أبو عبيد، فضائل القرآن، ص361.

ثالثاً: المنهج القائم على عدم المفاضلة والترجيح بين القراءات الثابتة

ومن العلماء من اتخذ منهجاً لا يعتمد فيه إلى التضعيف والرد، ولا يرى جواز ذلك، ولكنه يرى جواز الترجيح بين القراءات المتواترة باعتبار موافقتها للأشهر، والأفصح، والأكثر استعمالاً عند العرب⁽¹⁾، يقول الإمام الجعبري⁽²⁾: "قاعدة: كلام الله تعالى واحد بالذات، متفقه ومختلفه، لا تفاضل فيه، وترجيح بعض الوجوه على بعض باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب لقوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: 2]، أي: تركيبه عربي لا مفرداته، ليلماً يرد نحو ﴿قِسْطَاسٍ﴾ [الإسراء: 35]، و﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: 54]"⁽³⁾.

الفرع الثاني: الترجيح بين مناهج العلماء في التعامل مع القراءات المتواترة

عند النظر في هذه المناهج فإن الذي يظهر - والله أعلم - أن منهج القائلين بجواز التضعيف وردّ القراءة الثابتة منهج جانب الصواب، وأن المنهج القائل بجواز الترجيح باعتبار الأفضى، والأشهر، والأفصح، والأكثر استعمالاً، منهج خالف الأولى، وإن كان أصحابه يُعذَرُونَ؛ لحسن مقصديهم، وعدم خوضهم في مسألة الردّ والتضعيف، والإمام مكي رحمه الله وإن كان يحسب على الفريق الأول القائل بجواز التضعيف والرد، إلا أنه عند التدقيق يظهر من منهجه في (الكشف) أنه جمع بين المنهجين؛ فكان تارة يرجح بين القراءات؛ للاعتبارات السابق ذكرها، وتارة يضعف القراءة، وأحياناً يردّها.

وهذا المنهج يمكن أن يناقش، وقد تكلم فيه عدد من الأئمة؛ فبينوا أن القراءة سنة متبعة تثبت بالأثر وصحة النقل، ولا يلتفت إلى فشوها من عدمه، كما بيّنوا أن كل القرآن بقراءاته الثابتة فصيح، ثبت به الإعجاز، وقام به التحدي، وإن كان يتفاوت في فصاحته، فلا يرد منه شيء لقياس عربية، أو مذهب نحوي، أو غير ذلك، بل ولا داعي للترجيح بين قراءاته.

⁽¹⁾ ورد شيء من هذا عند: أبي حيان، والسمين الحلبي. انظر: أبو حيان، البحر المحيط، (406/6)، عند قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: 2]. والسمين الحلبي، الدر المصون، (572/4)، عند قوله تعالى: ﴿تَمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِيَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: 23].

⁽²⁾ هو: أبو إسحاق، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري الخليلي الشافعي، شيخ القراء، كان عالماً بالقراءات والنحو واللغة والفقه، ولي مشيخة الخليل ومات بها عام 732هـ. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص397، وابن الجزري، غاية النهاية، (21/1).

⁽³⁾ الجعبري، كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، (195/2).

يقول أبو عمرو الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفتشى في اللغة، والأفيس في العربية؛ بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبّعة يلزم قبولها والمصير إليها"⁽¹⁾.

وقال ابن الجزري: "كل ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فقد وجب قبوله، ولم يسع أحدًا من الأمة رده، ولزم الإيمان به، وأنّ كله منزل من عند الله؛ إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية؛ يجب الإيمان بها كلها، واتباع ما تضمنته من المعنى، علمًا وعملاً"⁽²⁾.

ثم إن في القراءة السبعة المشهورين من كان نحوياً؛ كالكسائي الكوفي، الذي قيل فيه إنه أعلم الناس بالنحو⁽³⁾، وأبي عمرو، شيخ النحو في البصرة⁽⁴⁾، ومنهم من كان معروفاً بتمكنه من العربية؛ كعاصم⁽⁵⁾، ولن يخفى على أمثال هؤلاء لحن أو مخالفة نحوية، واعتراض من اعترض على شيء من قراءتهم ليس بأولى من تقريرهم وتصحيحهم لما يقرؤون، فإن أضفنا إلى ذلك اعتماد القراء على ما صح نقله وثبت وتواتر أو استفاض من القراءات كان هذا دليلاً على صحة القراءة، وإن خالفت مذهباً من المذاهب النحوية، يقول ابن الحاجب: "والأولى الرد على النحويين؛ فليس قولهم بحجة عند الإجماع، ومن القراء جماعة من النحويين، فلا يكون إجماع النحويين حجة مع مخالفة القراء لهم، ولو قدر أن القراء ليس منهم نحوي فإنهم ناقلون لهذه اللغة، وهم مشاركون النحويين في نقل اللغة، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم، وإذا ثبت ذلك كان المصير إلى قول القراء أولى؛ لأنهم ناقلون عن من ثبت عصمته عن اللفظ إلى مثله، ولأن القراءة ثبتت متواترة، وما نقله النحويون آحاداً، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأثبت، فكان الرجوع إليهم أولى"⁽⁶⁾.

(1) الداني، جامع البيان، (860/2).

(2) ابن الجزري، النشر، (51/1).

(3) انظر: القفطي، إنباء الرواة، (274-256/2)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (134-131/9).

(4) انظر: القفطي، إنباء الرواة، (131/4)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (410-407/6).

(5) مما نقل عن عاصم قوله: "من لم يحسن من العربية إلا وجهاً واحداً، لم يُحسّن واحداً، لم يحسن شيئاً". انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، (258/5).

(6) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، (479/2).

وهذا القول عند التحقيق هو الصواب؛ فالقرآن نزل على نبينا صلى الله عليه وسلم عربياً، بأفصح اللهجات وأسلمها وأمتها وأوضحها بياناً، يقول سبحانه: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: 28]، وقال: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: 103]، وثبتت نسبته الله تعالى عن نبينا صلى الله عليه وسلم إنما تكون بتواتره أو استفاضته⁽¹⁾؛ فإذا ثبتت لآلية قراءة بالتواتر أو الاستفاضة عن نبينا صلى الله عليه وسلم فإن هذا يعني نزولها بأفصح لهجة وأبينها، ولا يستطيع عربيٌّ مهما علت قامته ونطحت في العربية هامتة أن ينازع في فصاحته وبيانه بعد ذلك، وقد بيّن سبحانه أنه كلامٌ عربيٌّ غيرُ ذي عوجٍ، وهذا يعني بدلالة لا لبس فيها أنه قرآن نزل بأفصح اللغات العربية، فليس فيه لحنٌ ولا عيبٌ من العيوب التي في كلام أحدٍ من البشر⁽²⁾، وإذا سلمنا بهذا لزم أن نسلم بأن القرآن حاكم على كلام العرب ومهيمن عليه، لا العكس، وما ثبت من قراءاته دلٌّ على جوازه في العربية، وجاز الاحتجاج به⁽³⁾، وكلام العرب بحر زاخر بالأساليب واللغات التي غاب عنها كثيرٌ منها، ولم يصلنا منها إلا القليل، فإذا مرت بنا قراءة ثابتة وجب قبولها، وعدّها وجهاً صحيحاً من وجوه اللغة، لا أن تحاكم إلى ما وضع متأخراً من قواعد اللغة والإعراب⁽⁴⁾، وقد ورد عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرأ لجاءكم علم وشعر كثير"⁽⁵⁾، وقال: "اللسان الذي نزل به القرآن وتكلمت به العرب على عهد النبي صلى الله عليه وسلم عربية أخرى عن كلامنا هذا"⁽⁶⁾.

ولقد تحدى الله عزَّ وجلَّ الثقلين بهذا القرآن، ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرؤه بكل تلك القراءات التي وصلتنا، فيكون التحدي قد وقع بكل تلك القراءات، وهذا يدل على أن هذه القراءات في غاية الفصاحة، وأعلى طبقات البلاغة، فلا يستطيع أحد أن يقوم له إلا على قدم العجز والتسليم،

(1) انظر: ابن الجزري، منجد المقرئين، ص18-19.

(2) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (41/5)، وابن جزي، التسهيل لعلوم التنزيل، (220/2)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (96/7).

(3) انظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص39-40، والحسن، د.محمد علي، المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، قدم له د.محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، ص251.

(4) انظر: الحسن، المنار في علوم القرآن، ص251، والأزهرى، القراءات القرآنية شبهات وردود، ص14-15.

(5) الجمحي، طبقات فحول الشعراء، (25/1).

(6) الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص45.

﴿قُلْ لَنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَآ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ

ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: 88]

ولقد نزل القرآن على قوم عرفوا بأفصح بيان، فما وجدوا فيه مغمزاً ينفذون منه إلى الطعن في بيانه، ولا سبيلاً إلى معارضته بما يدانيه أو يقاربه؛ بل نقل عنهم وصفه بما ينم عن حيرة، ونوع انبهار⁽¹⁾، ولو كان في شيء من قراءاته ما يقبح ويذم لطاروا به، فلما لم يقع منهم ذلك؛ ظهر لكل أحد أنه بقراءاته وصل المنتهى في البلاغة والإعجاز⁽²⁾.

وقد نبه غير واحد من العلماء على أن القرآن يحوي طبقات غير متساوية من البلاغة⁽³⁾، ولا يفهم من ذلك أن أدناها يفتقر للبلاغة المعجزة، أو تمكن معارضته، أو يجوز رده؛ فالقرآن كله متفق على أنه في أعلى مراتب البلاغة⁽⁴⁾، وقد بين الخطابى المقصود من تباين طبقات بلاغته فقال: "ومراتبها في نسبة التبيان متفاوتة، ودرجاتها في البلاغة متباينة غير متساوية؛ فمنها البليغ الرصين الجزل، ومنها الفصيح القريب السهل؛ ومنها الجائز الطلق الرسل، وهذه أقسام الكلام الفاضل المحمود دون النوع الهجين المذموم، الذي لا يوجد في القرآن شيء منه ألبتة، فالقسم الأول أعلى طبقات الكلام وأرفعها، والقسم الثاني أوسطه وأقصده، والقسم الثالث أدناه وأقربه؛ فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصة، وأخذت من كل نوع من [أنواع شعبة]⁽⁵⁾، فانتظم لها بامتزاج هذه الأوصاف نمط من الكلام يجمع صفتي الفخامة والعذوبة، وهما على الانفراد في نعتيهما كالمتمضادين؛ لأن العذوبة نتاج السهولة، والجزالة والمتانة تعالجان نوعاً من الوعورة، فكان اجتماع الأمرين في نظمه مع نبو كل واحد منهما

(1) كالذي قاله الوليد بن المغيرة. انظر كلام الوليد في: الحاكم، المستدرک على الصحيحين، كتاب التفسير، تفسير سورة المدثر، برقم (3872)، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(2) انظر: الباقلائي، إعجاز القرآن، ص 40-42.

(3) انظر: الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص 26، وأبو حيان، البحر المحيط، (523/8)، وابن الجزري (18/1) نقلاً عن أبي نصر الشيرازي، واستجاده، انظر: ابن الجزري، منجد المقرئين، ص 77.

(4) نقل السيوطي اتفاق العلماء على أن القرآن في أعلى مراتب البلاغة، وإن اختلفوا في تفاوته في مراتب الفصاحة. انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص 597.

(5) هكذا كتبت، ولعلها: من كل نوع من الأنواع شعبة. والله أعلم.

على الآخر فضيلة خص بها القرآن، يسرها الله بلطيف قدرته من أمره ليكون آية بينة لنبيه، ودلالة له على صحة ما دعا إليه من أمر دينه⁽¹⁾.

إذن، هذا التباين لا يسوغ لأحد الترجيح بين القراءات وردّها أو تضعيف شيء منها، فالعلماء جميعهم متفقون على أن القرآن في أعلى مراتب البلاغة، وأنه كله في نهاية حسن البيان⁽²⁾، وإن تفاوتت مراتب الفصاحة فيه⁽³⁾، وذكر بعضهم أن من حكم العدول عن الألفح إلى الفصيح أن يكون على نمط كلام العرب المعتاد، ليتمّ ظهور العجز عن معارضته، فلا يقولوا مثلاً: أتيت بما لا قدرة لنا على جنسه⁽⁴⁾.

والخلاصة أن القراءة متى وافقت العربية مطلقاً ولو بوجه من الإعراب، مع موافقتها لأحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها، أو استفاض، كانت قراءة صحيحة مقطوعاً بها⁽⁵⁾، وكانت معدودة في أعلى مراتب البلاغة، وإن تفاوتت القراءات فيما بينها، وقلنا بوجود الفصيح والألفح فيها، ولا يحلُّ لأحد رفض هذه القراءة، أو تضعيفها، أو الترجيح بينها وبين أخرى مع ثبوت كليهما، فالله عزّ وجلّ لم ينزل وجهاً من الوجوه المقرّوة إلا لفائدة، عرفها من عرفها، وجهلها من جهلها، وفوق كل ذي علم عليم.

معنى الاختيار بين القراءات عند الأئمة

وقد يعترض بأن يقال: إن الاختيار بين القراءات أمر قديم معروف عند السلف، وقد قام به القراء أنفسهم، فلم الاعتراض إذن؟ والجواب على ذلك بأن يقال: إن الاختيار في اللغة يأتي على معان، منها: الاصطفاء والانتقاء والتفضيل⁽⁶⁾، وأما في الاصطلاح فأقرب ما ذكر فيه قول الدكتور عبد العزيز القاري: " وحقيقته [أي: الاختيار]: أن كل قارئ من الأئمة العشرة وغيرهم يأخذ الأحرف القرآنية من

(1) الخطابي، بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص26.

(2) انظر: الرماني، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ص107، والباقلاني، إعجاز القرآن، ص51، و السيوطي، الإتيان، ص597.

(3) انظر: السيوطي، الإتيان، ص597.

(4) انظر: السيوطي، الإتيان، ص597.

(5) انظر: ابن الجزري، منجد المقرئين، ص18-19.

(6) انظر: الرازي، مختار الصحاح، ص196، وابن منظور، لسان العرب، (264/4)، ومصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، (264/1).

عَدَدٍ مِنَ الشُّبُوحِ، وَيَحَاوَلُ قَدْرَ جُهْدِهِ التَّلَقِّيَّ مِنْ أَكْبَرِ عَدَدِ مِنْهُمْ، حَتَّى إِنَّهُ لِيَرْحَلُ فِي الْأَقْطَارِ وَيَجُوبُ الْأَفَاقَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ عِنْدَمَا يَبْدَأُ الْإِقْرَاءَ لَا يَقْرَأُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ؛ بَلْ هُوَ يَخْتَارُ بَعْضَ مَسْمُوعَاتِهِ، فَيَقْرَأُ بِهِ، وَيَتْرَكُ بَعْضًا آخَرَ فَلَا يَقْرَأُ بِهِ، وَمَعْنَى هَذَا أَنْ الْمَقْصُودَ: اخْتِيَارَ بَعْضِ الْمَرْوِيِّ دُونَ بَعْضٍ عِنْدَ الْإِقْرَاءِ"⁽¹⁾.

وقال الباحث محمد عارف الهرري: "الاختيار في اصطلاح القراء: أن يختار القارئ من بين قراءاته ومروياته التي أتقنها؛ ليدوم عليها ويلزمها ويعرف بها، وتؤخذ عنه، فتنسب إليه قراءة معينة"⁽²⁾.

فالاختيار بين المرويات إذن لا يكون مبنياً على اجتهاد وترجيح بينها، والتفضيل الذي جرى بينها عند القراء يمكن إضافته إلى أسباب أخرى؛ كأن تكون تلك الحروف التي فضلها المقرئ على غيرها مما شاع وانتشر في بلده، أو أنه فضلها؛ لأنه أخذها عن أكثر القراء الذين قرأ عليهم، أو لأنه أتقنها أكثر من غيرها، أو لأنه كان أكثر قراءة بها وإقراء وملزمة لها، وميلاً إليها⁽³⁾، وبهذا يمكن أن نفسر كلام القرطبي عندما قال: "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء؛ وذلك أن كل واحدٍ منهم اختار فيما روى، وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة، ورواه، وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه، فقيل: حرف نافع، وحرف ابن كثير⁽⁴⁾، ولم يمنع واحدٍ منهم اختيار الآخر ولا أنكره؛ بل سوغه وجوزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روى عنه اختياران أو أكثر، وكل صحيح، وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة مما روه ورأوه من القراءات"⁽⁵⁾، ويفهم من قوله: "أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه" أن القارئ اختار ما هو الأحسن والأولى لا على جهة الاجتهاد والترجيح والاختراع؛ فكلُّ القراءاتِ صحيحةٌ، وليس اختيارُ مقرئٍ بأولى من اختيارٍ آخر؛ فكل

(1) القارئ، حديث الأحرف السبعة، ص131.

(2) الهرري، القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير في تفسيره والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة، ص136.

(3) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (52/1).

(4) هو عبد الله بن كثير بن المطلب المكي، أبو معبد الداري، أحد القراء السبعة، لم يزل الإمام المجتمع عليه في القراءة بمكة حتى مات، توفي سنة 120هـ. انظر:

الذهبي، سير أعلام النبلاء، (318-319)، وابن الجزري، غاية النهاية، (443-445).

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (46/1).

من عند الله عزَّ وجلَّ، يقول ابن الجزري: "وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم، المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فأثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"⁽¹⁾.

ويقول ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين"⁽²⁾.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الاختيار يأتي بمعنى الترجيح بين القراءات، وقد اشتهر هذا عن مكي بن أبي طالب⁽³⁾، وعن الشيخ طاهر الجزائري من المعاصرين⁽⁴⁾، وقد استشهد في كتابه بكلام الإمام مكي في ذلك، وقد ورد عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أنه قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، يقول: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرئها، وكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلت حتى انصرف، ثم لببته بردائه، فجئت به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرئت بها، فقال لي: "أرسله"، ثم قال له: "اقرأ"، فقرأ، قال: "هكذا أنزلت"، ثم قال لي: "اقرأ"، فقرأت، فقال: "هكذا أنزلت إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا منه ما تيسر"⁽¹⁾.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (52/1).

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (9/1).

(3) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ص331. وهذا لا يلغي كون الإمام مكي رحمه الله تجاوز الترجيح إلى الرد والتضعيف في كتابه (الكشف) كما بينت الرسالة في البداية.

(4) انظر: الجزائري، التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، ص90. وظاهر الجزائري: هو طاهر بن صالح بن أحمد بن موهوب السمعوني الجزائري ثم الدمشقي، باحث، لغوي أديب، توفي عام 1338هـ. انظر: نويهض، عادل، مُعجمُ أعلام الجزائر - من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ص101، وبلوط وأحمد، معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)، (1306/2).

(1) أخرجه البخاري، صحيحه، كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، رقم 2419، ومسلم، صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم 818.

في هذا الحديث ينهى النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة عن إنكار بعضهم على بعض فيما صح من القراءات، وفيه دلالة واضحة على استواء هذه الأحرف من حيث صحتها، وجواز القراءة بها، وعدم جواز الترجيح بينها، وردَّ بعضها، يفهم هذا من قوله صلى الله عليه وسلم: "هكذا أنزلت، إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا منه ما تيسر"، وهذا دليل واضح على خطأ المنهج القائم على الترجيح بين القراءات، فكلها نزلت من عند الله عزَّ وجلَّ، وهي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وأجمع الناس على قراءتها والأخذ بها إلى يومنا هذا، فلا ترجيح بينها من جهة الاجتهاد، ولا يعترض عليها لقياس لغة، أو غير ذلك من وجوه الاعتراض.

وهل يعني ذلك أن القراء المشهورين لم يقع منهم شيء من الترجيح بين القراءات؟ إن بعض الشواهد تثبت وقوع ذلك من بعضهم⁽¹⁾، وبعض النصوص تختلف فيها الأفهام، ولا يسلم فيها لمن زعم وقوع ذلك من بعضهم⁽²⁾، وعلى فرض قيامهم به فإن هذا لا يعني ردَّهم القراءة الأخرى أو تضعيفهم لها؛ بل كانوا يُرَجِّحُونَ بينها باعتبار الأشهر والأفصح والأكثر استعمالاً، مع تسليمهم بصحة جميعها وجواز القراءة بها، وقد بيَّن الإمام الجعبري ذلك في النقل الذي سبق ذكره في أول المبحث، وفيه قوله: "كلام الله تعالى واحد بالذات، متفقه ومختلفه، لا تفاضل فيه، وترجيح بعض الوجوه على بعض باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب لقوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: 2]، أي: تركيبه عربي لا مفرداته، ليلياً يرد نحو ﴿قِسْطَاسٍ﴾ [الإسراء: 35]، و﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: 54]"⁽¹⁾، وهذا

(1) كما وقع من ورش، قال إسماعيل النحاس: قال لي أبو يعقوب الأزرق: "إن ورشاً لما تعمق في النحو وأحكمه، اتخذ لنفسه مقراً يسمى مقراً ورشاً". الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص92.

(2) زعم الشيخ طاهر الجزائري أن الكسائي وأبا عمرو وقع منهم ذلك، وظاهر النصوص عنهم تدل على خلاف ذلك والله أعلم، منها: ما قاله الأصمعي رويًا عن أبي عمرو بن العلاء البصري: "سمعت أبا عمرو يقول: لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأتُ حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا". ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ص48، وهذا النص دليل على أنه لم يقع من أبي عمرو ترجيح، وتقديم قراءة على أخرى، فقد كان يلتزم الأثر وما صح فيه، وإن كان يفهم من كلامه أيضاً أنه كان يميل إلى رأيه في النحو لولا وجود أثر يمنعه، و يقول الكسائي: "لو قرأت على قياس العربية لقرأتُ ﴿كُبْرَهُ﴾ برفع الكاف؛ لأنه أراد عظمه، ولكنني قرأت على الأثر". السخاوي، جمال القراء وكمال الإقراء، (330/1)، ويفهم من كلامه أن القرآن لا يرد منه شيء خالف قياساً عربياً، بل يقدم عليه، وقد فهم منه ما فهم من كلام أبي عمرو، والله أعلم.

(1) الجعبري، كنز المعاني، (195/2).

القول وإن كان له وجهٌ يعذرون به إلا أن عليه من الملاحظات، ما يضاف إلى سابقاته⁽¹⁾، فليس كل واحد من القائلين بالترجيح التزم عدم تضعيف القراءة الأخرى، وقد ورد عن الإمام مكي رحمه الله تضعيف عددٍ غير قليل من القراءات عند الترجيح بينها، فتارة يضعف القراءة بناء على المعنى، وتارة يضعفها لأجل السياق، وتارة لأجل مذهب نحوي، وأحياناً يرد القراءة، وقد مرَّ كل ذلك بالأمثلة في المبحث الأول من الرسالة.

أما الحجة التي اعتمد عليها الإمام الجعبري؛ وهي استشهاده بقوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: 2]، وقوله بأن المقصود هو التركيب دون المفردات، فإنه يرد عليه أن المسألة خلافية بين العلماء؛ فمنهم من قال بأن القرآن عربيٌّ صريحٌ ليس فيه مفردةٌ من غير كلام العرب، وأن ما وجد فيه من ألفاظ تكلم بها غيرهم إنما هو من الكلام الذي تواردت عليه اللغات، فتكلم بها العرب وغيرهم، ومنهم من ذهب إلى أن في القرآن ألفاظاً غير عربية؛ كالقسطاس وغيرها، لكن لقلنتها فإنها لا تخرج القرآن عن كونه عربياً مبيناً، وأنَّ العربَ العارِبةَ كان لهم مخالطةٌ لسائر الألسنة، ورُدَّ هذا بأنَّه لا دليلَ على أن هذه الكلمات دخيلة على العرب، وأن القول باحتمال دخولها من العجم على العرب ليس بأولى من احتمال دخولها من العرب على العجم، وأما ادعاء أن هذه الكلمات ليست على أوزان كلام العرب فيرد عليه أن أوزان كلام العرب كثيرةٌ، ولغة العرب متسعة جداً، وأن من العلماء من ردَّ هذه الكلمات إلى أصولها من أوزان كلام العرب على الطريقة النحوية⁽²⁾.

وعلى فرض أن هذه الكلمات تعود إلى أصول أعجمية، فإنها قد عربت بالسنة العرب وحوّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فأصبحت عربية، ومن زعم أن المعرب من الألفاظ دون العربي في الفصاحة والبلاغة، فإنه يردُّ عليه أن فصحاء العالم لو أرادوا أن يأتوا بلفظ يقوم مقام هذه الكلمة لعجزوا، ولم

(1) كالقول بأن القراءة سنة متبعة تثبت بثبوت نقلها وصحتها، لا بكثرة استعمالها وفشو ذلك، ولا بموافقتها لقياس عربية أو مذهب نحوي، وأن القرآن وإن تباينت فصاحته واختافت طبقاته الكلامية، إلا أنه ثبت بكله الإعجاز، ووقع به التحدي، فلا داعي للترجيح بناء على ذلك، وأنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن ردِّ القراءات والاختلاف فيها والترجيح بينها فيما فهمه الباحث من حادثة عمر بن الخطاب مع هشام بن حكيم، وقد مر الحديث عن كل ذلك باستفاضة في هذا المبحث.

(2) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (69-68/1).

يستطيعوا إلى ذلك سبيلاً⁽¹⁾، وعلى هذا فإن القول بجواز الترجيح بين القراءات لوجود مثل هذه المفردات قول يمكن معارضته، ولا يسلم للقائلين به.

إذن، فكل قراءة ثبت تواترها أو استفاض، وأجمعت الأمة على الأخذ بها، فإنه لا يحل إنكارها، ولا ردها، ولا تضعيفها، والقول بترك الترجيح بينها باعتبار الأشهر والأفصح أصح وأولى، والله أعلم.

المطلب الثالث: الحكمة من اختلاف القراءات

إن لاختلاف القراءات وتنوعها حكماً كثيرة، وفوائد عديدة، من أظهرها وأوضحها: التسهيل على أمة النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة القرآن⁽²⁾؛ فليست كل الألسنة واحدة، والقراءات الثابتة جزء من الأحرف السبعة التي قرء بها القرآن⁽³⁾، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل عليه السلام كان يقرؤه القرآن على حرف، وأنه كان يراجعه ويستزيده حتى قرأ عليه القرآن على سبعة أحرف⁽⁴⁾، وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي: "يا أباي أرسل إلي أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه أن هوّن على أمّتي، فردّ إلي الثانية اقرأه على حرفين، فرددت إليه أن هوّن على أمّتي، فردّ إلي الثالثة اقرأه على سبعة أحرف"⁽⁵⁾.

ومن الحكم العظيمة لتنوع قراءات القرآن واختلافها: بيان كمال إعجازه، فمع تنوع قراءاته وتعدد الحروف التي نزل بها؛ لم يقدر أحد من أهل العربية أن يأتي بشيء من مثله، ولو بوجه من الوجوه، فدلّ قعودهم عن معارضته على عجزهم وتسليمهم بذلك⁽⁶⁾.

(1) انظر: السيوطي، الإيقان، ص254.

(2) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (52/1).

(3) هذه القضية خلافية، وليس المقام مقام إفاضة في الحديث عنها، وقد تكلم فيها العلماء قديماً وحديثاً، ويمكن الرجوع فيها إلى: السيوطي، الإيقان، ص87-96، والزرکشي، البرهان في علوم القرآن، (1/211-228).

(4) البخاري، صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم 4991، ومسلم، صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القراءة على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم 819.

(5) مسلم، صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القراءة على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم 820.

(6) انظر: الباقلائي، إعجاز القرآن، ص41-42، وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (52/1).

ومن الحكم أيضاً: بيان صدق النبي صلى الله عليه وسلم، وأن القرآن من عند الله تعالى، فإنك مع كثرة ما تجد في القراءات من اختلاف، لن تجد بينها تضاداً ولا تناقضاً واحداً؛ بل كلها يصدق بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض، على نمط وأسلوب واحد⁽¹⁾.

ومن حكم تنوع القراءات أيضاً: بيان نهاية بلاغة القرآن مع إيجاز عبارته، فكل قراءة تقوم مقام آية، وتنوع اللفظ بكلمة يقوم مقام آيات، ولو جعل كل لفظ آية من كتاب الله لأفضى ذلك إلى التطويل، وكثير من هذه القراءات يحمل في طياته معانٍ فريدة، وفوائد عديدة، وأحكاماً جديدة، لا تتناقض فيما بينها، بل يصدق بعضها بعضاً، ويأخذ بعضها برقاب بعض، بأسلوب واحد، وسياق واحد، وهذا يدلُّ دلالة واضحة لا لبس فيها على نهاية بلاغة القرآن، مع إيجاز عبارته، وفخامة ألفاظه ومعانيه⁽²⁾.

وقد ذكر أهل العلم من الحكم والفوائد شيئاً كثيراً غير ذلك⁽³⁾، تدلُّ كلها على عظم قدر هذه القراءات، وأهمية تنوعها، وضرورة فهمها وبيان ما فيها من بلاغة وأحكام وفوائد، إذ كلها صحيح ثابت، لا تناقض بينها ولا تضارب، أُوحِيَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحِكْمَةٍ وَفَائِدَةٍ، وما فائدة تعدد هذه القراءات إن كان الباب مفتوحاً للترجيح بينها وتوهين بعضها؟! إن هذا كله يدلُّ على خطأ المنهج القائم على الترجيح بردِّ بعض القراءات، أو تقديم بعضها وتضعيف الآخر ولو بوجه من الوجوه؛ فهذا لا يتناسب ولا يتساق مع وجوه الحكمة المذكورة آنفاً، أما الترجيح باعتبار الأشهر والأفصح والأكثر من كلام العرب فإنه يوحى لغير المختص بأن ما يقابل الراجح ضعيف لا يعتمد عليه، [وإن كانوا لا يقولون به] وهذا يفتح من أبواب الشر ما سنتحدث عنه في المطلب الرابع، وقد مرَّ بنا أن وجود الأفصح بين القراءات لا يلغي فصاحة الأخرى ووقوع الإعجاز بها، وأن منهج الترجيح بين القراءات باعتبار الأفصح والأشهر فيه نظر، وعليه جملة من الملاحظات، والأولى تركه وإغلاق بابيه، والله أعلم.

(1) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (52/1).

(2) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (52/1).

(3) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (52/1-53)، والسيوطي، الإتقان، ص152-153، والزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، (129/1-132).

المطلب الرابع: خطورة القول بجواز الترجيح بين القراءات

يلزم من يرى جواز الترجيح بين القراءات الثابتة أن يعارض قوله قول الله تعالى في وصف كتابه؛ إذ قال سبحانه: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ (النحل: 103)، وقال: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (الزمر: 28)، فالقرآن نزل من عند الله تعالى، بقراءاته الثابتة كلها، وقد وصفه الله سبحانه بأنه قرآنٌ بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، وأنه غيرُ ذي عوجٍ، ومذهب القوم يقوم على الترجيح بين القراءات وتضعيف بعضها، ولازم هذا القول يقتضي معارضة ما أثبتته الله عزَّ وجلَّ لكتابه من الفصاحة والبيان، ومع أن لازم المذهب ليس مذهباً للقائل ما لم يلتزمه⁽¹⁾، إلا أنه لازمٌ يظهر ضعف هذا القول وينقضه.

كما أن القول بالترجيح بين القراءات الثابتة يفتح الباب لمن شاء أن يتكلم في القرآن، ويطعن فيه من غير المسلمين، وقد حصل هذا بالفعل؛ فقد وظف المستشرق المعروف جولد تسيهر هذا القول للترويج لعدد من الشبهات، فادعى أن علماء العربية كانوا يبذلون جهوداً كبيرة في إصلاح المشاكل اللغوية في القرآن دون مساس بناء النص المأثور بالتغيير، وأن صنيعهم هذا كان بغيضاً لدى علماء الدين، كما ادعى أنه اعترف قديماً بقراءات ما خرجت إلا من أجل المطابقة بين قواعد النحو الدقيقة، وصيغ لفظية، وتراكيب جملية تخالفها، وأن بعض العلماء كالمبرد⁽²⁾ والزمخشري⁽³⁾ حاولوا أن يبينوا هذه الأخطاء التركيبية، وأن صنيعهم قوبل بالرفض والإنكار⁽⁴⁾.

فهو يقرر بكلامه هذا أن القرآن ليس منزهاً عن الوضع البشري، وأن النحو حاكم على القرآن، وأن في القرآن أخطاءً لغويةً، وأخرى تركيبيةً، كما ادعى أن علماء العربية بذلوا جهوداً كبيرة في إصلاح هذه

(1) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (217/20).

(2) هو محمد بن يزيد، أبو العباس المبرد، إمام في النحو وعلوم العربية، أزدى بصري، مات سنة 286هـ. انظر: الفقهي، إنباه الرواة، (241/3)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (576-577). وانظر كلام المبرد الذي نقله عنه الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾ [البقرة: 177]، إذ قال: "لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرأت: ولكن البر، بفتح الباء". انظر: الزمخشري، الكشاف، (218/1).

(3) انظر قول الزمخشري عند قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لَكثيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ لِئَرْدُوهُمْ وَلِيَأْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: 137]، إذ قال: "وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سجعاً مردوداً"، وقال: "والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء - لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم - لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب". الزمخشري، الكشاف، (70/2).

(4) انظر: جولد تسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص 66-68.

الأخطاء التي دفعت العلماء قديماً للاعتراف ببعض القراءات التي ما خرجت إلا للتوفيق بين النحو الدقيق والصيغ التركيبية التي تخالفها، واحتج - للأسف - بصنيع بعض العلماء الأجلاء ليدعم الشبهات التي أثارها، فانظر كيف وظف هذا المستشرق مذهب الذين رأوا جواز تضعيف بعض القراءات والترجيح بينها للطعن في القرآن والنيل منه.

ومن الذين امتطوا سهوة هذا القول لنصرة أهوائهم: الحدائثي محمد شحرور⁽¹⁾؛ إذ زعم أن في القراءات الثابتة تصحيحاً وحشواً وقع للقرآن بعد التدوين وإعجام المدون وإعرابه⁽²⁾، ويحتج على ذلك بأدلة، كان منها كلام الإمام الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَأَيْمَانَ لَهُمْ﴾ [التوبة: 12]؛ إذ قال في إبدال الهمزة الثانية ياءً صريحة في قراءة (أئمة) بأنها ليست قراءة، ولا يجوز ذلك، وأن من صرح بها فهو لاحق محرّف⁽³⁾، مع أن قراءة (أئمة) بتسهيل الهمزة الثانية بينَ بين، وبإبدالها ياء خالصة قراءةً ثابتة، قرأ بها: أبو عمرو، وابن كثير، ونافع، من القراء السبعة، ورويس⁽⁴⁾، وأبو جعفر⁽⁵⁾ من القراء العشرة⁽⁶⁾، وأخذ محمد شحرور يستنبط من كلام الزمخشري أن القراءات مشهورة عند بعض دون آخرين، وأن القراءة بالياء تحريف، وأن قراءة الأئمة بها لا يجوز أن تكون قراءة، وأن من القراءات ما ليس منها؛ بل أدخلت عليها⁽⁷⁾، ثم يخلص بعد كلام طويل إلى أن القراءات المتعددة أطروحة ضعيفة، وأن القراءات ليست إلا لهجات جاءت من عند العرب أنفسهم بعد أن سمعوه، وأجازهم النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه لا علاقة للوحي بذلك⁽⁸⁾، والسؤال المطروح بين يدي هذا الكلام: كيف نقرأ نص القرآن من غير إعجام له، وهو حمّل للوجوه والمعاني؟! وما هي القراءة التي

(1) هو: محمد ديب شحرور، ولد في دمشق، تخرج بدرجة دبلوم في الهندسة المدنية عام 1964م من موسكو، وحصل على شهادتي الماجستير عام 1969م، والدكتوراه عام 1972م في الهندسة المدنية من دبلن بإيرلندا، بدأ بدراسة القرآن عام 1970م، وله عدة دراسات وكتب، توفي عام 2019م في أبو ظبي. انظر: الموقع الرسمي للدكتور محمد شحرور، المنهج والمصطلحات، السيرة الذاتية، على الرابط: https://shahrou.org/?page_id=2

(2) انظر: شحرور، نحو أصول جديدة للغة الإسلام، ص182-188.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف، (2/251).

(4) هو أبو عبد الله محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري المعروف برويس، صاحب يعقوب وتلميذه والراوي عنه، كان مقرناً حاذقاً ضابطاً مشهوراً، توفي في البصرة عام 238هـ، رحمه الله. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص126، وابن الجزري، غاية النهاية، (2/234).

(5) هو: أبو جعفر الفارسي، يزيد بن القعقاع المدني المخزومي، أحد القراء العشرة، تابعي مشهور كبير القدر، مات بالمدينة سنة 130هـ، رحمه الله. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص40-42، وابن الجزري، غاية النهاية، (2/382).

(6) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (1/378-380)، ومحيسن، الهادي، (1/203).

(7) انظر: شحرور، نحو أصول جديدة للغة الإسلام، ص187.

(8) انظر: شحرور، نحو أصول جديدة للغة الإسلام، ص188-189.

يرتضيها شحورون لتكون القراءة الصحيحة لنص القرآن؟ وما هو دليله على أن هذه القراءة هي التي نزل بها القرآن دون غيرها، وأن باقي القراءات لا تعدو أن تكون لهجات للعرب؟! إن المتأمل في كلام هذا الدعي يرى أن مذهب المجيزين للترجيح والطعن في القراءات الثابتة من جملة ما أعانه على إخراج هذه الأفكار المشوهة والمنحرفة.

ثم إن القول بجواز الرد والتضعيف والتخطئة بين القراءات الثابتة يلغي كثيراً من الفوائد والبلاغة والمعاني، وقد وقع الإمام مكي رحمه الله في شيء من هذا، ومن الأمثلة التي توضح ذلك:

اختياره قراءة (نُنْسَهَا) من النسيان الذي هو ضد الذكر، من قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 106]⁽¹⁾، وتوهمه للقراءة الثانية بفتح النون الأولى، وفتح السين، والهمز (نَنْسَأُهَا)، التي بمعنى التأخير، على معنى: أو نُؤخِّرُ نسخ لفظها نأت بخير منها، وهي قراءة سبعية قرأ بها أبو عمرو وابن كثير؛ إذ قال بأن الأقوى البين أن يكون من النسيان، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى (6) إِنْ مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى: 6، 7]، وبقراءة الضحَّاك⁽²⁾ (أو تُنْسَهَا) بناءً مضمومة، وفتح السين⁽³⁾، ونقل قراءة ابن مسعود (ما تُنْسِكُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَنْسَخُهَا)⁽⁴⁾، وذكر أن هذه القراءات من النسيان لا يجوز غيره، وذكر بأن (تَنْسَى) ليست من الرباعي (أفعل) بمعنى الترك؛ بل من الثلاثي (فعل) بمعنى النسيان، ولو كانت من الرباعي بمعنى الترك لوجب أن تكون القراءة هنا (نَنْسَهَا)، بفتح النون الأولى والسين، ولم يأت ذلك، ولهذا اختار (نُنْسَهَا) من النسيان؛ لصحة معناه، ولأن جماعة القراء عليها.

(1) انظر: مكي، الكشف، (259/1-260).

(2) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو محمد، صاحب التفسير، له باع كبير في التفسير والقصص، توفي سنة 102هـ، وقيل 105هـ، انظر: البخاري، التاريخ الكبير، (332/4)، والذهبي، سير أعلام النبلاء، (598-600).

(3) انظر قراءة الضحاك في: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (102/1)، قراءة (ننْسَهَا) من قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 106].

(4) انظر قراءة ابن مسعود في: ابن جني، المحتسب، (102/1)، قراءة (ننْسَهَا) من قوله تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: 106].

والإمام مكي - بالذي ساقه - ينتصر لقراءة (نُسيها) على حساب تضعيفه للقراءة السبعية الأخرى، وهو عمل ينتقد عليه، وينازع فيه؛ فقد ضَعَفَ الزجاجَ أَنْ تُحْمَلَ الآيةُ على معنى النسيانِ الذي ضدَّ الذكرِ، وقال: "إنَّ هذا لم يكنْ له عليه السلام ولا نسي قرآنًا"، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ شِئْنَا لَنذُهِبَنَّ بِالَّذِي أُوْحِينَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: 86]⁽¹⁾، وأما القراءة التي من (أفعل) الرباعي فهي تأتي على معنى صحيح، وقد قرأ بها نافع وابن عامر والكوفيون²، ومعناها عندهم: نُنْسِكُهَا، أي: نجعلك ناسياً لها، أو يكونُ المعنى: نَأْمُرُ بِتَرْكِهَا، فالأمر محتمل عندهم⁽³⁾، بل احتجوا على (ننسيها) بمعنى الترك بقول الشاعر:

إِنَّ عَلَيَّ عَقْبَةً أَقْضِيهَا لَسْتُ بِنَاسِيهَا وَلَا مُنْسِيهَا⁽⁴⁾

فإذا كانت القراءة التي انتصر لها مكي متنازعاً فيها من حيث المعنى فإنَّ هذا يعني بطلانَ الترجيح بين هاتين القراءتين، وتقديم مكيٍّ لمعنى على آخرٍ ليس بأولى من تقديم غيره للمعنى الذي تركه، والله أعلم.

ثم إن القراءة الثانية تسجل إضافةً، ومعنىً جديداً يفهم من خلال الآية، لا يتناقض مع الأول؛ فالقراءة الأولى (نُسيها) من النسيان الذي هو ضد الذكر، فيكون المعنى: ما نرفع من آية، سواء برفع حكمها وإثبات تلاوتها، أو برفع تلاوتها وحكمها، أو نذهبها من قلبك بإنسانك إياها نأت بخير منها أو مثلها، ويجوز أن يكون المعنى: ما نرفع من آية أو نأمر بتركها نأت بما هو خير منها للعباد في النفع والثواب، أو مثلها في الثواب⁽⁵⁾.

وأما القراءة الثانية (ننساها) فهي من النَّسَأ؛ وهو التأخير، فيكون المعنى: ما ننسخ من آية أو نوخر إنزالها⁽⁶⁾، وبهذه القراءة تكون الآية قد دلت على جواز النسخ وتأخير الإنزال، وهي فائدة جديدة تضيفها هذه القراءة؛ إذ إن إنزال الآيات وتأخيرها إنما هو لمصلحة العباد، وتكميل نفوسهم، فضلاً عن الله

(1) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (189/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (60/2) بتصرف بسيط.

(2) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (220/2).

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (60/2).

(4) البيت ورد غير منسوب في: الأزهرى، تهذيب اللغة، (56/13)، وابن منظور، لسان العرب، (618/1).

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (60/2)، والبيضاوي، أنوار التنزيل، (99/1).

(6) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، (99/1).

ورحمة، وذلك يختلف باختلاف الأعصار والأشخاص؛ فإن النافع في عصر قد يضر في عصرٍ غيره⁽¹⁾.

بهذا المثال ينتهي الفصل الأول من هذه الرسالة، وسيتناول الفصل الثاني تطبيقاً عملياً يظهر ما في القراءات الثابتة للآية من انسجام، وائتلاف، وتنوع في المعاني، يغني عن الترجيح بينها، ويظهر بائتلاف هذه المعاني وانسجامها ما في القرآن من إعجاز بياني، والله الموفق.

(1) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، (99/1).

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لتوجيه القراءات من سورة مريم إلى سورة الحج

يقوم هذا الفصل على توجيه القراءات الثابتة التي رجَّح الإمام مكي بن أبي طالب بينها في كتابه الكشف، بعد توثيقها وذكر من قرأها من القرءاء العشر، والغرض من ذلك إظهار ما تحمله كل قراءة من فوائد تزيد المعاني ثراءً، مما يثبت عملياً عدم الحاجة إلى المذهب القائم على الترجيح بينها، وتقديم معنى على آخر، فالقراءات يأخذ بعضها برقاب بعض، ولن تجد بينها تناقضاً يدعو للترجيح والتضعيف.

المبحث الأول: ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات المتواترة في سورة مريم

يقوم هذا المبحث على توجيه القراءات الثابتة في سورة مريم، التي رجح بينها الإمام مكي في كتابه (الكشف)، وقد حوى المبحث من القراءات ما له أثر يعود على المعنى، وجرى تقسيم المبحث إلى عدة مطالب، حسب ترتيب الآيات في سورها.

المطلب الأول: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يَرْتُنِي وَيَرْتُ﴾ من قوله: ﴿يَرْتُنِي وَيَرْتُ مِنْ

آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: 6]

أولاً: القراءة

قرأ أبو عمرو والكسائي: ﴿يَرْتُنِي وَيَرْتُ﴾ بجزم الفعلين، وقرأ الباقر برفعهما⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة أبي عمرو، والكسائي: ﴿يَرْتُنِي وَيَرْتُ﴾ بجزم الفعلين

جُزم الفعلان ﴿يَرْتُنِي وَيَرْتُ﴾ في قراءة أبي عمرو، والكسائي، على أنهما جواب للطلب (الدعاء)، ويكون التقدير: هب لي ولياً، فإنك إن تهبه يرتني⁽²⁾.

2. قراءة الباقرين ﴿يَرْتُنِي وَيَرْتُ﴾ برفع الفعلين

رُفِعَ الفعلان ﴿يَرْتُنِي وَيَرْتُ﴾ في قراءة الباقرين على أنهما صفة للولي، ويكون التقدير: هب لي ولياً وارثاً⁽³⁾.

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (317/2)، ومحسن، الهادي، (29/3).

(2) انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبعة، ص235، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص438، ومكي، الكشف، (84/2).

(3) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص483، ومكي، الكشف، (84/2)، وأبو حيان، البحر المحيط، (241/7).

وذكر ابن خالويه⁽¹⁾ وجهًا آخر؛ وهو أن تكون ﴿يرثني﴾ حالًا حلَّ محلَّ اسم الفاعل ﴿وارثًا﴾⁽²⁾،
والتقدير: فهب لي ولياً حاله أنه وارثٌ لنبوتِي وعلمي في حياتي.

وقد رجح الإمام مكي قراءة الرفع على قراءة الجزم؛ لأن الجماعة قرؤوا بها، ولأن ﴿وليًّا﴾ نكرة،
فجعلوا ﴿يرثني﴾ صفة لها، وقالوا إن ﴿وليًّا﴾ رأس آية، فاستغنى الكلام عن الجواب، وزكريا عليه
السلام إنما سأل الله ولياً موصوفاً بالوراثة لعلمه ونبوته في حياته؛ لئلا تكون الإجابة في الولد دون
الوصف المرجو، فلا يحصل المقصود من الطلب، وعلى قراءة الجزم قد يهبه الولد ولا يرث⁽³⁾،
ورجح النحاس قراءة الرفع؛ لأن جواب الأمر عند النحويين فيه معنى الشرط والمجازاة، واحتج أيضاً
بردّ أبي عبيد لقراءة الجزم؛ لأن معناه "إن وهبته لي ورثني"، فكيف يخبر الله جلَّ وعزَّ بهذا وهو أعلم
به منه⁽⁴⁾؟!

وصوبت قراءة الجزم؛ لأن معنى الشرط موجود فيها، ولأن ﴿وليًّا﴾ رأس آية، مستغن عن أن يكون ما
بعده صفة له⁽⁵⁾، وقدّر الولي في الآية بمعنى الولي الوارث، من باب وضع المطلق ﴿وليًّا﴾ موضع
المقيد ﴿وليًّا وارثًا﴾، ويكون التقدير: فهب لي ولياً وارثاً، فإنك إن وهبتي ولياً وارثاً يرثني⁽⁶⁾.

والذي يميل إليه الباحث أن يقال: إنَّ كلتا القراءتين ثابتتان، وكل قراءة تكمل الأخرى، ولعل قراءة
الجزم تظهر شدة رغبة نبي الله زكريا عليه السلام وتشوقه لأن يهبه الله وارثاً يرثه، مما جعله يطلب
الولي الوارث، ثم يخبر الله عزَّ وجلَّ بأن وراثة النبوة والعلم لن يتحققا إلا بحصول ذلك؛ ضرورة توقُّف
حُصولِ جوابِ الشرطِ على تحقُّقِ فعله⁽⁷⁾، وقد بني الأمر في هذه القراءة على الطلب، وليس هناك جزمٌ

(1) هو الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، لغوي من كبار النحاة، كان صاحب سنة، صنف عدداً من الكتب النافعة، منها (البيدع في القراءات)، و(غريب القرآن)،
مات بطلب سنة 370هـ، رحمه الله. انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، (321/8)، وابن الجزري، غاية النهاية، (237/1).

(2) انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، (235/1).

(3) انظر: أبو علي الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، (486/3-487)، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص483، ومكي، الكشف، (84/2)، وأبو حيان، البحر
المحيط، (241/7).

(4) انظر: النحاس، إعراب القرآن، (5/3).

(5) انظر: مكي، الكشف، (84/2)، ومحيسن، الهادي، (29/3).

(6) انظر: الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، (487/3)، ومكي، الكشف، (84/2).

(7) تحقق جواب الشرط متوقف على تحقق فعل الشرط، فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه. انظر: عباس، النحو الوافي، (423/4).

وَقَطَعَ بِتَحْقُقِ الْجَزَاءِ؛ فَالْأَمْرُ مُوَكَّوْلٌ إِلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى⁽¹⁾، وَهَذَا فِيهِ مَبَالِغَةٌ مِنْ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذِكْرِ مَا يَرِيدُهُ وَيَهْدَفُ إِلَيْهِ، وَيَفْتَقِرُ إِلَيْهِ؛ مِنْ وَلَدٍ وَارِثٍ يَرِثُ نَبُوَّتَهُ وَيَحْمِلُ عِلْمَهُ، وَفِي دَعَائِهِ بِهَذِهِ الصُّورَةِ إِظْهَارٌ لِمَدَى عَمَقِ اتِّصَالِهِ بِرَبِّهِ، وَشِدَّةِ إِقْبَالِهِ وَتَضَرُّعِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ فَتَفْقِيدُ أَنْ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ سَأَلَ رَبَّهُ أَنْ يَهْبَهُ وَلِيًّا يَتَّصِفُ بِوَرَاثَةِ عِلْمِهِ وَنَبُوَّتِهِ فِي حَيَاتِهِ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تَحْمِلُ فِي طَيَّابَاتِهَا الرَّجَاءَ فِي تَحَقُّقِ الْمَطْلُوبِ؛ فَكَأَنَّ نَفْسَ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ أَطْمَأَنَّتْ وَوَقَّعَتْ بِأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ لَا يَخِيْبُ مَنْ رَجَاهُ، وَلَا يَرُدُّ مِنْ دَعَائِهِ، فَكَأَنَّهُ تَيَقَّنُ حُصُولَ الْوَلَدِ، وَلَمَّا تَيَقَّنَ مِنْ حُصُولِ الْوَلَدِ قَالَ: يَا رَبِّ اجْعَلْهُ مَوْصُوفًا بِكَذَا وَكَذَا⁽²⁾.

وقراءة الجزم من حيث الوجود متقدمة في الزمن وفي الحدوث؛ ففيها أن زكريا عليه السلام قد طلب حدوث الولد، وبعد أن ناجى ربه في هذا النداء الخفي المتبذل إلى ربه عزَّ وجلَّ، ووثقت نفسه بالمطلوب، بينت هذا الوثوق القراءة الأخرى برفع الفعل، وما عطف عليه⁽³⁾.

المطلب الثاني: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿خَلَقْتِكَ﴾ من قوله: ﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتِكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: 9]

أولاً: القراءة

قرأ حمزة والكسائي: ﴿وَقَدْ خَلَقْتِكَ﴾، بالنون والألف على التعظيم، وقرأ الباقون ﴿وَقَدْ خَلَقْتِكَ﴾، بالتاء مضمومة من غير ألف⁽⁴⁾.

(1) أفاده فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم جلال حفظه الله وجزاه عنا خير الجزاء.

(2) أفاده فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم جلال نفعنا الله به في الدارين.

(3) أفاده فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم جلال رفع الله قدره وزاده علماً وعملاً.

(4) انظر: ابن الجزري، النشر، (317/2)، ومحيسن، الهادي، (31/3).

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة حمزة والكسائي: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ﴾، بالنون والألف على التعظيم.

قرئت: ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ بنون مفتوحة، وألف بعدها؛ على إسناد الفعل إلى ضمير العظمة؛ لمناسبة قوله تعالى قبل: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ﴾، أو لأن العرب تخبر عن العظيم القدر بلفظ الجمع؛ على إرادة التعظيم له، ولا عظيم أعظم من الله سبحانه وتعالى، فتأتي هذه القراءة للتعبير عن القدرة، وفيها معنى التعظيم⁽¹⁾.

2. قراءة الباقرين ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ﴾، بالتاء مضمومة من غير ألف.

قرئت: ﴿خَلَقْتُكَ﴾ بالتاء المضمومة على إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم؛ لمناسبة قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ قبلها على الأفراد، ولم يقل: ﴿عَلَيْنَا﴾⁽²⁾، فجرى الكلام على لفظه وسياقه، ويراد بهذه القراءة مطلق الإخبار، وقد رجح مكي هذه القراءة لأن الجماعة عليها⁽³⁾.

والذي يذهب إليه الباحث أن كلَّ قراءة تكملُ أختها، وبيان ذلك: أن يقال بأن كلتا القراءتين من إخبار الله عزَّ وجلَّ عن نفسه؛ فالتاء المضمومة والنون التي بعدها ألف، كلاهما ضميران استخدمتا للتعبير عن المتكلم المفرد⁽⁴⁾، إلا أن القراءة بضمير التعظيم تشير إلى أن المذكور هنا هو القدرة العظيمة الباهرة التي بها خُلقَ الخلق؛ ومنهم زكريا عليه السلام، وهذه القدرة لا تدانيها ولا تشبهها قوة من قوى البشر أجمعين، فهي إذن تعبر عن قدرة الله المطلقة، وأما القراءة بضمير المتكلم فجاءت موافقة لمنطوق الآية؛ من حيث إنَّ ذلك الأمرَ على الله يسيراً وهيناً، فقراءة ﴿خَلَقْتُكَ﴾ موافقة لمنطوق الآية، وقراءة ﴿خَلَقْنَاكَ﴾ موافقة لمفهومها، والله أعلم.

(1) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص439، ومكي، الكشف، (85/2)، ومحيسن، الهادي، (31/3).

(2) انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، (236/1)، وابن زنجلة، حجة القراءات، ص440، ومحيسن، الهادي، (31/3).

(3) انظر: مكي، الكشف، (85/2).

(4) وضع للمتكلم ضميران يدلان على ستة معان، فالتاء مشترك بين اثنين: المفرد المذكر والمؤنث، والنون التي بعدها ألف مشترك بين أربعة: المثنى المذكر والمؤنث، والمجموع المذكر والمؤنث، وقد يقول المعظم فُعلنا، ونحن، وإيانا. انظر: الأسترابادي، شرح الرضي على الكافية، (410/2).

المطلب الثالث: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿تَسَاقُطُ﴾ من قوله: ﴿وَهَزِيْ إِيَّاكَ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِيًّا﴾ [مريم: 25].

أولاً: القراءة

قرأ حفص⁽¹⁾: ﴿تَسَاقُطُ﴾ بضم التاء، وتخفيف السين، وكسر القاف، وقرأ حمزة: ﴿تَسَاقُطُ﴾ بفتح التاء والقاف، وتخفيف السين، وقرأ يعقوب: ﴿يَسَاقُطُ﴾ بالياء التحتية مفتوحة على التذكير، وتشديد السين، وفتح القاف، وشعبة⁽²⁾ له روايتان: الأولى مثل قراءة يعقوب، والثانية: ﴿تَسَاقُطُ﴾ بفتح التاء، وتشديد السين، وفتح القاف، وبهذه القراءة قرأ باقي القراء⁽³⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة حفص ﴿تَسَاقُطُ﴾ بضم التاء، وتخفيف السين، وكسر القاف

قرئت ﴿تَسَاقُطُ﴾ بضم التاء، وتخفيف السين، وكسر القاف، وهي مضارع ﴿سَاقَطَ﴾ وهو فعلٌ مُتَعَدٌّ، مِنْ (فَاعِلٌ)، والفاعل ضمير مستتر تقديره: ﴿هي﴾ يعود على ﴿النخلة﴾، ويجوز أن يكون الفاعل الجذع، ويكون تأنيثه لأنه ملتبس بالنخلة، وهذا المعنى أخذ من الإضافة⁽⁴⁾، و﴿رُطْبًا﴾ مفعول به، و﴿جَنِيًّا﴾ صفة⁽⁵⁾.

وأما القراءات الأخرى فكلها يعود أصلها إلى ﴿تَسَاقُطُ﴾، وهو فعلٌ لازمٌ، مِنْ (تَفَاعَلَ).

(1) هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، قارئ الكوفة، أخذ القراءة عن عاصم، وقرأ عليه مراراً، وكان أعلمهم بقراءته، توفي سنة 180هـ، رحمه الله. انظر: الحموي، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، (1180/3)، والذهبي، معرفة القراء الكبار، ص84، وابن الجزري، غاية النهاية، (254/1).

(2) هو شعبة بن عياش، أبو بكر الحنط الأسدي الكوفي، الإمام، راوي عاصم، عرض عليه القرآن ثلاث مرات، وعرض على غيره من القراء، كان عالماً عاملاً من أئمة السنة، توفي في الكوفة سنة 193هـ، رحمه الله. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص80، وابن الجزري، غاية النهاية، (327-325/1).

(3) انظر: ابن الجزري، النشر، (318/2)، ومحيسن، الهادي، (34-33/3).

(4) انظر: الغلابيني، جامع الدروس العربية، (163/3).

(5) انظر: مكي، الكشف، (88/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (588-587/7)، ومحيسن، الهادي، (33/3).

2. قراءة حمزة: ﴿تَسَاقَطٌ﴾ بفتح التاء والقاف، وتخفيف السين.

قرئت: ﴿تَسَاقَطٌ﴾ بفتح التاء والقاف، وتخفيف السين، وهي مضارع ﴿تَسَاقَطٌ﴾، وأصل المضارع: ﴿تَسَاقَطٌ﴾ فحذفت إحدى تاءَيْهِ تَخْفِيفاً، والفاعل ضمير مستتر يعود على: ﴿النخلة﴾⁽¹⁾، والمفعول به مضمرة تقديره: تساقط النخلة عليك تمرها، و﴿رطباً﴾ تمييز⁽²⁾، و﴿جنياً﴾ صفة⁽³⁾.

3. قراءة يعقوب وشعبة في أحد الوجهين عنه: ﴿يَسَاقَطٌ﴾ بالياء التحتية مفتوحة على التذكير، وتشديد السين، وفتح القاف

قرئت: ﴿يَسَاقَطٌ﴾ بالياء التحتية مفتوحة على التذكير، وتشديد السين، وفتح القاف، وهي مضارع: ﴿تَسَاقَطٌ﴾، وأصل المضارع: ﴿يَتَسَاقَطُ﴾، فأدغمت التاء في السين تخفيفاً، والفاعل ضمير مستتر تقديره: ﴿هو﴾ يعود على ﴿الجدع﴾ والمفعول به محذوف، والتقدير: يساقط الجذع عليك التمر، و﴿رطباً﴾ تمييز، و﴿جنياً﴾ صفة⁽⁴⁾، ويمكن أن يكون الفاعل عائداً على التمر⁽⁵⁾، فيكون التقدير: يساقط التمر عليك رطباً جنياً، وهو أوجه وأقرب إلى التقدير.

4. قراءة شعبة في وجهه الثاني، وهي قراءة باقي القراء ﴿تَسَاقَطٌ﴾ بفتح التاء، وتشديد السين، وفتح القاف.

قرئت: ﴿تَسَاقَطٌ﴾ بفتح التاء، وتشديد السين، وفتح القاف، وهي مضارع: ﴿تَسَاقَطٌ﴾، وأصل المضارع: ﴿تَسَاقَطٌ﴾، فأدغمت التاء في السين، والفاعل ضمير يعود على: ﴿النخلة﴾، و﴿رطباً﴾ تمييز، و﴿جنياً﴾

⁽¹⁾ يجوز إسناد الفعل إلى النخلة، أو إلى الجذع في كل القراءات، غير أن النخلة هنا أولى لتناسب التأنيث في (تساقط)، ومثل ذلك يقال في كل القراءات لهذه الكلمة. انظر: مكي، الكشف، (88/2).

⁽²⁾ انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، (872/2).

⁽³⁾ انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (588-587/7)، ومحيسن، الهادي، (33/3).

⁽⁴⁾ انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (588-587/7)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، (262/5)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (89/16)، ومحيسن، الهادي، (33/3).

⁽⁵⁾ انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (588/7).

صفة⁽¹⁾، وهي في المعنى والتقدير كالقراءة التي قبلها؛ لأن أصلهما واحد، ولا فرق بين تخفيف السين وتشديدها.

وقد رجَّح مكي هذه القراءة في (الكشف)؛ معللاً بأنها التي عليها الجماعة، وأنها الأصل⁽²⁾.

وفي القراءات: ﴿تَسَاقِطٌ﴾، و﴿تَسَاقِطٌ﴾ ومثلها ﴿تَسَاقِطٌ﴾ اختلاف في الصيغة الصرفية، فالأولى: ﴿تَسَاقِطٌ﴾ ضُمَّتْ فِيهَا التَاءُ وَكَسْرَتْ فِيهَا الْقَافُ، وَهِيَ مُضَارِعٌ مِنْ ﴿سَاقِطٌ﴾، عَلَى وَزْنِ (فَاعِلٌ) وَهُوَ ثَلَاثِي مُزِيدٌ بِحَرْفٍ، وَهَذِهِ الصِّيغَةُ يَسْتَفَادُ مِنْهَا:

1. المشاركة بين اثنين غالباً، بمعنى أني فعلت به ذلك، وفعل بي مثله⁽³⁾، وعند إسقاط معنى المشاركة على هذه الآية يمكن أن يقال بأنَّ مريمَ لما هَزَّتْ بيدها النخلةَ أسْقَطَتِ النخلةَ عليها تلك الرطب، وأن إسقاط الرطب كان يحتاج إلى تلك المفاعلة، وأنه بغير ذلك لن تَسْقُطَ الرطبُ عليها لتأكل منها، وقد كانت سابقاً تأكل من رزق الله بغير فعلٍ منها، فتكون هذه المفاعلة إرشاداً إلهياً لمريم، وتعليمًا لها بأن الرزق ينال ببذل أسبابه⁽⁴⁾، والله أعلم.
2. الموالاة⁽⁵⁾، فيفيد ذلك معنى آخر يضاف إلى الأول؛ وهو أن الرطب لما نزلت على مريم البتول، نزلت متواليةً يتبع بعضها بعضاً؛ فلم يَكُنْ سَقُوطُهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَكَرُّرِ الْفِعْلِ مِنْهَا⁽⁶⁾.
3. ذكروا أن صيغة (فَاعِلٌ) تنقل الفعل من اللزوم⁽⁷⁾، فتجعله متعدياً، وهذا ما فعلته صيغة ﴿تَسَاقِطٌ﴾؛ إذ نصبت الرطب على المفعولية.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (587/7-588)، ومحيسن، الهادي، (33/3).

(2) انظر: مكي، الكشف، (88/2).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، (68/4)، والغلاييني، جامع الدروس العربية، (163/1).

(4) استدل بعض أهل العلم بهذه الآية على أن الرزق وإن كان محتوماً فإن الله تعالى قد هيا له الأسباب لأنه سبحانه أمر مريم بهز الجذع لتري الآية، وكان بمقدور الله أن يأتي بالآية من غير هز للجذع. انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (12/4).

(5) انظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص30.

(6) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص442.

(7) انظر: الحملاوي، شذا العرف، ص31.

وأما القراءة الثانية والثالثة: ﴿تَسَاقَطٌ﴾ و﴿تَسَاقَطٌ﴾ بفتح التاء والقاف، فهما مضارع، والأصل: ﴿تَسَاقَطٌ﴾ بتاءين، على وزن (تفاعل)، وهو ثلاثي مزيد، وهاتان القراءتان أسنيد فيهما الفعل إلى النخلة، وأُعربَ الرُّطْبُ فيهما تمييزاً، ليدل ذلك على كثرة الرُّطْبِ المتساقطة وتواصل نزولها⁽¹⁾، ودلَّت صيغة (تفاعل) على حصول الشيء تدريجياً⁽²⁾، فيستفادُ منه أن سُقُوطَ الرُّطْبِ حصل متدرجاً، ولم يكن مرّةً واحدةً؛ فهذا تكون القراءتان قد دللتا على أن الرطْبَ المتساقطة كانت كثيرةً، وأنَّ تساقطها كان متواصلًا لا يَنْقَطِعُ، وأنه نزل متعاقباً شيئاً فشيئاً.

وأما قراءة: ﴿يَسَاقَطُ﴾ بالياء التحتية المفتوحة على التذكير، وتشديد السين، وفتح القاف، فأصلها يرجع إلى (تفاعل) الذي يفيد التدرج⁽³⁾، ليدلَّ على أن النزول كان متدرجاً يعقب بعضه بعضاً، ولم ينزل دفعةً واحدةً، وإنما كان ينزل شيئاً فشيئاً.

ويمكن تلخيص ما ذكر بأن يقال: إن قراءة: ﴿يَسَاقَطُ﴾ أفادت التدرُّج في نزول الرطب، وقراءة ﴿تَسَاقَطُ﴾ أفادت حصول المشاركة؛ ليكون إرشاداً إلهياً لمريم التي تعودت أن تجد رزقها عندها بأن الرزق الآن ينال ببذل أسبابه، كما أفادت نزول الرطب متوالياً، وأما قراءتا: ﴿تَسَاقَطُ﴾ و﴿تَسَاقَطُ﴾ فأفادتنا إلى جانب التدرج الذي أفادته قراءة ﴿يَسَاقَطُ﴾: كثرة الرطب النازلة، وتواصل نزولها.

وقد رجَّح مكي قراءة ﴿تَسَاقَطُ﴾؛ معللاً بأنها التي عليها الجماعة، وأنها الأصل⁽⁴⁾، والذي يرجحه الباحث أن كل قراءة جاءت لفائدة ومعنى، وكل قراءة تكمل الأخرى، فلا داعي للترجيح.

(1) انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، (101/1).

(2) صيغة (تفاعل) صيغة تقييد: التشريك بين اثنين فأكثر، والتظاهر بالفعل دون حقيقته، ومطابقة فاعل، وحصول الشيء تدريجياً، انظر: الحملاوي، شذا العرف، ص34.

(3) انظر: الحملاوي، شذا العرف، ص34.

(4) انظر: مكي، الكشف، (88/2).

المطلب الرابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ من قوله: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ

مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: 34]

أولاً: القراءة

قرأ ابن عامر، وعاصم، ويعقوب: ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ بنصب اللام، وقرأ الباقون: ﴿قَوْلُ الْحَقِّ﴾ برفعها⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة الجمهور: ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ برفع اللام

قرئت: ﴿قَوْلُ﴾ برفع اللام، وهي اختيار مكي في (الكشف)؛ لأن عليها الجماعة⁽²⁾، ويجوز إعراب هذه القراءة على عدة وجوه:

أولها: أن يكون ﴿قَوْلُ﴾ خبراً بعد خبر؛ فيكون ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ، و﴿عِيسَى﴾ خبر، و﴿قَوْلُ الْحَقِّ﴾ خبره، والحقّ يحتمل أن يكون معناه الصدق، أو اسم من أسمائه تعالى⁽³⁾.

ويجوز أن يكون بدلاً⁽⁴⁾، وهو ضعيف؛ لأنه كالموضح لحقيقة عيسى ابن مريم.

ويجوز أن يكون عطف بيان، وهو أقوى من القول بأنه بدل؛ لأن الأهمية منصبّة عليه، ولأنه موضّح لما قبله.

ويجوز أن يكون نعتاً⁽⁵⁾، لكنه ضعيف؛ لأن ﴿قَوْلُ﴾ اسم جامد⁽⁶⁾، والأصل في النعت أن يكون اسماً مشتقاً⁽⁷⁾.

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (318/2)، ومحسن، الهادي، (34/3-35).

(2) انظر: مكي، الكشف، (89/2).

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف، (16/3)، ومحسن، الهادي، (34/3).

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف، (16/3).

(5) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص443.

(6) (قول) مصدر غير ميمي، لفعل ثلاثي مجرد، لذلك يُعدُّ من الأسماء الجامدة، كعلم. انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، (5/2).

(7) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، (170/3).

ويجوز أن يكون خبرَ مبتدأ محذوفٍ، تقديره: ﴿هو﴾، "أي نسبته إلى أمه فقط قول الحق؛ فتتفق إذ ذاك قراءة النصب وقراءة الرفع في المعنى"⁽¹⁾، ويضعف هذا أن القول إذا استقام بغير تقدير فلا داعي له.

وأقوى هذه الإعرابات بعد العرض والنقد هو أن تعرب: ﴿قول﴾ خبراً بعد خبر، أو عطف بيان.

فإن أُعْرِبَتْ: ﴿قول﴾ عطف بيان أفادت الإيضاح لمتبوعه؛ لأن متبوعه: ﴿عيسى بن مريم﴾ معرفة⁽²⁾، فهو توضيح وكشف عن كونه كلمة الله التي بها خلق من غير أب.

وإن أُعْرِبَتْ خبراً أفادت الثبوت والدوام والاستمرار⁽³⁾، بمعنى أن قول الحق ثابت لا يتبدل ولا يتغير على مرّ الزمان، وإن شكك فيه المشككون، وكذّبه المكذّبون، ويدعم هذا أن المصدر اسم مُنْفَكٌّ عن الزمان، لا كالأفعال؛ فعيسى بن مريم عليه السلام عبد الله ورسوله وكلمته، ألقاها إلى مريم البتول، وليس إلهاً ولا ابناً لله، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، وهذا قول راسخ عند الله عزّ وجلّ، وعقيدة ثابتة لا تتغير ولا تتبدل.

2. قراءة ابن عامر، وعاصم، ويعقوب: ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ بنصب اللام

قرئت: ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ بنصب اللام، فيجوز أن يكون: ﴿قَوْلَ﴾ مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة التي سبقته، وعامله محذوف تقديره: أقول، والتقدير: أقول قول الحق، والحق هو الصدق، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته⁽⁴⁾، وكان هذه القراءة وُجِّهَ فيها الأمر للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقول هذا القول لمن جادلّه في أمر نبي الله عيسى بن مريم عليه السلام، كما في سورة آل عمران عند قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ﴾ [آل عمران: 61]، وهذه القراءة تفيد التوكيد

(1) أبو حيان، البحر المحيط، (260/7)، وانظر: الزمخشري، الكشاف، (16/3).

(2) انظر: الغلابي، جامع الدروس العربية، (182/3).

(3) لأن الخبر جملة اسمية، تفيد الثبوت والدوام والاستمرار. انظر: عتيق، علم المعاني، ص36.

(4) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص443، والزمخشري، الكشاف، (16/3)، وأبو حيان، البحر المحيط، (260/7)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (598/7)، ومحسن، الهادي، (34/3).

لمضمون الجملة التي سبقتها؛ فعيسى عليه السلام هو ابن مريم البتول وحدها من غير أب، وهذا القول أحق الحق، وأصدق الصدق، وهذا المعنى يُستفاد إذا أعرب ﴿قول﴾ مصدرًا⁽¹⁾.

ويجوز أن يكون: ﴿الحق﴾ اسمًا من أسماء الله تعالى، فيكون نصب: ﴿قول﴾ على المدح؛ أي على أنه مفعولٌ لفعل محذوف، تقديره: أمدح قول الحق، أي: قول الله وكلمته، الذي هو عيسى عليه السلام، فالإعراب إذن على المفعولية يفيد المدح لكلمة الله، الذي هو عيسى بن مريم⁽²⁾.

والخلاصة أن كل قراءة جاءت لهدفٍ ومعنى، فقراءة: ﴿قول الحق﴾ بضم اللام، إن أعربت خبرًا أفادت الثبوت والدوام والاستمرار، بمعنى أن قول الحق ثابت لا يتغير على مر الزمان، فكون عيسى عليه السلام عبدًا نبياً عقيدة راسخة لا تتبدل، وإن أعربت عطف بيان أفادت الإيضاح والكشف عن كون عيسى بن مريم كلمة الله التي بها خلق من غير أب، وأما قراءة: ﴿قول الحق﴾ بفتح اللام، فإن أعربت مصدرًا، كانت كالتوجيه للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقول لمن جادله بأن هذا القول هو قول الحق، وأفادت التوكيد لمضمون الجملة التي سبقتها؛ فعيسى عليه السلام هو ابن مريم البتول وحدها من غير أب، وإن أعربت مفعولًا أفادت المدح لكلمة الله؛ الذي هو عيسى بن مريم.

المطلب الخامس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ﴾ من قوله: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ

مِنْ وَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [مريم: 35]

أولاً: القراءة

قرأ ابن عامر: ﴿فَيَكُونُ﴾ بنصب النون، وقرأ الباقر: ﴿فَيَكُونُ﴾ بالرفع⁽³⁾.

(1) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص443، والزمخشري، الكشاف، (16/3)، وأبو حيان، البحر المحيط، (260/7)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (598/7)، ومحيسن، الهادي، (34/3).

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف، (16/3)، وأبو حيان، البحر المحيط، (260/7)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (598/7)، ومحيسن، الهادي، (34/3).

(3) انظر: ابن الجزري، النشر، (220/2)، ومحيسن، الهادي، (50/2).

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة الجمهور: ﴿فَيَكُونُ﴾ برفع النون.

قرئت: ﴿فَيَكُونُ﴾ برفع النون، وفي توجيهه وجهان قويان:

الأول: أن يكون الرفع على الاستئناف، أي أن ﴿يَكُونُ﴾ خَبَرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره: (فهو)⁽¹⁾، ويكون المعنى: إذا أحكم الله عز وجل أمراً وحثمه فإنما يقول له: كن، فهو يكون كما أمر سبحانه، والقول والمقول هنا محمول على المجاز، ويقصد به التمثيل لسرعة وجود الكائنات عند تعلق الإرادة والقدرة بهما⁽²⁾.

الثاني: أن يكون معطوفاً على ﴿يقولُ﴾⁽³⁾، ويمكن حمل الأمر في هذا التوجيه على الحقيقة، ويكون المعنى: إذا أحكم الله عز وجل أمراً وحثمه، فإنما يقول له ﴿كُنْ﴾، فيكون ذلك الأمر على ما أمره الله عز وجل أن يكون وأراد، ويكون تكوينه بأمر التكوين ﴿كُنْ﴾⁽⁴⁾.

وقد ضعّف بعضهم حمل الأمر على الحقيقة؛ لأنه لا يخلو من أحد أمرين⁽⁵⁾:

الأول: أن يكون الأمر متوجهاً لمعدوم، وفي هذه الحال لا يجوز أمره؛ لأنه معدوم، والأمر لا يتوجه لمعدوم.

الثاني: أن يكون المأمور حادثاً موجوداً، وفي هذه الحال لا يجوز أمره بالحدث؛ لأنه حادث موجود،

فكيف يقال للموجود: كن موجوداً؟

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (87/2).

(2) انظر: الطبري، جامع البيان، (542/2)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (687/1).

(3) انظر: الطبري، جامع البيان، (544/2)، (546-547/2)، والبغوي، معالم التنزيل، (142/1).

(4) انظر: الطبري، جامع البيان، (544/2)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (103/16).

(5) انظر: الطبري، جامع البيان، (544/2)، وابن عطية، المحرر الوجيز، (202/1).

وأجيب عن هذين الأمرين بأن الأمر - وإن كان معدوماً - موجود في علم الله عز وجل، فلمَّا قَدَّر وجوده وهو كائن لا محالة؛ كان كالموجود، فصَحَّ الخطاب⁽¹⁾، قال الطبري: "إن الله عالم بكل ما هو كائن قبل كونه. فلما كان ذلك كذلك، كانت الأشياء التي لم تكن وهي كائنة لعلمه بها قبل كونها، نظائر التي هي موجودة، فجاز أن يقول لها: "كوني"، ويأمرها بالخروج من حال العدم إلى حال الوجود، لتصور جميعها له، ولعلمه بها في حال العدم"⁽²⁾.

وقد رجَّح مكي القراءة بضم النون؛ لأن عليه جماعة القراء، وبه يتمُّ المعنى⁽³⁾.

2. قراءة ابن عامر: ﴿فَيَكُونُ﴾ بفتح النون.

قرئت: ﴿فَيَكُونُ﴾ بنصب النون، لأنها جواب للأمر (كن)، والجواب يكون منصوباً بأن المضمر بعد فاء السببية، على تقدير (فإن يكون)⁽⁴⁾.

وقد نصبت نون ﴿يَكُونُ﴾ في هذه القراءة على أنها جواب للفظ ﴿كُنْ﴾ لأنها جاءت بلفظ الأمر، فشبهت بالأمر الحقيقي، فالنصب هنا روعي فيه ظاهر اللفظ، دون حقيقة الأمر، ومن غير نظر للمعنى⁽⁵⁾؛ إذ لا يصح على هذه القراءة أن يكون الأمر حقيقياً لوجهين:

الأول: أنَّ هذا وإن كان بلفظ الأمر فمعناه الخبر، ولا يراد به حقيقة الأمر؛ إذ ليس هناك مخاطب به، والمقصود بذلك سرعة التكون⁽⁶⁾، وقد أجيب عن هذا الوجه في قراءة النون بالرفع، بأن الأمر - وإن كان معدوماً - موجود في علم الله عز وجل، وأنه لمَّا كان مقدَّراً وجوده؛ كان كالموجود، فصَحَّ خطابه.

(1) انظر: الطبري، جامع البيان، (545/2)، والبغوي، معالم التنزيل، (142/1)، وابن جزي، التسهيل، (95/1).

(2) انظر: الطبري، جامع البيان، (545/2).

(3) انظر: مكي، الكشف، (261/1).

(4) انظر: البغوي، معالم التنزيل، (142/1)، وأبو حيان، البحر المحيط، (586/1).

(5) انظر: وأبو حيان، البحر المحيط، (586/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (89/2).

(6) انظر: العكبري، التبيان، (109/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (89/2).

الثاني: أن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما، ولا يجوز أن يؤول المعنى إلى أن يصير: "إن تذهب تذهب" مثلاً، فهذا لا معنى له، وكذلك ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ يؤول معناه إذا جعلت ﴿فَيَكُونُ﴾ جواباً إلى: (إن يكن يكن) ولا معنى لهذا؛ لأنه قد اتفق فيه الفاعلان؛ لأن الضمير الذي في ﴿كُنْ﴾ وفي ﴿يَكُونُ﴾ هو (الشيء) ولو اختلفا لجاز⁽¹⁾.

وهذا الوجه يصعب دفعه، لذلك فإن توجيه قراءة النون بالنصب أن يقال بأنه روعي فيها لفظ الأمر دون معناه، وهي قراءة صحيحة ثابتة متواترة، ولا يصح ردها كما فعل الفراء⁽²⁾، ولا تضعيفها، كما فعل مكي فيها⁽³⁾، وقد أغلظ بعضهم القول فيمن تكلم في هذه القراءة وادّعى بأنها لحن؛ إذ قال بأنه من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجز قائله إلى الكفر؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى⁽⁴⁾.

والسر في قراءة النصب هنا: أن الفاء للسببية؛ وفي ذلك إشارة إلى سببية الحدوث بفعل الأمر الإلهي⁽⁵⁾، وهي قراءة تؤيد القول بحقيقة توجيه الأمر الإلهي إلى المعلومات قبل حدوثها، لتكون على ما أراد الله عز وجل.

وقراءة النصب تضيف فائدة تتعلق بلغة العرب؛ إذ قد يراعى في كلامهم اللفظ دون المعنى، فيصاغ الأمر مع اتحاد الشرط والجزاء في الفعل والفاعل، ولا يراد به حقيقة الأمر، وإنما يشيرون بذلك إلى نكتة خفية، وهذا تفنن في القول أضافته لنا هذه القراءة المتواترة.

(1) انظر: العكبري، التبيان، (109/1)، وأبو حيان، البحر المحيط، (586/1)، ومحيسن، الهادي، (51/2).

(2) انظر: الفراء، معاني القرآن، (74/1).

(3) انظر: مكي، الكشف، (261/1).

(4) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، (586/1).

(5) انظر: الجماس، بلاغة (كن فيكون) بين الرفع والنصب.

المطلب السادس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿مُخْلِصًا﴾ من قوله: ﴿وَأذْكَرُ فِي الْكِتَابِ

مُوسَى إِنَّهُ كَانَ مُخْلِصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم: 51]

أولاً: القراءة

قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر⁽¹⁾: ﴿مُخْلِصًا﴾ بفتح اللام، وقرأ الباقر: ﴿مُخْلِصًا﴾ بكسر اللام⁽²⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿مُخْلِصًا﴾ بفتح اللام

قرئت: ﴿مُخْلِصًا﴾ بفتح اللام، على أنها اسم مفعول من ﴿أَخْلَصَ﴾، والمعنى: أخلصه الله، أي: اجتباها واختاره لعبادته، أو أخلصه من كل سوء⁽³⁾. وقد اختار مكي هذه القراءة معللاً أنهم لم يخلصوا أنفسهم لعبادة الله إلا من بعدما اختارهم الله وأخلصهم لذلك، ولأن هذه القراءة عليها الأكثر⁽⁴⁾.

2. قراءة الباقرين: ﴿مُخْلِصًا﴾ بكسر اللام

قرئت: ﴿مُخْلِصًا﴾ على أنها اسم فاعل من ﴿أَخْلَصَ﴾، والمفعول محذوف تقديره: المخلص نفسه لعبادة الله⁽⁵⁾.

ويمكن الجمع بين القراءتين بأن يقال: إن الله سبحانه لما اختار موسى عليه السلام وأخلصه لعبادته، وطهره من كل دنس وسوء، أخلص نفسه له بالتوحيد والعبادة، فدلَّت القراءتان على مرحلتين؛ الأولى: دلَّت عليها القراءة بفتح اللام؛ وهي التي أخلص الله فيها عبده من الشرك وعبادة الأوثان، ومن الضلال

(1) هو: خلف بن هشام بن ثعلب البزار البغدادي، الإمام الحافظ المقرئ، يعرف بخلف العاشر، أحد القراء العشرة، مات سنة 229هـ، رحمه الله. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص123، وابن الجزري، غاية النهاية، (1/272-274).

(2) انظر: ابن الجزري، النشر، (2/295)، ومحيسن، الهادي، (2/326).

(3) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص444، ومكي، الكشف، (2/9)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (6/470).

(4) انظر: مكي، الكشف، (2/9-10)، (2/89-90).

(5) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص445، ومكي، الكشف، (2/10)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (6/470).

والانحراف، والثانية: دلّت عليها القراءة بكسر اللام؛ وهي التي أخلص فيها موسى عليه السلام التوحيد والعبادة لله عزّ وجلّ، فموسى عليه السلام لمّا كان مُخلصاً من الشرك ومن كلّ سوءٍ؛ صارَ مخلصاً عبادته لله عزّ وجلّ.

ويمكن أن يكون ترتيب القراءتين عكسياً، فتكون القراءة بالكسر أولاً، ثم القراءة بالفتح ثانياً، أي إنّ موسى عليه السلام أخلصَ لله عزّ وجلّ، فالإخلاصُ صدر من موسى عليه السلام، فلمّا أن أخلصَ موسى لله سبحانه اجتباه ربه، واختاره لعبادته فصار عليه السلام مُخلصاً، فالترتيب هنا كان بالكسر أولاً ثم بالفتح ثانياً، وهذان الوجهان صحيحان والترتيب بينهما معكوس، فالأول تكون فيه القراءة بالفتح أولاً، والثاني تكون فيه القراءة بالكسر أولاً⁽¹⁾.

المطلب السابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يَذْكُرُ﴾ من قوله: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: 67]

أولاً: القراءة

قرأ نافع، وابن عامر، وعاصم: ﴿يَذْكُرُ﴾ بتخفيف الذال والكاف، مع ضم الكاف، وقرأ الباقون: ﴿يَذْكُرُ﴾ بتشديدهما وفتح الكاف⁽²⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1- قراءة نافع، وابن عامر، وعاصم: ﴿يَذْكُرُ﴾ بتخفيف الذال والكاف، مع ضم الكاف.

قرئت: ﴿يَذْكُرُ﴾ بإسكان الذال، وضم الكاف، مضارع من (ذَكَرَ) الثلاثي، وهو من الذكر الذي يكون عقيب النسيان والغفلة، والخطاب في هذه القراءة موجّهة إلى مَنْ بَلَغَتْهُ الْحُجَّةُ، وعرف الحقَّ، ثُمَّ غَفَلَ عَنْهُ ونسيه، وهو غالباً جاحدٌ منكراً معانداً⁽³⁾.

(1) أفاندي بهذا الملحظ الدقيق، وهو أن الترتيب بين القراءتين معكوس: فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم جلال جزاه الله عني خير الجزاء.

(2) انظر: ابن الجزري، النشر، (318/2).

(3) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص445، ومكي، الكشف، (90/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (619/7)، ومحيسن، الهادي، (373/3).

2. قراءة الباقيين: ﴿يَذْكُرُ﴾ بتشديدهما وفتح الكاف.

قرئت: ﴿يَذْكُرُ﴾ بتشديد الـذال والكاف، على أنه مضارع: (تَذَكَّرَ) مضعف العين، على وزن (تَفَعَّلَ) وأصله ﴿يَتَذَكَّرُ﴾ فأبدلت التاء ذالاً، وأدغمت في الـذال (1).

ووزن (تَفَعَّلَ) يستعمل للتكلف غالباً⁽²⁾، وهو مناسب لمعنى التدبُّر الذي يحتاج من صاحبه إلى التأمُّل وتَقْلِيْبِ النظرِ، والتفكير العميق في هذه الحقيقة، وفي هذا تكلف ظاهر لا يخفى، وهذا الخطاب موجَّهٌ إلى مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الْحُجَّةُ مِمَّنْ أَنْكَرَ الْبَعْثَ وَاسْتَبَعَدَهُ، وهذه القراءة تدلُّ على مرحلة سابقة للذكر الذي يكون عقيب النسيان، فالتدبُّر مرحلة متقدمة، والذكر مرحلة متأخرة تأتي بعده.

وقد اختار مكيُّ قراءة التشديد؛ معللاً بأنها أبلغُ في المعنى من قراءة التخفيف؛ لأن فيها تدبُّراً واعتباراً للإنسان بخلق نفسه⁽³⁾.

ويمكن الجمع بين القراءتين بعيداً عن الترجيح؛ بأن يُقَالَ: إن قراءة: ﴿يَذْكُرُ﴾ بتشديد الـذال والكاف، جاءت لإقامة الحُجَّةِ على المعاندين الذين أنكروا البعث؛ إذ وضعت هذه الحقيقة بين أيديهم، ودعتهم لتدبُّرها والتفكير فيها، وأما قراءة: ﴿يَذْكُرُ﴾ بإسكان الـذال، وضم الكاف، فجاءت لتذكير هؤلاء الذين بَلَغَتْهُمْ الحجة، فنسوها وعاندوا الحق، وأصروا على إنكار البعث.

وقد يقال إن قراءة: ﴿يَذْكُرُ﴾ بتشديد الـذال والكاف، تخاطب صنفاً من البشر لم تتكشف لهم الحقيقة الواضحة، فدعاهم الله عزَّ وجلَّ فيها إلى التدبُّر والتفكير؛ حتى تنجلي أمامهم، ويبصروا الحق، وأما قراءة: ﴿يَذْكُرُ﴾ بإسكان الـذال، وضم الكاف، فالخطاب فيها موجَّهٌ إلى من كان الأمر واضحاً عنده لا يحتاج إلى كثيرٍ تفكيرٍ وتدبُّرٍ، ولكنه غفَلَ وَعَانَدَ الْحَقَّ، فذكَّره الله بما هو معلوم لديه، لا يخفى على أمثاله.

(1) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص445-446، ومكي، الكشف، (90/2)، ومحيسن، الهادي، (373/3).

(2) انظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، (163/1).

(3) انظر: مكي، الكشف، (90/2).

المطلب الثامن: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿وَلَدًا﴾ من قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: 77]، وقوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾ [مريم: 88]، وقوله سبحانه: ﴿أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا، وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: 91 - 92]

أولاً: القراءة

قرأ حمزة، والكسائي: ﴿وُلْدًا﴾ بضم الواو وإسكان اللام في المواضع الأربعة، وقرأ الباقون: ﴿وَلَدًا﴾ بفتح الواو واللام فيهن⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة حمزة، والكسائي: ﴿وُلْدًا﴾ بضم الواو وإسكان اللام.

قرئت: ﴿وُلْدًا﴾ بضم الواو، وسكون اللام، جمع ﴿وَلَدٌ﴾، نحو ﴿أَسَدٌ﴾ و﴿أُسْدٌ﴾، وعلى هذا يكون الولد بمعنى الأهل⁽²⁾، وقد يقصد به في الآية الإنكار على من قال إن الملائكة بنات الله⁽³⁾.

2. قراءة الباقين: ﴿وَلَدًا﴾ بفتح الواو واللام فيهن.

قرئت ﴿وَلَدًا﴾ بفتح الواو، على أنه اسم مفرد، قائم مقام الجمع، ويقصد بالولد الابن والابنة⁽⁴⁾، وعلى هذا يكون معنى الآية الإنكار على من قال إن المسيح ابن الله؛ فالله واحدٌ أحدٌ سبحانه⁽⁵⁾.

وقيل: هما لغتان بمعنى واحدٍ، مثل: (العَرَبُ والعُرْبُ، والبَحْلُ والبُحْلُ)⁽⁶⁾.

وقد اختار مكيُّ القراءة بفتح الواو؛ لأنَّ عليها الجماعة، ولأنَّ الضمَّ قد يكون بمعنى الفتح⁽¹⁾.

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (319/2)، ومحيسن، الهادي، (36/3).

(2) انظر: مكي، الكشف، (92/2)، وابن منظور، لسان العرب، (468/3)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (635/7)، ومحيسن، الهادي، (36/3).

(3) انظر: مكي، الكشف، (92-93/2).

(4) انظر: مكي، الكشف، (92/2)، ابن منظور، لسان العرب، (467/3)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (635/7)، ومحيسن، الهادي، (36/3).

(5) انظر: مكي، الكشف، (92/2).

(6) انظر: مكي، الكشف عن وجوه القراءات، (92/2)، ابن منظور، لسان العرب، (468/3)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (635/7)، ومحيسن، الهادي، (36/3).

وعلى افتراض اختلاف القراءتين فإنه يُمكن الجمع بينهما بأن يقال: إن كل قراءة تكمل الأخرى؛
فقراءة:

﴿وَلَدًا﴾ بضم الواو وسكون اللام، تتكلم عن نفي الأهل، ويدخل فيها نفي الولد ضمناً، ولكنها شاملة له
ولغيره، وأما قراءة: ﴿وَلَدًا﴾ بفتح الواو، فتتكلم عن الولد خاصة، سواء كان واحداً أو أكثر، ذكراً أو
أنثى، فتكون الآية نافية لكلا الأمرين عن الله عزَّ وجلَّ، تعالى الله عما يصفون.

المطلب التاسع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يَنْفَطِرُنَّ﴾ في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ
يَنْفَطِرُنَّ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم: 90]

أولاً: القراءة

قرأ نافع، وابن كثير، وحفص، والكسائي، وأبو جعفر: ﴿يَنْفَطِرُنَّ﴾ بالتاء، وفتح الطاء مشددة، وقرأ
الباقون: ﴿يَنْفَطِرُنَّ﴾ بالنون وكسر الطاء مخففة⁽²⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة نافع، وابن كثير، وحفص، والكسائي، وأبي جعفر: ﴿يَنْفَطِرُنَّ﴾ بالتاء، وفتح الطاء مشددة.
قرئت: ﴿يَنْفَطِرُنَّ﴾ بالتاء، وفتح الطاء مشددة، على أنها فعلٌ مضارعٌ: ﴿نَفَطِرُنَّ﴾، على وزن ﴿تَفَعَّلَ﴾،
ويأتي هذا الوزن لعدة معان، أنسبها لهذه الكلمة في سياق الآية:

- المطاوعة، من فطَّره ففتطَّر، بمعنى ﴿تَشَقَّقُ﴾⁽³⁾.
- التدرج⁽¹⁾؛ ففتطَّرُ السَّمَاءُ لا يأتي مرَّةً واحدةً؛ وإنَّما مندرجاً، وهذا يوحي بشدة التقطر وصعوبته،
وهذا بدوره يعكس عظم قبح الفرية التي ادَّعوا فيها أنَّ للرحمنِ وُلداً، فَمَعَّ صعوبة التقطر فإنه يكاد
يحصل؛ لشنيع ما قالوا، وقبيح ما ادعوا.

(1) انظر: مكي، الكشف، (92/2).

(2) انظر: ابن الجزري، النشر، (319/2)، ومحسن، الهادي، (37/3).

(3) انظر: الحملوي، شذا العرف، ص33، محسن، الهادي، (37/3).

• التكلُّف⁽²⁾؛ فالسَّماء لا تَنْفَطِرُ بسهولة؛ بل بِنِكلْف، ومع هذا فإنَّ التَّنْفَطِرَ يكاد يحصل؛ لعظم قبح الفرية التي نطقوا بها.

والتَّنْفَطِرُ من ﴿فَطَرَ﴾ على وزن ﴿فَعَلَ﴾، وهو ثلاثيٌّ مزيدٌ بالتضعيفِ، وأصله ﴿فَطَرَ﴾ وهو فعل متعدٍ، وهذا الوزن [أي: فعلاً] يأتي بمعنى التكثر غالباً، وتكثيره بتكرار حدوثه مرَّةً تلوَ أخرى؛ فيكون المعنى: أنَّ السَّمَاواتِ تكادُ تَنْفَطِرُ، أي: تتشقق ويتكرر هذا الفعلُ منها؛ لعظم هذه الفرية، وشناعة هذا القول⁽³⁾. وفي التضعيفِ أيضاً معنى المبالغة في ذات الفعل؛ وهو مناسبٌ للآية؛ لأنه موضعُ مبالغةٍ واستعظامٍ، فيكون المعنى: أنَّ السَّمَاواتِ تكادُ تَنْفَطِرُ تَفَطِراً بالغاً من الضخامة والعظم ما لا تحيط بوصفه العبارة. وقد رجح مكي القراءة بتشديد التاء، لأجل معنى التكثر، وقال إنه أليقُ بالسياق؛ لأنه موضعُ مبالغةٍ واستعظامٍ⁽⁴⁾.

2. قراءة الباقيين: ﴿يَنْفَطِرُنَ﴾ بالنون وكسر الطاء مخففة

قرئت: ﴿يَنْفَطِرُنَ﴾ بالنون وكسر الطاء مُخَفَّفَةً؛ على أنها مضارع: ﴿انْفَطَرَ﴾، على وزن ﴿انْفَعَلَ﴾، ولا يأتي هذا الوزن إلا لمعنى واحدٍ؛ وهو المطاوعة، أي: مطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به؛ كصَرَفْتُهُ فَانْصَرَفَ⁽⁵⁾، وعلى هذا يكون معنى: ﴿انْفَطَرَ﴾: انشقَّ، مطاوع ﴿فَطَرَهُ﴾ بالتخفيف إذا شَقَّه⁽⁶⁾.

ويمكن أن يقال بأن الترتيب⁽⁷⁾ بين القراءتين يكون بقراءة: ﴿يَنْفَطِرُنَ﴾ بالنون وكسر الطاء المخففة أولاً؛ لأنها تفيد معنى المطاوعة وحده، فبداية الأمر عند حدوثه يكون يسيراً، ولكنه لعظم الفرية يزداد وَقَعُهُ على السَّمَاواتِ؛ فتزداد تَفَطِراً بعد تَفَطُرٍ، فتكون قراءة: ﴿يَنْفَطِرُنَ﴾ بالتاء، وفتح الطاء المشددة، في

(1) انظر: الحملاوي، شذا العرف، ص33.

(2) انظر: الحملاوي، شذا العرف، ص33، والغلاييني، جامع الدروس العربية، (163/1).

(3) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص449، ومكي، الكشف، (93/2)، والزمخشري، الكشاف، (44/3)، وابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، (826/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (647/7)، والحملاوي، شذا العرف، والغلاييني، جامع الدروس العربية، (163/1).

(4) انظر: مكي، الكشف، (93/2).

(5) انظر: الحملاوي، شذا العرف، ص32، والغلاييني، جامع الدروس العربية، (163/1).

(6) انظر: مكي، الكشف، (93/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (647/7)، محيسن، الهادي، (37/3).

(7) أفادني قضية الترتيب بين القراءتين فضيلة الأستاذ الدكتور: حاتم جلال جزاه الله عن خير الجزاء.

الترتيب ثانيًا؛ لتزيد على معنى المطاوعة: التكثر وتكرر الانفطار، والتدرج والتكلف الذي يوحى بصعوبة التفطر وشدته، ومع هذا فإنه يكاد يقع؛ لعظيم الفرية التي نطقوا بها. والقراءات بهذا الجمع يكون لها هدف ومعنى لا يمكن إغفاله، لذلك فالذي يرجحه الباحث أن لا يُعمد إلى الترجيح بين ما ثبت من القراءات، والله أعلم.

المبحث الثاني: ترجيحات مكيّ بن أبي طالب بين القراءات المتواترة في سورة طه

يقوم هذا المبحث على توجيه القراءات الثابتة في سورة طه، والتي رجح بينها الإمام مكيّ في كتابه (الكشف)، وقد حوى المبحث من القراءات ما له أثر يعود على المعنى، ويأتي استعراض ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿طُوًى﴾ من قوله: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْيَيْكَ
إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: 12]

أولاً: القراءة

قرأ ابن عامر، وعاصم، وحزمة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿طُوًى﴾ بتتوين الواو على الصرف، وقرأ
الباقون: ﴿طُوًى﴾ من غير تتوين⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة ابن عامر، وعاصم، وحزمة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿طُوًى﴾ بتتوين الواو على الصرف.
قُرئ ﴿طُوًى﴾ مصروفًا بتتوين الواو؛ على أنه اسم للوادي الذي كَلَّمَ الله به موسى عليه السلام، والوادي
مذكر فُقِرئ على التذكير، فسَمِيَ مذكراً بمذكراً⁽²⁾.

وقيل: إنَّ الطُوًى هو الشيءُ المُنْتَبِي، فيكون المعنى أن هذا الوادِ ثنيت فيه البركة والتقديس مرتين،
ويكون ﴿طُوًى﴾ مصدرًا منصوبًا بمعنى (المقدّس)، كأنه قيل: المقدّس مرتين⁽³⁾، والمعنيان محتملان،
ليس فيهما تناقض ولا تضارب.

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (319/2)، ومحيسن، الهادي، (40/3).

(2) انظر: مكي، الكشف، (96/2)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (198/16).

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (17/8)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (175/11)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (197/16). وذكر بعضهم أنه قيل للوادي ﴿طُوًى﴾ لأن موسى عليه السلام طواه بالليل، إذ مرّ به فارتفع إلى أعلى الوادي، ولكن هذا من الإسرائيليات. انظر المصادر السابقة.

2. قراءة الباقيين: ﴿طوى﴾ من غير تنوين.

قراءة: ﴿طوى﴾ على المنع من الصرف؛ للعلمية والتأنيث⁽¹⁾؛ على أنه اسم للبقعة التي كلم فيها موسى عليه السلام.

والقراءة بالمنع من الصرف هي اختيار مكّي في (الكشف)؛ لأنها التي عليها الحرميون⁽²⁾، وأبو عمرو⁽³⁾، وإن كان قد صرح بحسن القراءتين⁽⁴⁾.

والذي يميل إليه الباحث عدم الترجيح بين القراءتين؛ فكلتاها ثابتة وتؤدي جانباً من المعنى؛ إذ القراءة بالمنع من الصرف تدل على اسم هذه البقعة المقدسة، وأما قراءة التنوين فتدل على أنّ الوادي كله كان يحمل اسم (طوى)، كما تدل على قدسية هذا الوادي، وعلى أنه هو الذي قطعه موسى عليه السلام بعينه⁽⁵⁾، فلا حاجة تدعو إلى الترجيح، والله أعلم.

المطلب الثاني: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ من قوله: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ آتُوا صَفًا وَقَدْ أَفْلَحَ الْيَوْمَ مَنْ اسْتَعْلَى﴾ [طه: 64]

أولاً: القراءة

قرأ أبو عمرو: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ بهمزة وصل، وميم مفتوحة، وقرأ الباقيون: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ بهمزة قطع مفتوحة، وميم مكسورة⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ ويجوز أن يكون ممنوعاً من الصرف للعدل إلى فعل، كعمر وزفر، ولكن في هذا تكلف لأنه قد أمكن غيره، وهو التأنيث، فلا وجه لتكلف العدل، وقيل غير ذلك.

انظر: محسن، الهادي، (40/3)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (17/8)، والدرويش، إعراب القرآن وبيانه، (661/4).

⁽²⁾ ويقصد بذلك قراء الحرمين: مكة والمدينة.

⁽³⁾ انظر: مكّي، الكشف، (96/2).

⁽⁴⁾ انظر: مكّي، الكشف، (96/2).

⁽⁵⁾ انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (197/16).

⁽⁶⁾ انظر: ابن الجزري، النشر، (321/3)، ومحسن، الهادي، (45/3).

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة أبي عمرو: ﴿فَاجْمَعُوا﴾ بهمزة وصل، وميم مفتوحة.

قرئت: ﴿فَاجْمَعُوا﴾ بهمزة وصل، وميم مفتوحة؛ على أنها فعل أمر من (جَمَعَ) بمعنى ضم الشيء المتفرق بعضه إلى بعض⁽¹⁾، فيكون المعنى: لا تدعوا شيئاً تقدرُونَ عليه من كيدكم إلا جئتم به⁽²⁾.

2. قراءة الباقرين: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ بهمزة قطع مفتوحة، وميم مكسورة.

قرئت: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ بهمزة قطع وميم مكسورة على أنها فعل أمر من (أَجْمَع) الرباعي⁽³⁾، والإجماع هو الإحكام والعزيمة⁽⁴⁾، فيكون المعنى: أحكموا أمركم، واعزموا على كيدكم مجتمعين، لا يختلف عليه واحدٌ منكم؛ فيختل أمركم⁽⁵⁾.

وقد اختار مكي هذه القراءة؛ لأن الجماعة عليها⁽⁶⁾.

والقراءتان تكمل كل منهما الأخرى في جانب من المعنى؛ فقراءة الوصل تُبين حرص السحرة على جمع كل ما يقدرُونَ عليه من كيدهم؛ فجمعوا أدوات السحر التي سيارزون بها نبي الله موسى عليه السلام، ورتبوا كما ينبغي⁽⁷⁾، وقراءة القطع تبين مدى حرصهم على شحذ عزائمهم واجتماع أمرهم؛ لعلمهم أن الاختلاف يُضعفهم، وقد يكون سبباً في هزيمتهم.

(1) انظر: الرازي، مختار الصحاح، (60/1)، وابن منظور، لسان العرب، (53/8).

(2) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (456/1).

(3) انظر: محيسن، الهادي، (45/3).

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن، (185/2)، والرازي، مختار الصحاح، (60/1).

(5) انظر: البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، (283/5)، والبيضاوي، أنوار التنزيل، (32/4).

(6) انظر: مكي، الكشف، (101/2).

(7) انظر: أبو السعود، إرشاد العقل السليم، (26/6).

المطلب الثالث: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لَا تَخَافُ﴾ من قوله: ﴿فَأَضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا

فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: 77]

أولاً: القراءة

قرأ حمزة: ﴿لَا تَخَفُ﴾ بحذف الألف وجزم الفاء، وقرأ الباقون: ﴿لَا تَخَافُ﴾ بإثبات الألف ورفع الفاء⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة جمهور القراء: ﴿لَا تَخَافُ﴾ بإثبات الألف ورفع الفاء.

قرئت ﴿لَا تَخَافُ﴾ بألفٍ وفاءٍ مضمومةٍ على الرفع، وفيها أوجه⁽²⁾:

أولها: أن الجملة مستأنفة، أي: وَمِنْ شَأْنِكَ أَنْكَ آمِنٌ لَا تَخَافُ، فيكون المعنى: اضرب لقومك طريقاً في البحر يبساً وأنت لا تخاف⁽³⁾.

الثاني: أن الجملة حالٌ من الفاعل، وهو الضمير المستتر في: ﴿اضرب﴾، وبهذا تكون الجملة في محل نصب، ويكون المعنى: اضرب لهم الطريق غير خائف⁽⁴⁾.

الثالث: أن الجملة صفة لـ (طريقاً)، والعائد محذوف، أي: لا تخاف فيه، ويكون المعنى: اضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف فيه⁽⁵⁾، ويضعف هذا الوجه أن الإعراب إن استقام بغير تقدير محذوف فهو أولى.

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (321/2)، ومحسن، الهادي، (47/3).

(2) انظر: العكبري، التبيان، (899/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (81/8).

(3) انظر: العكبري، التبيان، (899/2)، والهمداني، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، (440/4)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (81/8)، ومحسن، الهادي، (48/3).

(4) انظر: العكبري، التبيان، (899/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (81/8)، ودرويش، إعراب القرآن وبيانه، (225/6).

(5) انظر: العكبري، التبيان، (899/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (81/8).

وأظهر هذه الأوجه أن يقدر حالاً من الفاعل⁽¹⁾، أو أن الجملة مستأنفة، وكلا الأمرين محتمل.

وقد اختار مكي قراءة الرفع هذه؛ لأن الجماعة عليها⁽²⁾.

2. قراءة حمزة: ﴿لا تخف﴾ بحذف الألف وجزم الفاء.

قرئت ﴿لا تخف﴾ بحذف الألف، وجزم الفاء، وفي الجزم وجهان: إما أن يكون على النهي، والفعل

مجزوم بـ (لا) الناهية، وإما أن يكون الجزم في جواب الأمر، وهو قوله تعالى: ﴿فأضرب﴾⁽³⁾.

فإن كان الجزم على النهي ففيه ثلاثة أوجه:

أولها: أن يكون نهياً مستأنفاً⁽⁴⁾، ويكون المعنى: أن الله عزَّ وجلَّ نهاه عن الخوف من إدراك العدو له.

الثاني: أن يكون حالاً من فاعل (اضرب)، في محل نصب، وهو يحتاج إلى إضمار قول، أي: اضرب

لهم طريقاً يبساً مقولاً لك: لا تخف⁽⁵⁾، ويضعف هذا الوجه أن الإعراب إن استقام بغير إضمار كان

أولى بالتقديم.

الثالث: أن يكون صفة لـ (طريقاً)، وهو يحتاج إلى إضمار قول كالإعراب السابق، أي: اضرب لهم

طريقاً يبساً مقولاً فيها: لا تخف⁽⁶⁾، والحاجة إلى الإضمار في هذا الإعراب تُضعفه كسابقه.

وإن كان الجزم في جواب الأمر: ﴿فأضرب﴾، فإن جواب الأمر يكون محذوفاً، وتقديره: اضرب، فإنك

إن تضرب لا تخف دركاً من عدوك⁽⁷⁾.

وأظهر هذه الأوجه أن النهي فيها على الاستئناف، والله أعلم.

(1) انظر: الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، (225/6).

(2) انظر: مكي، الكشف، (102/2).

(3) انظر: النحاس، إعراب القرآن، (35/3)، والعكبري، التبيان، (899/2)، ومحيسن، الهادي، (47/3).

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (82/8).

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (82/8).

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (82/8).

(7) انظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، (440/4)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (82/8).

وهذه القراءات عند التأمل يكمل بعضها بعضاً في المعنى؛ فقراءة الرَّفْعِ تُصِفُ حال نبيِّ الله موسى عليه السلام وهو يضربُ البحرَ ليشقَّ الطريقَ فيه ويعبرها آمناً مطمئناً، بعد أن أمره الله بعدم الخوف من درك العدو له فيها في قراءة الجزم، وقراءة الجزم بهذا تكون متقدِّمةً في الرتبة الزمانيَّةِ على قراءة الرفع؛ فالأمر بعدم الخوف عند ضرب البحر لشقِّ الطريق، وتأمينُ موسى عليه السلام، جاء في قراءة الجزم، وأما قراءة الرَّفْعِ فبيَّنتُ حال النبي موسى عليه السلام بعد ذلك وهو يضرب الطريق لقومه بقلبٍ ثابتٍ مطمئن، ويسير في هذه الطريق آمناً غير خائفٍ من إدراك عدوه.

المطلب الرابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿أَنْجِيَنَّكُمْ﴾ و﴿وَأَعِدَّنَاكُمْ﴾ و﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾ من قوله: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَوَعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوى، كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [طه: 80، 81]

أولاً: القراءة

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿أَنْجِيَنَّكُمْ﴾ و﴿وَأَعِدَّنَاكُمْ﴾ و﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾: بقاء المتكلم بدلاً من النون، هكذا: ﴿أَنْجِيَنَّكُمْ﴾ و﴿وَأَعِدَّتْكُمْ﴾ و﴿رَزَقَتْكُمْ﴾ (1).

وقرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم: ﴿أَنْجِيَنَّكُمْ﴾ و﴿وَأَعِدَّنَاكُمْ﴾ و﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾: بنون العظمة، وألف بعد النون، وإثبات الألف التي بعد الواو (2).

وقرأ أبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب: ﴿وَوَعِدْنَاكُمْ﴾ بحذف الألف التي بعد الواو، والباقون بإثباتها (3).

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (242/2)، ومحسن، الهادي، (47/3).

(2) انظر: ابن الجزري، النشر، (361/2)، ومحسن، الهادي، (47/3).

(3) انظر: ابن الجزري، النشر، (242/2)، و(361/2)، ومحسن، الهادي، (47/3).

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة ﴿أَنْجِيْتُمْ﴾، و﴿أَنْجِيْنَاكُمْ﴾

قرئت: ﴿أَنْجِيْتُمْ﴾ بقاء المتكلم، على لفظ الواحد المخبر عن نفسه⁽¹⁾؛ للدلالة على انفراد الله عزَّ وجلَّ بهذا الأمر واختصاصه به⁽²⁾؛ فنجاة نبيِّ الله موسى عليه السلام وَمَنْ مَعَهُ لم تكن لِتَحْدُثَ لولا تقديرُ الله تعالى، وكذلك جاءت الآية في مَعْرِضِ تذكيرِ بني إسرائيل بأنه سبحانه هو الذي أنعم عليهم بنعمة الخلاص من استعباد الكفرة، ولم يكن ذلك بفعلِ أحدٍ منهم⁽³⁾.

وقرئت: ﴿أَنْجِيْنَاكُمْ﴾ بنون العظمة، فهو إخبار من الله عن نفسه على طريق التعظيم والإكبار له عزَّ وجلَّ⁽⁴⁾.

وقد اختار مكي هذه القراءة؛ لأنَّ الأكثرَ عليها.

والذي يرجحه الباحث أن المعاني التي ذكرت في حق كل قراءة لا يمكن إغفال بعضها والاستغناء عنه، فكل قراءة اختصت بمعنى فريد ولفظة جميلة.

2. قراءة ﴿وَأَعِدْتُمْ﴾، و﴿وَأَعِدْنَاكُمْ﴾، و﴿وَأَعَدْنَاكُمْ﴾

قرئت: ﴿وَأَعِدْتُمْ﴾ بقاء المتكلم، الدالة على انفراد الله عزَّ وجلَّ بفعله، فهو الذي واعد موسى عليه السلام، والذي كان من موسى عليه السلام إنما هو القبول والاتباع الذي قام مقام الوعد، أو يقال بأن موسى عليه السلام واعد ربه المصير إلى الطور لما أمره الله عزَّ وجلَّ به، فحصلت بذلك المفاعلة⁽⁵⁾.

(1) انظر: مكي، الكشف، (103/2)، ومحيسن، الهادي، (47/3).

(2) انظر: ابن خالويه، الحجة، (245/1).

(3) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (273/16).

(4) انظر: مكي، الكشف، (103/2)، ومحيسن، الهادي، (247/2)، و(47/3).

(5) انظر: ابن خالويه، الحجة، (245/1)، ومكي، الكشف، (240/1).

وقرئت: ﴿وَعَدْنَاكُمْ﴾ بغير ألف للدلالة على أن الوعد صدر من الله عزَّ وجلَّ لنبيه، فالله هو المنفرد بالوعد والوعيد⁽¹⁾.

وقرئت: ﴿وَأَعَدْنَاكُمْ﴾ بنون العظمة على سبيل التعظيم والإكبار لله عزَّ وجلَّ، وهو اختيار مكِّي، وقد علل اختياره بأن (واعدنا) تأتي في اللغة بمعنى (وعدنا) في أحد معنيها⁽²⁾، وأنه لا بُدَّ لموسى عليه السلام من وَعَدٍ أو قَبُولٍ يقوم مقام الوعد، وأنَّ أكثرَ القراء على هذه القراءة، وأنها اختيارُ أبي طاهر⁽³⁾، والذي يرجِّحُه الباحثُ أن هذه القراءات لا ترجيح بينها لثبوتها، ولما فيها من فوائد وفرائد ظاهرة تعود على المعنى، لا يحسن إغفالها.

3. قراءة ﴿رَزَقْتُمْ﴾، و﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾

قرئت: ﴿رَزَقْتُمْ﴾ بئاء المتكلم للدلالة على تفرُّد الله عزَّ وجلَّ بأمر الرزق؛ لأن التاء اسم الفاعل المنفرد بفعله⁽⁴⁾.

وقرئت: ﴿رَزَقْنَاكُمْ﴾ بنون العظمة على سبيل التعظيم والإكبار لله عزَّ وجلَّ كما مرَّ قريباً⁽⁵⁾، ولم يرجِّح مكِّي بين هاتين القراءتين⁽⁶⁾، وهذا هو الذي يرجِّحه الباحث؛ وذلك لثبوت القراءتين ولما في كلِّ قراءة من فائدة ومعنى⁽⁷⁾.

(1) انظر: ابن خالويه، الحجة، (77/1)، وابن زنجلة، حجة القراءات، (96/1).

(2) ذكر مكِّي أن (واعدنا) يصح أن تأتي بمعنى (وعدنا) فقد تأتي المفاعلة من واحد في كلام العرب، قالوا: داويتُ العليل، وعاقبتُ اللص، والفعل من واحد، فيصح على هذا أن تكون (واعدنا) بمعنى (وعدنا). انظر: مكِّي، الكشف، (240/1).

(3) انظر: مكِّي، الكشف، (240/1)، وأبو طاهر هو: عبد الواحد بن عمر بن محمد البغدادي إمام في النحو، كان عالماً في القراءات، له كتاب البيان والفصل، توفي عام 349هـ. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، ص176، وابن الجزري، غاية النهاية، (475/1-477).

(4) انظر: ابن خالويه، الحجة، (245/1).

(5) انظر: مكِّي، الكشف، (103/2).

(6) انظر: مكِّي، الكشف، (103/2).

(7) تصاف إلى القراءات الثلاث التي ذكرت فائدة مشتركة، وهي: أن القراءة بالتاء للدلالة على سهولة الأمور الثلاثة المذكورة ويُسرّها على الله تعالى؛ إذ هو صاحب القدرة المطلقة الذي لا يعجزه شيء، وأما القراءة بضمير المعظم لنفسه فهي للدلالة على أن قدرة جميع المخلوقين - من البشر وغيرهم - لا تستطيع فعل شيء من الأمور المذكورة، ولو اجتمعوا واحتشدوا لذلك؛ فالأمور المذكورة لا تحيط بها قدرة غير قدرة الله عزَّ وجلَّ. استندت هذه المعلومة من فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم جلال فتح الله عليه وزاده عالماً وعلماً.

المطلب الخامس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّا حُمَلْنَا﴾ من قوله: ﴿قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا

مَوْعِدَكَ بِمَلَكِنَا وَلَكِنَّا حُمَلْنَا أَوْزَارًا مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾ [طه: 87]

أولاً: القراءة

قرأ أبو عمرو، وأبو بكر، وحمزة، والكسائي، وروح⁽¹⁾، وخلف العاشر: ﴿حَمَلْنَا﴾ بفتح الحاء والميم مخففة، وقرأ الباقر: ﴿حُمَلْنَا﴾ بضم الحاء، وكسر الميم المشددة⁽²⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة أبي عمرو، وأبي بكر، وحمزة، والكسائي، وروح، وخلف العاشر: ﴿حَمَلْنَا﴾ بفتح الحاء والميم مخففة.

قرئت ﴿حَمَلْنَا﴾ بفتح الحاء، ميم مخففة، على أنها فعلٌ ماضٍ متعدُّ لواحدٍ، وهو ﴿أَوْزَارًا﴾، والفاعل (نا)، والأوزار: الأثقال والأحمال، ويقصد بها حليُّ آل فرعون⁽³⁾، فيكون المعنى: أن بني إسرائيل حملوا ما كان معهم من حلي القبط - قوم فرعون - التي استعاروها منهم حين همُّوا بالخروج من مصر⁽⁴⁾.

2. قراءة الباقرين: ﴿حُمَلْنَا﴾ بضم الحاء، وكسر الميم المشددة.

قرئت ﴿حُمَلْنَا﴾ بضم الحاء وكسر الميم المشددة، على أنها فعل ماضٍ لم يسمَّ فاعله، وهو من (حُمِّل) الذي على وزن (فُعِّل) مضعف العين، وهو متعدُّ لاثنتين، الأول: (نا) وهو نائب الفاعل، والثاني: (أوزاراً)، فيكون المعنى: أنهم أمرُّوا بحمل هذه الحلي، وكان موسى عليه السلام قد أمر قومه أن

(1) هو: روح بن عبد المؤمن الهذلي النحوي البصري، من جلة أصحاب يعقوب الحضرمي، ومقرئ مشهور ضابط لقراءته، توفي سنة 234هـ أو 235هـ، رحمه الله. انظر: الذهبي، معرفة القراء الكبار، (126/1)، وابن الجزري، غاية النهاية، (285/1).

(2) انظر: ابن الجزري، النشر، (322/2)، ومحيسن، الهادي، (50/3).

(3) انظر: الطبري، جامع البيان، (353/18)، وابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، (171/3).

(4) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (462/1)، وأبو السعود، تفسير أبي السعود، (35/6)، ومحيسن، الهادي، (50/3).

يستعيروا من حلي آل فرعون لما أمره الله عزَّ وجلَّ بالمسير بهم ليلاً من أرض مصر⁽¹⁾، وقد اختار مكي قراءة التشديد؛ لأنها قراءة الحرميّين وغيرهم⁽²⁾.

والقراءتان متكاملتان في نظر الباحث، ويمكن أن تُوجَّها أربع توجيهات:

- أن بينهما ترتيباً زمنياً؛ فقراءة التشديد فيها أمر لهم بحمل هذه الأثقال، والأمر يأتي قبل الفعل عادة، وحصل الفعل بقراءة التخفيف إذ جاءت لتبين انصياعهم للأمر بحمل الأثقال وأخذها معهم.
- يستفاد من قراءة التشديد أيضاً بيان ما كان يعتمل في نفوس بني إسرائيل من تأثم في حمل هذه الحلي، فلذلك عبّر عنه بالتشديد ﴿حُمِّلْنَا﴾ وكأنها أحمال ثقلت عليهم يريدون التخلص منها⁽³⁾، وقد فسّر جمع من المفسرين الأوزار في الآية بالآثام⁽⁴⁾، والقوم لما أرادوا الاعتذار عن فعلتهم أخبروا موسى عليه السلام أنهم شعروا بأنها أوزارٌ ثقيلةٌ أرادوا التخلص منها، والذي أشعرهم بذلك ورسّخ لديهم هذا التحرُّج والتأثم في نفوسهم، وأغراهم بإلقائها في النار هو السامري⁽⁵⁾.
- أن قراءة ﴿حُمِّلْنَا﴾ بالتخفيف، مأخوذة من الفعل الثلاثي (أخذ) على البناء للفاعل، وهي تدلُّ على سهولة الفعل، وعلى أن الفعل قام به القوم طواعيةً؛ إما من تلقاء أنفسهم، أو أنهم استجابوا بسرعةٍ لمن عرضَ عليهم ذلك. وأما قراءة التشديد ﴿حُمِّلْنَا﴾ فهي من الرباعي (حمل) على البناء للمفعول؛ وفيها إشارة إلى أن بعض القوم لم يقتنعوا بالأمر حينما عرض عليهم؛ بل أحجموا وامتنعوا، ولكنَّ الأمر لهم بذلك كرَّر الأمر لهم، وألجأهم إليه عن غير رغبةٍ منهم؛ ففعلوا ذلك بضغطٍ وإكراهٍ من غيرهم⁽⁶⁾.

(1) انظر: الطبري، جامع البيان، (353/18)، وابن الجوزي، زاد المسير، (171/3).

(2) انظر: مكي، الكشف، (105/2).

(3) فسر النحاس ﴿حُمِّلْنَا أَوْزَاراً مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ﴾ بقوله: " أي ثقل علينا حمل ما كان معنا من الحلي". انظر: النحاس، إعراب القرآن، (38/3).

(4) انظر مثلاً: الزمخشري، الكشاف، (82/3)، والبيهقي، معالم التنزيل، (289/5)، والرازي، مفاتيح الغيب، (89/22).

(5) انظر: الطبري، جامع البيان، (355/18)، والبيضاوي، أنوار التنزيل، (36/4)، والخالدي، القصص القرآني، (167/3).

(6) يفهم هذا من البناء للفاعل إذ أرجعوا الأمر لأنفسهم، ومن البناء للمفعول، إذ أرجعوا الأمر لغيرهم. انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (462/1)، وقد استفدت هذا التوجيه من فضيلة الأستاذ الدكتور: حاتم جلال زاده الله علماً وعملاً.

- أن الذين صدر عنهم الفعل المذكور فريقان: فريقٌ أقرَّ بفعله شاهداً على نفسه بما فعل، وهذا ما تدلُّ عليه القراءة بالتخفيف، إذ أرجعوا أمر الحَمَلِ لأنفسهم، وفريقٌ آخر جاحدٌ معاندٌ مكابرٌ؛ كعادة بني إسرائيل؛ فحاولوا التملُّص والتهرُّب من الأمر؛ مدَّعين أنَّهم لم يفعلوا ذلك من تلقاء أنفسهم؛ بل فُرض الأمر عليهم، وهذا ما تدلُّ عليه القراءة بالتشديد، إذ نسبوا الأمر بالحَمَلِ إلى غيرهم، محاولة منهم للروغان والهروب¹.

المطلب السادس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ﴾ من قوله: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا بِهِ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَلِكَ سَوَّاتُ لِيَ نَفْسِي﴾ [طه: 96]

أولاً: القراءة

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿تَبْصُرُوا﴾ بقاء الخطاب، وقرأ الباقر: ﴿يَبْصُرُوا﴾ بياء الغائب⁽²⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة حمزة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿تَبْصُرُوا﴾ بقاء الخطاب

قرئت ﴿تَبْصُرُوا﴾ بقاء الخطاب، ليكون المخاطب في كلام السامري هو موسى عليه السلام وقومه⁽³⁾، فيكون المعنى: رأيتُ ما لَمْ تَرَ أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ يَا مُوسَى، وعرفتُ ما لَمْ تَعْرِفُوا⁽⁴⁾.

(1) يفهم هذا من البناء للفاعل، والبناء للمفعول، كالتوجيه السابق. انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (462/1). وقد استندت هذا التوجيه من فضيلة الأستاذ الدكتور: حاتم جلال زاده الله علماً وعملاً.

(2) انظر: ابن الجزري، النشر، (322/2)، ومحيسن، الهادي، (50/3).

(3) انظر: ابن خالويه، الحجة، (247/1)، وابن زنجلة، حجة القراءات، (462/1)، ومحيسن، الهادي، (50/3).

(4) انظر: البيهقي: معالم التنزيل، (291/5)، والبيضاوي، أنوار التنزيل، (37/4).

2. قراءة الباقيين: ﴿يَبْصُرُوا﴾ بياء الغائب

قرئت ﴿يَبْصُرُوا﴾ بياء الغائب ليعود الضمير على بني إسرائيل⁽¹⁾، فيكون المعنى: رأيت ما لم يَرَوْهُ، وعرفت ما لم يعرفوا⁽²⁾، وقد رجَّح مكيُّ القراءة بياء الغيبة؛ معللاً بأن موسى عليه السلام - وهو المخاطب - لم يكن حاضراً، ولأن الأكثرَ على ذلك⁽³⁾.

والذي يترجح للباحث أن لكل قراءة معنى وفائدة؛ فالقراءة بياء الغيبة تظهر زهوَّ السامري واعتداده بنفسه وبما فعل، وتقديم نفسه على قومه عند تعليقه لفعلته، وأما القراءة بئاء المخاطب فتُظهِرُ مقدارَ التمادي والوقاحة التي خاطب بها السامريُّ نبيَّ الله موسى عليه السلام؛ إذ أنزله منزلة بني إسرائيل، وضمَّه إليهم عند تقديمه لنفسه عليهم في الرؤية والمعرفة والتقطن.

المطلب السابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ من قوله: ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ

فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ﴾ [طه: 97]

أولاً: القراءة

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب: ﴿تُخْلَفَهُ﴾ بكسر اللام، وقرأ الباقيون: ﴿تُخْلَفَهُ﴾ بلام مفتوحة⁽⁴⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب: ﴿تُخْلَفَهُ﴾ بكسر اللام

قرئت ﴿تُخْلَفَهُ﴾ بكسر اللام على البناء للمعلوم، ويتعدى إلى مفعولين، فالأول: الهاء العائدة على (موعداً)، والثاني: محذوف تقديره: لفظ الجلالة (الله)، أي: لن تُخلف الله الموعد⁽⁵⁾، وذكر أهل العلم أنها

بكسر اللام تحتل عدة معان:

(1) انظر: ابن خالويه، الحجة، (247/1)، وابن زنجلة، حجة القراءات، (462/1)، ومحيسن، الهادي، (50/3).

(2) انظر: البغوي، معالم التنزيل، (291/5).

(3) انظر: مكي، الكشف، (105/2).

(4) ابن الجزري، النشر، (322/2)، ومحيسن، الهادي، (50/3).

(5) انظر: مكي، الكشف، (105/2)، ومحيسن، الهادي، (50/3).

أولها: إن لك موعداً لن تجده مُخَلَّفًا؛ لأنَّ ﴿تُخَلِّفَهُ﴾ مضارع (أخلف)، والهمزة للوجدان⁽¹⁾.

الثاني: أنها على سبيل التهديد؛ بمعنى أنه لا بدّ لك من أن تصير إلى هذا الموعد يا سامريُّ، مريداً أو كارهاً، فلا يكون لك سبيلٌ إلى إخلافه⁽²⁾.

الثالث: أنها خرجت على طريق التهكم الذي أفادته لام الملك، بجعل السامري هو الذي بيده إخلاف الوعد، وأنه لا يخلفه⁽³⁾، وكل هذه المعاني محتملة ولا تضاد بينها.

2. قراءة الباقيين: ﴿تُخَلِّفَهُ﴾ بلام مفتوحة

قرئت ﴿تُخَلِّفَهُ﴾ بفتح اللام، وبناء الفعل على ما لم يسمَّ فاعله، وتتعدى إلى مفعولين، الأول: نائب الفاعل، وهو الضمير المستتر (أنت)، والثاني: الهاء العائدة على (موعداً)⁽⁴⁾، ويكون المعنى: إن لك موعداً لن يؤخره الله عنك، ولن يخلّفك إياه، بل ينجزه لك البتة، بعد أن عاقبك في الدنيا⁽⁵⁾، وقد اختار مكي هذه القراءة لأن عليها الأكثر⁽⁶⁾.

والذي يذهب إليه الباحث أن كلَّ قراءةٍ تكملُ الأخرى؛ فقراءة البناء لما لم يسمَّ فاعله تفيده حتمية حصول هذا الموعد الذي سيعاقب فيه السامريُّ على فعلته، فهو كائنٌ لا محالة، وأما قراءة البناء للمعلوم فتحمل معاني التهكم والتهديد، التي تصور في مخيلة القارئ عظمَ الفعل، وحقارة الفاعل.

(1) انظر: النحاس، إعراب القرآن، (40/3)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (299/16).

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن، (40/3)، وابن زنجلة، حجة القراءات، (263-462/1).

(3) انظر: ابن خالويه، الحجة، (247/1)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (299/16).

(4) انظر: مكي، الكشف، (106/2)، ومحيسن، الهادي، (51/3).

(5) انظر: أبو السعود، تفسير أبي السعود، (39/6)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (298/16).

(6) انظر: مكي، الكشف، (102/2).

المطلب الثامن: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يَنْفَخُ﴾ من قوله: ﴿يَوْمَ يَنْفَخُ فِي الصُّورِ وَتَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: 102]

أولاً: القراءة

قرأ أبو عمرو: ﴿نَفَخُ﴾ بنون مفتوحة وفاء مضمومة، وقرأ الباقون: ﴿يَنْفَخُ﴾ بياء مضمومة، وفاء مفتوحة⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة أبي عمرو: ﴿نَفَخُ﴾ بنون مفتوحة وفاء مضمومة

قرئت ﴿نَفَخُ﴾ بنون العظمة المفتوحة، وفاء مضمومة؛ على البناء للمعلوم؛ على إسناد النسخ إلى الله عز وجل، وهو مجاز عقلي؛ باعتبار أنه الأمر به، والمقدّر والخالق له، فنسب الفعل إلى نفسه لهذه المعاني⁽²⁾، وفي إسناد الفعل إلى الأمر به تعظيمٌ للأمر⁽³⁾، وهو إسرافيل عليه السلام على ما اشتهر من أنه الملك الموكل بالنسخ في الصور⁽⁴⁾.

2. قراءة الباقين: ﴿يَنْفَخُ﴾ بياء مضمومة، وفاء مفتوحة

قرئت ﴿يَنْفَخُ﴾ بياء مضمومة، وفاء مفتوحة؛ على البناء لما لم يسم فاعله، والمعنى: يوم ينفخ نافع في الصور، والنافع هو الملك إسرافيل عليه السلام⁽⁵⁾، وقد اختار مكي هذه القراءة، ولم يذكر سبب اختياره⁽⁶⁾، ولعل السبب أن الأكثر قرؤوا بها، والله أعلم.

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (322/2)، ومحيسن، الهادي، (52-51/3).

(2) انظر: ابن خالويه، الحجة، (247/1)، وأبو السعود، تفسير أبي السعود، (41/6)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (304/16).

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (103/8).

(4) اشتهر أن النافع في الصور هو إسرافيل عليه السلام، وقد نقل الحلبي في ذلك الإجماع، وإن لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم تسميته إلا في أحاديث ضعيفة، منها ما روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إن الله تبارك وتعالى لما فرغ من خلق السماوات والأرض، خلق الصور فأعطاه إسرافيل عليه السلام، وهو واضعه على غميه شاخصاً بصره إلى العرش ينتظر متى يؤمر" أخرجه ابن المقرئ، المعجم، (333/1)، رقم 1090، وروي في أحاديث وأثار أخرى أن إسرافيل عليه السلام هو أحد النافخين في الصور، وأن النافع له اثنان، منها: ما روي عن أبي مريم عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: "النفّاخان في السماء الثانية، رأس أحدهما بالمشرق، ورجله بالمغرب"، أو قال: "رأس أحدهما بالمغرب ورجله بالمشرق، ينتظران متى يؤمران ينفخان في الصور، فينفخان" والحديث رواه أحمد، المسند، رقم 6804. وانظر: ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب نفاخ الصور تكرر، (369/11).

(5) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (463/1)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (304/16).

(6) انظر: مكي، الكشف، (106/2).

والذي يرجحه الباحث أن القراءتين متكاملتان؛ فالقراءة بالبناء لما لم يسم فاعله تبين أن النافخ في الصور على الحقيقة هو الملك، وأما القراءة بالبناء للفاعل فتبين أن الأمر بذلك والمقدر له هو الله عز وجل، كما تبين عظيم قدر ذلك النافخ عند الله عز وجل.

ويضاف إلى ما ذكر أن القراءة ببناء الفعل لما لم يسم فاعله جاءت ليكون التركيز على ذات الحدث، لا على فاعل الحدث؛ فالأمر الذي ينبغي أن ينتبه إليه العباد هو أن هنالك نفخاً في الصور، بغض النظر عن هو النافخ¹، وأما القراءة الأخرى ففيها التعظيم والتفخيم لشأن الأمر بالنفخ؛ وهو الله عز وجل، وإذا كان الأمر بذلك هو الله فهو أمر نافذ لا محالة؛ فأمر الله لا يعصى ولا ينسى، ففيه إيماء إلى كون ذلك النفخ العظيم حاصل دون شك ولا ريب، والخلاصة أن قراءة ﴿يُنْفَخُ﴾ جاءت للتركيز على ذات الفعل، وقراءة ﴿نَفَّخُ﴾ جاءت لتعظيم الأمر بالنفخ؛ وهو الله تعالى.

المطلب التاسع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يَخَافُ﴾ من قوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ

الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: 112]

أولاً: القراءة

قرأ ابن كثير: ﴿يَخْفُ﴾ بحذف الألف التي بعد الخاء، وجزم الفاء، وقرأ الباقون: ﴿يَخَافُ﴾ بإثبات الألف ورفع الفاء⁽²⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة ابن كثير: ﴿يَخْفُ﴾ بحذف الألف التي بعد الخاء، وجزم الفاء

قرئت ﴿فَلَا يَخْفُ﴾ بحذف الألف التي بعد الخاء، وجزم الفاء، على تقدير أن (لا) ناهية، والفعل مجزوم بها، والجملة في محل جزم جواب الشرط (من) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ

(1) قال رضي الدين الأستراباذي: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة. الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية،

(221/1)، وانظر: السامرائي، معاني النحو، (100/2)، والمعلومة استفدتها من فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم جلال زاده الله علماً وعملاً.

(2) انظر: ابن الجزري، النشر، (322/2)، ومحيسن، الهادي، (52/3).

مُؤْمِنٌ، فيكون المعنى: أن الله نهى من عمل الصالحات وهو مؤمن أن يخاف أن يظلمه أحد أو أن يُنْقَصَ من عمله⁽¹⁾.

2. قراءة الباقيين: ﴿يَخَافُ﴾ بإثبات الألف ورفع الفاء

قرئت ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ بإثبات الألف ورفع الفاء؛ على تقدير أن (لا) نافية، و(يخاف) فعل مرفوع، وفاعله مستتر تقديره (هو)، و(ظلماً) مفعول به، وجملة (فلا يخاف) خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، أي: فهو لا يخاف، وجملة المبتدأ والخبر (فهو لا يخاف) جواب الشرط في محل جزم؛ إذ لا يجوز أن تكون جملة (فلا يخاف) جواباً؛ لأن المضارع المقترن بـ (لا) لا تلحقه الفاء⁽²⁾، و(مَنْ) شرطية، و(يعمل) فعل الشرط، والواو التي قبل (مَنْ) مستأنفة، فالجملة على الاستئناف⁽³⁾، وعلى هذا الإعراب يكون المعنى⁽⁴⁾: فليس يخاف أن يظلمه أحد، فلا يُحْمَلُ عليه ذنب مسيء، ولا يزداد في سيئاته، ولا يُنْقَصَ من حسناته، وقد اختار مكي هذه القراءة لأن الأكثر عليها⁽⁵⁾.

والذي يذهب إليه الباحث أن لكل قراءة هدفاً ومعنى؛ فقراءة الجزم يفهم منها عدم التردد في حصول الأمن من الظلم والهضم لمن آمن وعمل صالحاً؛ لأن فيها نهياً له عن الخوف من ذلك، وأما قراءة الرفع فتفيد أن انتفاء الخوف من الظلم والهضم كأنه أمر مقرر؛ لأنه مؤمن ويعمل الصالحات⁽⁶⁾.

(1) انظر: مكي، الكشف، (107/2)، ومحيسن، الهادي، (52/3).

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (905/2)، ومحيسن، الهادي، (52/3)، والدعاس وآخرون، إعراب القرآن الكريم، (273/2)، والخراط، المجتبي من مشكل إعراب القرآن، (705/2)، ودرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، (205/6).

(3) انظر: العكبري، التبيان، (905/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (109/8)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (312/16)، والدعاس وآخرون، إعراب القرآن الكريم، (273/2)، والخراط، المجتبي، (705/2).

(4) أي: معنى قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: 112].

(5) انظر: الطبري، جامع البيان، (380/18)، والبيغوي، معالم التنزيل، (296/5)، ومكي، الكشف، (107/2).

(6) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (313/16). ويضاف إلى ذلك أن قراءة ﴿فَلَا يَخَافُ﴾ جملة خبرية، فتحمل أن الوعد المذكور في الآية موجه لمن يرى عليه آثار الخوف؛ فهو يحتاج إلى طمأنينة وسكينة تزيل خوفه، وتطمئن قلبه، وأما قراءة ﴿فَلَا يَخَفُ﴾ فهي جملة إنشائية، فتحمل على طمأنينة من عمل صالحاً وهو مؤمن - وإن لم تر عليه آثار الخوف- بأنه لن يخاف في المستقبل، ولم يقع عليه أي ظلم أو نقص من أجره وثوابه. انظر: دلالة كل من: الجملة الخبرية المشتملة على شرط، والجملة الإنشائية الطلبية في: حبكة، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، (232-219/1). واستفدت هذه الفائدة من فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم جلال زاده الله علماً وعملاً.

المطلب العاشر: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ﴾ من قوله: ﴿وَأَنْتَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا

تَضْحَى﴾ [طه: 119]

أولاً: القراءة

قرأ نافع، وشعبة: ﴿وَأَنْتَ﴾ بكسر الهمزة، وقرأ الباقون: ﴿وَأَنْتَ﴾ بفتحها⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة نافع، وشعبة: ﴿وَأَنْتَ﴾ بكسر الهمزة

قرئت ﴿وَأَنْتَ﴾ بكسر الهمزة، ويجوز فيها إعرابان:

الأول: أن تكون استئنافاً⁽²⁾، فيكون المعنى: إخبار الله عزَّ وجلَّ لآدم عليه السلام أنه لا يظمأ في الجنة ولا يبرز للشمس؛ فيؤذيه حرها⁽³⁾.

الثاني: أن تكون معطوفة على قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ [طه: 118]، وهو من عطف الجمل⁽⁴⁾.

2. قراءة الباقين: ﴿وَأَنْتَ﴾ بفتحها

قرئت ﴿وَأَنْتَ﴾ بفتح الهمزة؛ على العطف؛ فالواو عاطفة، والكاف في (أَنْتَ) اسم (أَنْ)، وجملة (لا تظمأ) خبرها، و(أَنْ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر معطوف على اسم (إِنَّ) المؤخر، وهو (أَنْ) وما في حيزها، و(لك) خبرها، و(أَنْ) اسماً لـ (إِنَّ) لوجود فصلٍ بينهما، ولولا ذلك لم يجز، والعطف هنا عطف مفرد على مفرد، وتقديره: إِنَّ لَكَ عَدَمَ الْجُوعِ وَعَدَمَ الْعَرِيِّ وَعَدَمَ الظَّمَأِ وَالضَّحْوِ⁽¹⁾،

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (322/2)، ومحسن، الهادي، (53/3).

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن، (42/3)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (113/8).

(3) انظر: البغوي، معالم التنزيل، (299/5).

(4) انظر: النحاس، إعراب القرآن، (42/3)، ومحسن، الهادي، (53/3).

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (113/8)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (324/16)، ومحسن، الهادي، (53/3)، والدعاس وآخرون، إعراب القرآن الكريم، (274/2).

وقد اختار مكي قراءة الفتح؛ معللاً أن العطف أولى من الاستئناف، ولأن هذه القراءة عليها أكثر القراء⁽¹⁾.

والراجح أن القراءتين متساويتان؛ فقد حصل تأكيد جميع المذكور بـ (إنّ) وأختها، وبين الأسلوبين تفنن؛ ففي القراءة بالكسر عطفت الجملة على الجملة، وجاز فيها الاستئناف، وأما قراءة الفتح فجرى العطف فيها بين مفرد ومفرد⁽²⁾.

المطلب الحادي عشر: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿تَرْضَى﴾ من قوله: ﴿وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ

فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى﴾ [طه: 130]

أولاً: القراءة

قرأ شعبة، والكسائي: ﴿تُرضى﴾ بضم التاء، وقرأ الباقر: ﴿تَرْضَى﴾ بفتحها⁽³⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة شعبة، والكسائي: ﴿تُرضى﴾ بضم التاء

قرئت ﴿تُرضى﴾ بضم التاء؛ على البناء لما لم يسم فاعله⁽⁴⁾، فيكون المعنى على وجهين:

الأول: بمعنى: لعلك تعطى الرضى ويرضيك ربك⁽⁵⁾.

الثاني: لعل الله يرضاك⁽⁶⁾.

(1) انظر: مكي، الكشف، (107/2).

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (324/16).

(3) انظر: ابن الجزري، النشر، (322/2)، ومحيسن، الهادي، (53/3).

(4) انظر: ابن خالويه، الحجة، (248/1)، ومحيسن، الهادي، (53/3).

(5) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (464/1)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (339/16).

(6) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (464/1).

2. قراءة الباقيين: ﴿تَرْضَى﴾ بفتحها

قرئت ﴿تَرْضَى﴾ بفتح التاء؛ على البناء للفاعل، فيكون المعنى: رجاء أن تتال عند الله ما ترضى به نفسك من الثواب يوم القيامة⁽¹⁾.

واختار مكي القراءة بفتح التاء؛ لأنَّ الأكثرَ عليها⁽²⁾.

والذي يذهبُ إليه الباحثُ هو الأخذُ بكلتا القراءتين من غير ترجيح، فكلتاها ثابتة، وكل قراءة تدل على الأخرى؛ فكلمة (تَرْضَى) من (أَرْضَى) الرباعي، وكلمة (تَرْضَى) من (رَضِيَ) الثلاثي، والأمر فيهما قريب متداخل⁽³⁾؛ فمن أَرْضِيَ فقد رَضِيَ من غير شك، ومن رَضِيَ فقد أَرْضَاهُ اللهُ⁽⁴⁾، والقراءة بضم التاء تبين أن هذه العبادات سبب في رضى الله وإرضائه لعبده، والقراءة بفتح التاء تبين أن العطاء على هذه الأعمال عطاء جزيل يغمر النفس بالرضا.

(1) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، (43/4)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (339/16).

(2) انظر: مكي، الكشف، (107/2).

(3) انظر: الطبري، جامع البيان، (402/18)، وابن خالويه، الحجة، (248/1)، ومحسن، الهادي، (53/3-54).

(4) انظر: الطبري، جامع البيان، (402/18)، وابن خالويه، الحجة، (248/1).

المبحث الثالث: ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات المتواترة في سورة الأنبياء

يقوم هذا المبحث على توجيه القراءات الثابتة في سورة الأنبياء، والتي رجح بينها الإمام مكي في كتابه (الكشف)، وقد حوى المبحث من القراءات ما له أثر يعود على المعنى، وجرى تقسيم المبحث إلى عدة مطالب، حسب ترتيب الآيات في سورها.

المطلب الأول: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ من قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ [الأنبياء: 45]

أولاً: القراءة

قرأ ابن عامر: ﴿وَلَا تُسْمَعُ﴾ ببناء مضمومة، وميم مكسورة، وكلمة: ﴿الصُّمُّ﴾ بنصب الميم، وقرأ الباقون: ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾ ببناء مفتوحة، وميم مفتوحة، وكلمة: ﴿الصُّمُّ﴾ برفع الميم⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة ابن عامر: ﴿وَلَا تُسْمَعُ﴾ ببناء مضمومة، وميم مكسورة، وكلمة: ﴿الصُّمُّ﴾ بنصب الميم. قرئت: ﴿وَلَا تُسْمَعُ الصُّمُّ﴾ بضم التاء، وكسر الميم في الفعل ﴿تُسْمَعُ﴾ المأخوذ من (أسمع) الرباعي، ليتعدى بذلك إلى مفعولين، الأول: ﴿الصُّمُّ﴾ التي قرئت بنصب الميم في هذه القراءة، والصم في الآية هم الكفار المعرضون عما يتلى عليهم من الذكر⁽²⁾، والثاني: (الدعاء)، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت)، عائد على النبي صلى الله عليه وسلم⁽³⁾، وقد بين مكي سبب إضافة الخطاب إليه عليه الصلاة والسلام فقال: "فلما أضيف الفعل إلى النبي في (أنذركم) أضيف إليه في تسمع"⁽⁴⁾، وعلى هذا يكون المعنى: أنت يا محمد - صلى الله عليه وسلم - لا تقدر أن تسمع هؤلاء المعرضين⁽⁵⁾.

(1) ابن الجزري، النشر، (363/2)، ومحيسن، الهادي، (56/3).

(2) انظر: الطبري، جامع البيان، (450/18)، وابن زنجلة، حجة القراءات، (467/1).

(3) انظر: مكي، الكشف، (110/2)، والسمن الحلي، الدر المصون، (162/8)، ومحيسن، الهادي، (57/3).

(4) مكي، الكشف، (110/2).

(5) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (467/1).

2. قراءة الباقيين: ﴿وَلَا يَسْمَعُ﴾ بياء مفتوحة، وميم مفتوحة، وكلمة: ﴿الصُّمُّ﴾ برفع الميم.

قرئت: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ بفتح الباء والميم في الفعل ﴿يَسْمَعُ﴾ المأخوذ من (سمع) الثلاثي، الذي يتعدى إلى مفعول واحد، وهو (الدعاء)، والفاعل (الصُّمُّ) المرفوع في هذه القراءة، وأضيف الفعل إليهم وكانوا يسمعون ويبصرون، ولكنهم لم يستعملوا حواسهم استعمالاً يُجدي، وهم وإن لم يفعلوا شيئاً على الحقيقة؛ فقد صاروا بمنزلة من لم يسمع ولم يبصر بإعراضهم، وإسناد الفعل إليهم إنما هو على سبيل الإخبار عنهم⁽¹⁾، فيكون المعنى: أن الله أخبر نبيه صلى الله عليه وسلم أنهم مع إنذارهم معرضون، لا يعتبرون ولا يتذكرون، فالإنذار لا يجدي فيهم؛ إذ هم صم عن سماعه⁽²⁾، وقد اختار مكي هذه القراءة؛ لأن الجماعة عليها⁽³⁾.

والذي يذهب إليه الباحث الأخذ بكلتا القراءتين، وقد حوت كل قراءة فائدة ومعنى؛ فقراءة ابن عامر ﴿وَلَا تَسْمَعُ الصُّمُّ﴾ تعكس حقيقة الأمر الموكول إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فهو مطالب بالإنذار دون هداية القلب التي لا يقدر عليها إلا الله عزَّ وجلَّ وحده⁽⁴⁾، كما أن هذه القراءة فيها توجيه إلهي بالإعراض عن هؤلاء المتصاميين، وعدم ذهاب النفس عليهم حسرات، وقد ذكر هذا التوجيه الإلهي صريحاً في عدد من الآيات؛ منها قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: 3]، وقوله: ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبُ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَاتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر: 8]، وفي هذه القراءة فائدة نبه عليها صاحب (التحرير والتنوير)؛ إذ قال: "وهذه القراءة نصٌّ في انفصال الجملة عن الكلام المأمور بقوله لهم"⁽⁵⁾.

(1) انظر: مكي، الكشف، (111/2)، وابن زنجلة، حجة القراءات، (468/1).

(2) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، (434/7).

(3) انظر: مكي، الكشف، (111/2).

(4) ذكر ابن عاشور نحواً من هذا الكلام عند شرحه قراءة الجمهور ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ﴾، وهذا الكلام يصلح تنزيهه على القراءة الثانية ﴿وَلَا تَسْمَعُ الصُّمُّ﴾. انظر: ابن

عاشور، التحرير والتنوير، (78/17).

(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير، (79/17).

وأما قراءة الجمهور ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصَّمُ﴾ ففيها بيان لحال هؤلاء المتجاسرين على التصامم والإعراض عند الإنذار⁽¹⁾، وفيها جواب لمن سأل عن سبب حرمانهم الهداية القلبية، وفي هذه القراءة معنى الذم لهم والتقريع؛ لتركهم استماع ما يجب عليهم استماعه وقبوله⁽²⁾، وفي الآية أمر من الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم بتعريفهم كنه دعوته؛ وهي قصره على الإنذار بما سيحل بهم في الدنيا والآخرة⁽³⁾، وفيها خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم بأن هؤلاء لا يسمعون ولو أسمعتهم، وهو كلام يستلزم متاركة لهم بعد إبلاغهم وإقامة الحجّة عليهم⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لِتُحْصِنَكُمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَنَا صِنْعَةَ لُبُوسٍ لَكُمْ لِنُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: 80]

أولاً: القراءة

قرأ شعبة، ورويس: ﴿لِنُحْصِنَكُمْ﴾ بالنون، وقرأ: ابنُ عامر، وحفص، وأبو جعفر: ﴿لِتُحْصِنَكُمْ﴾ بالتاء الفوقية، وقرأ الباقر: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ بالياء التحتية⁽⁵⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة شعبة، ورويس: ﴿لِنُحْصِنَكُمْ﴾ بالنون.

قرئت: ﴿لِنُحْصِنَكُمْ﴾ بالإسناد إلى النون، وهو ضمير العظمة، والإسناد هنا حقيقي؛ فالفاعل على الحقيقة هو الله عز وجل، فهو المُحْصِنُ، وليس الدرع⁽⁶⁾.

(1) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، (52/4).

(2) انظر: مكي، الكشف، (111/2).

(3) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (78/17).

(4) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (79-78/17).

(5) انظر: ابن الجزري، النشر، (324/2)، ومحسن، الهادي، (58/3).

(6) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (469/1)، ومحسن، الهادي، (58/3).

2. قراءة ابن عامر، وحفص، وأبي جعفر: ﴿لِتُحْصِنَكُمْ﴾ بالتاء

قرئت: ﴿لِتُحْصِنَكُمْ﴾ بالإسناد إلى تاء التأنيث العائدة إلى (الصنعة) أو إلى (اللبوس)؛ لأن معناها الدرع، والدرع مؤنثة⁽¹⁾، والأمرُ محتملٌ، والأولى أن يكون الضمير عائداً على (الصنعة)؛ لأنها مؤنثة، وأما (اللبوس) فهو لفظ مذكر، وإن كان معناه الدرع، والضمائر إذا اجتمع فيها مراعاة اللفظ والمعنى بدئ باللفظ ثم بالمعنى⁽²⁾، والإسناد هنا مجازي من إسناد الفعل إلى سببه⁽³⁾.

3. قراءة الباقرين: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ بالياء التحتية.

قرئت: ﴿لِيُحْصِنَكُمْ﴾ بالإسناد إلى الياء التحتية العائدة على الله عزَّ وجلَّ، فيكون الإسناد على هذا إسناداً حقيقياً، وفيه التفات من الإخبار إلى الغيبة⁽⁴⁾، وقد يكون الضمير عائداً إلى داود عليه السلام، أو إلى التعليم، أو إلى لفظ (لبوس)⁽⁵⁾، وكلها محتملة، وأولى ما يعود عليه الضمير هنا هو لفظ (لبوس) لأنه أقرب المذكورات، وهذا هو الأصل في عود الضمائر⁽⁶⁾، ومراعاة اللفظ أيضاً⁽⁷⁾، والإسناد في الثلاثة الأخيرة كله مجازي؛ من باب إسناد الفعل إلى سببه⁽⁸⁾.

واختار مكي هذه القراءة؛ لأن عليها أكثر القراء، ولتمكن الوجوه فيها⁽⁹⁾.

والذي يميل إليه الباحث أن لا يُرَجَّح بين القراءات؛ فكل واحدة منها يراد به شيء مختلف؛ فأما القراءة بالنون فيراد بها تحديد الفاعل على الحقيقة، وتعظيم الرب سبحانه. وأما القراءة بالتاء فدلت على أهمية تعلم هذه الصنعة؛ إذ بها تُحصن الأمة من الحاجة إلى غيرهم في شراء لباس الحرب؛ فلا تكون الأمة

(1) انظر: ابن خالويه، الحجة، (250/1)، ومكي، الكشف، (112/2).

(2) انظر: السيوطي، الإتيان، ص358. وقدم مكي عود الضمير إلى الصنعة. انظر: مكي، الكشف، (112/2).

(3) انظر: ابن خالويه، الحجة، (250/1)، وابن زنجلة، حجة القراءات، (469/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (187/8)، ومحيسن، الهادي، (58/3).

(4) انظر: مكي، الكشف، (112/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (187/8).

(5) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (469/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (187/8).

(6) انظر: السيوطي، الإتيان، ص356، وقدم مكي أن الضمير عائداً إلى اللبوس، ولم يذكر ابن عاشور غيره. انظر: مكي، الكشف، (112/2)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (122/17).

(7) انظر: مكي، الكشف، (112/2)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (122/17).

(8) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (122/17)، ومحيسن، الهادي، (58/3).

(9) انظر: مكي، الكشف، (112/2).

تبعاً لغيرها في ذلك، ولا يكون لغيرهم هيمنة عليهم، ولا تحكم لأحد فيهم، وأما القراءة بالياء فدلّت على أهمية هذا اللباس في الحرب، فهو من أسباب الوقاية النافعة التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار.

المطلب الثالث: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿فُتِحَتْ﴾ من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ

يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ [الأنبياء: 96]

أولاً: القراءة

قرأ ابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب: ﴿فُتِحَتْ﴾ بتشديد التاء، وقرأ الباقر: ﴿فُتِحَتْ﴾ بتخفيفها⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة ابن عامر، وأبي جعفر، ويعقوب: ﴿فُتِحَتْ﴾ بتشديد التاء.

قرئت: ﴿فُتِحَتْ﴾ بتشديد التاء، وأصلها من (فَتَحَ) مضعف العين، على وزن: ﴿فَعَلَ﴾، الذي يفيد التكرير والتكرير⁽²⁾؛ لأن: ﴿فَتَحَ﴾ أصلها من ﴿فَتَحَ﴾، وهو فعل متعدّد.

2. قراءة الباقرين: ﴿فُتِحَتْ﴾ بتخفيفها.

قرئت ﴿فُتِحَتْ﴾ بتخفيف التاء، من (فَتَحَ)، وهي قراءة تدل على أن السدّ سيُفتح على يد يأجوج ومأجوج.

واختار مكيّ قراءة التخفيف؛ لأن الجماعة عليها³.

والذي يميل إليه الباحث أن القراءتين تكمل إحداهما الأخرى؛ فقراءة التخفيف تفيد أن السدّ سيُفتح على يد يأجوج ومأجوج، وهذا أمر مقدّر حاصل لا محالة، وأما قراءة التشديد فتدل على كثرة محاولات فتح هذا السدّ وتكررها قبل ذلك، وعلى أن فتح السدّ سيتخلله عمل كثير؛ لأنّ تمّ سدّاً وبناءً وردماً⁽⁴⁾، إذن

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (258/2)، ومحيسن، الهادي، (190/2).

(2) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (470/1)، ومكي، الكشف، (114/2)، والحملوي، شذا العرف، (31/1)، والغلايني، جامع الدروس العربية، (218/1).

(3) انظر: مكي، الكشف، (114/2).

(4) مكي، الكشف، (114/2)، ومحيسن، الهادي، (190/2).

فقرأة التشديد تدل على التكثر، وهو تكثير يدل على كثرة المحاولات وعلى أن الفتح سيخلله عمل كثير، كما تدل القراءة على صعوبة الأمر ومشقته؛ لأنه سيحتاج منهم إلى معاودة الحفر مرة بعد مرة⁽¹⁾، وفي ذلك جهدٌ ومشقةٌ لا تخفى.

المطلب الرابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لِلكُتُبِ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجْلِ لِلْكِتَابِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: 104]

أولاً: القراءة

قرأ حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿لِلكُتُبِ﴾ بضم الكاف والتاء، وحذف الألف بعد التاء؛ على الجمع، وقرأ الباقرن ﴿لِلكِتَابِ﴾ بكسر الكاف، وفتح التاء، وإثبات الألف بعدها؛ على الإفراد⁽²⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة حفص، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿لِلكُتُبِ﴾ بضم الكاف والتاء، وحذف الألف بعد التاء؛ على الجمع.

قرئت: ﴿لِلكُتُبِ﴾ بضم الكاف والتاء، وحذف الألف بعد التاء، على أنها جمعٌ (كتاب)، فيكون المعنى: يوم نطوي السماء كطي الملك لصحف بني آدم إذا رُفِعَتْ إليه؛ وذلك على تفسير السِّجْلِ بالملك، والكتب بالصُّحف⁽³⁾، وتفسير السِّجْلِ بملكٍ ضعيفٍ؛ لعدم ثبوته في القرآن والسنة⁽⁴⁾، أو يكون المعنى: يوم نطوي السماء كطي الصحيفة على ما فيها من كتب، فتكون (اللام) بمعنى (على)⁽⁵⁾، أو كطي الطاوي

(1) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (470/1).

(2) انظر: ابن الجزري، النشر، (325/2)، ومحيسن، الهادي، (61/3).

(3) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (470/1)، وابن جزي، التسهيل، (1103/1).

(4) انظر: الطبري، جامع البيان، (544/18)، وابن جزي، التسهيل، (1103/1).

(5) انظر: الطبري، جامع البيان، (544/18)، والبيغوي، معالم التنزيل، (358/5).

الصحيفة فيها الكتب، وتكون اللام لأجل التعدي، أي قد تعدت الطي إلى مفعول وهو السجل، وذلك على تفسير السجل بالصحيفة⁽¹⁾.

2. قراءة الباقيين ﴿الكتاب﴾ بكسر الكاف، وفتح التاء، وإثبات الألف بعدها؛ على الأفراد.

قرئت: ﴿الكتاب﴾ بكسر الكاف وفتح التاء، وإثبات الألف بعدها على الأفراد، والكتاب مصدر، فيكون المعنى: يوم تطوي السماء كطي الصحيفة لأجل الكتابة فيها، أو لحفظ الكتاب الذي فيها، أو كطي السجل على ما فيه من الكتاب⁽²⁾، والمعاني السابقة يمكن حملها كلها على هذه القراءة. وقد اختار مكي هذه القراءة؛ لأن الأكثر عليها، مع تصريحه بأن القراءتين متقاربتان⁽³⁾.

والذي يميل إليه الباحث أن القراءتين متعادلتان؛ لا ترجيح بينهما، فكلتاها ثابتة، والقراءة سنة متبعة، وأما من حيث اللغة فإن قراءة الأفراد محمولة على لفظ (السماء)؛ فلفظ السماء موحّد، وأما قراءة الجمع فمحمولة على معنى (السماء)؛ إذ يُقصد بها السماوات؛ لأن السماوات كلها تطوى؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: 67]⁽⁴⁾، وقراءة (الكتب) على الجمع مع كون السجل مفرداً فيه حسن التقنن بالتضاد⁽⁵⁾، وفي الحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى تارة أخرى تقنن آخر لا يخفى.

(1) انظر: مكي، الكشف، (115-114/2).

(2) انظر: الطبري، جامع البيان، (544/18)، وابن جزي، التسهيل، (1103/1).

(3) انظر: مكي، الكشف، (115/2).

(4) انظر: مكي، الكشف، (115/2).

(5) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (159/17).

المبحث الرابع: ترجيحات مكي بن أبي طالب بين القراءات المتواترة في سورة الحج

يقوم هذا المبحث على توجيه القراءات الثابتة في سورة الحج، والتي رجح بينها الإمام مكي في كتابه (الكشف)، وقد حوى المبحث من القراءات ما له أثر يعود على المعنى، وجرى تقسيم المبحث إلى عدة مطالب حسب ترتيب الآيات في سورها.

المطلب الأول: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿سُكَّرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَّرَىٰ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: 2]

أولاً: القراءة

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿سُكَّرَىٰ، بِسُكَّرَىٰ﴾ بسين مفتوحة، وكاف ساكنة، مع حذف الألف بعدها، وقرأ الباقر: ﴿سُكَارَىٰ، بِسُكَارَىٰ﴾ بسين مضمومة، وكاف مفتوحة، وألف بعدها⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قرأ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿سُكَّرَىٰ، بِسُكَّرَىٰ﴾ بسين مفتوحة، وكاف ساكنة، مع حذف الألف بعدها

قرئت ﴿سُكَّرَىٰ، بِسُكَّرَىٰ﴾ بسين مفتوحة، وكاف ساكنة، مع حذف الألف بعدها، على وزن (فَعَلَى) التي هي جمع (سكران)، ويجوز أن تكون جمعاً لـ (سكر) كـ (زَمِنٌ) و (زَمْنِي)، و(فَعَلَى) جمع يستعمل لكل ذي ضرر، كمرريض ومرضى، وجريح وجرحى، والعرب تجمع على (فَعَلَى) كل من كان كالصريع أو المريض، وتجعل ذلك علامة لجمع كل ذي زمانة وضرر وهلاك، ولما يباليون إن كَانَ واحده فَاَعْلًا أَوْ فَعِيلًا أَوْ فَعَلًا⁽²⁾، وقد جرى السكر في القراءة مجرى العلل⁽³⁾، إذ لما كان السكر آفة

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (325/2)، ومحيسن، الهادي، (63/3).

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن، (60/3)، وابن زنجلة، حجة القراءات، (472/1).

(3) انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، (64/4)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم، (92/6).

تدخل على العقل كالمرض شبهوا بالنوکی¹ والحمقى والهلكى، وجمِعوا على سكرى، ووصفُ الناس بذلك إنما هو على طريقة التشبيه البليغ، وقوله سبحانه ﴿سَكْرَى﴾ قرينة على قصد التشبيه، وليبني عليه قوله بعد قوله ﴿وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾⁽²⁾.

وفي هذه القراءة تصوير دقيق لما يكون عليه الناس عند قيام الساعة ومعابنتهم لهولها؛ إذ يكونون كالسكران الذي بلغ به السكر غاية الضياع وزوال العقل؛ حتى كأنه مجنون من المجانين الذين لا عقل لهم أصلاً ولا تمييز، وفي هذه القراءة تقبيح للخمر بأبلغ عبارة؛ إذ عرضت لما تفعله بشاربها، ولو وعأها أهل السكر لكفت في ردعهم عن معاقرتها.

2. قراءة الباقيين: ﴿سُكَارَى، بِسُكَارَى﴾ بسين مضمومة، وكافٍ مفتوحة، وألف بعدها

قرئت: ﴿سُكَارَى، بِسُكَارَى﴾ بسين مضمومة، وكافٍ مفتوحة، وألف بعدها، على وزن (فُعَالَى)، جمع (سكران)، من باب (فعلان) الذي يجمع على (فُعَالَى) كـ (كسلان) و(كُسَالَى)⁽³⁾، والسكارى هم الذين اختلَّت عقولهم من أثر شرب الخمر.

وقد اختار مكي هذه القراءة؛ لأن عليها الأكثر⁽⁴⁾.

والذي يذهب إليه الباحث أن كل قراءة جاءت لفائدة، وجمع القراءتين تتبين الدقة البالغة في وصف حال الناس في ذلك الوقت؛ فـ (سكارى) تدل على ذهاب العقول، وفقدان الناس تمييزهم لهول الموقف، وأما (سكْرَى) فتدل على عظم هول ما يمرُّ به الناس في ذلك الموقف؛ فوزن (فَعْلَى) من الأوزان التي تدل

(1) من النوَّك، وهو الحمق، والأنوك: الأحمق، وجمعه النوَّكى. انظر: ابن منظور، لسان العرب، (501/10).

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن، (60/3)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (227/8)، وابن منظور، لسان العرب، (373/4)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (191/17).

(3) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (472/1)، محسن، الهادي، (63/3).

(4) انظر: مكي، الكشف، (116/2).

على الهلاك والتوجُّع والتشتت⁽¹⁾، إذن، فالقراءة بالضم وإثبات الألف تصف الحال، والقراءة بالفتح وحذف الألف تصف عظم قدر هذا الحال، والله أعلم.

المطلب الثاني: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لِيُضِلَّ﴾ من قوله تعالى: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ لِيُضِلَّ﴾

عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُ فِي الدُّنْيَا حَزَنٌ وَإِنَّهُ يُرْسِلُ الرِّيحَ بِظَهْرِ لَيْلِيهِ يُفِثُ فِيهَا الْعَذَابَ الْحَرِيقَ [الحج: 9]

أولاً: القراءة

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ورويس: ﴿لِيُضِلَّ﴾ بفتح الياء، وقرأ الباقون: ﴿لِيُضِلَّ﴾ بضم الياء⁽²⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ورويس: ﴿لِيُضِلَّ﴾ بفتح الياء

قرئت: ﴿لِيُضِلَّ﴾ بفتح الياء، على أنه فعل مضارع من (ضَلَّ) الثلاثي، وهو فعل لازم، متعلق بـ (يجادل)⁽³⁾، واللام إما للعاقبة، وإما للتعليل⁽⁴⁾، والأليق أن تكون في قراءة الياء بالفتح: للعاقبة، والتقدير: لِيُضِلَّ هو في نفسه⁽⁵⁾، والمعنى: ومن الناس من يجادل في الله عز وجل مُعْرِضاً، ومستكبراً عن الحق⁽⁶⁾، لتكون عاقبته الضلال، فمن اعترض على ما أنزل الله عز وجل، وأعرض عن الحق استكباراً؛ كانت عاقبته أن يَضِلَّ الضلال المبين.

وذكر بعضهم أن المقصود بهذه القراءة هو: "أن إعراضه عن الهدى المتمكّن منه بالإقبال على الجدل الباطل؛ خروج من الهدى إلى الضلال"⁽⁷⁾.

(1) انظر: الصلاوي، شذا العرف، (89/1).

(2) انظر: ابن الجزري، النشر، (299/2)، ومحيسن، الهادي، (343/2-344).

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (236/8)، ومحيسن، الهادي، (344/2)، والدعاس وآخرون، إعراب القرآن الكريم، (303/2).

(4) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (399/5).

(5) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (427/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (236/8).

(6) قوله تعالى: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾ كناية عن الاستكبار. انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، (66/4)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (399/5).

(7) البيضاوي، أنوار التنزيل، (66/4).

2. قراءة الباقيين: ﴿لِيُضِلَّ﴾ بضم الياء.

قرئت: ﴿لِيُضِلَّ﴾ بضم الياء، على أنه فعل مضارع من (أضلَّ) الرباعي، وهو متعدُّ إلى مفعول محذوف، واللام للتعليل، أو للعاقبة، والتقدير: لِيُضِلَّ غيره، والمعنى على تقدير اللام للتعليل: ومن الناس من يجادل في الله عز وجل مُعْرِضاً، ومستكبراً عن الحق⁽¹⁾، ليصدَّ المؤمنين عن دينهم، وأما المعنى على تقدير اللام للعاقبة فيكون: ومن الناس من يجادل في الله عز وجل مُعْرِضاً، ومستكبراً عن الحق، فكان عاقبة جداله واستكباره أن يزيغ قلوب الناس عن دينهم، وإن كان لا يقصد ذلك⁽²⁾.

وقد اختار مكي القراءة بضم الياء؛ لأنها أبلغ وأقوى؛ إذ إنها تتضمن معنى القراءة بالفتح، فالذي يُضِلُّ الناسَ ضالٌّ في نفسه⁽³⁾.

والذي يرجحه الباحث أن لكل قراءة فائدة ومعنى، وأن الترجيح بين القراءات خلاف الأولى، والقراءة بفتح الياء وإن كانت تتضمن قراءة الضمِّ معناها، فإنها تصوِّر عاقبة الإعراض والاستكبار عن الحق، كما تصور حال المعاندين، وقد تمكَّن الإعراض عن الهداية منهم؛ حتى وصل بهم إلى الإقبال على الجدل في الدين، فكان هذا خروجاً بهم عن الهداية إلى الضلال، وأما القراءة بضم الياء، فهي تصوِّر اجتهادهم في إضلال غيرهم عن سبيل الله⁽⁴⁾، النابع عن رغبتهم وحرصهم على ذلك، وبين القراءتين ترتيب زمني، إذ الإضلال لا يكون إلا بعد وقوع الشخص في الضلال وتمكُّنه منه، لذلك فإن قراءة ﴿لِيُضِلَّ﴾ بفتح الياء تأتي أولاً، ثم تليها قراءة ﴿لِيُضِلَّ﴾ بضم الياء⁽⁵⁾.

(1) قوله تعالى: ﴿ثَابِتٍ عِطْفِهِ﴾ كناية عن الاستكبار. انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، (66/4)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (399/5).

(2) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (399/5).

(3) انظر: مكي، الكشف، (449/1).

(4) انظر: طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، (284/9).

(5) استفدت مسألة الترتيب الزمني بين القراءتين من فضيلة الأستاذ الدكتور حاتم جلال جزاه الله خيراً.

المطلب الثالث: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿مَنْسِكًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسِكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَإِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ﴾ [الحج: 34]، ومن قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسِكًا هُمْ نَاسِكُوهُ﴾ [الحج: 67]

أولاً: القراءة

قرأ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿مَنْسِكًا﴾ بكسر السين، وقرأ الباقون: ﴿مَنْسِكًا﴾ بفتح السين⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة حمزة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿مَنْسِكًا﴾ بكسر السين.

قرئت: ﴿مَنْسِكًا﴾ بكسر السين على وزن (مفعل)، وهو اسم مكان، فعلى هذا يكون المقصود من الآية الأولى (34): أن الله عزَّ وجلَّ جعل لكل أمة من الأمم التي سلفتكم من أهل الإيمان موضعاً يذبحون فيه النسيكة².

والمقصود بالآية الثانية (67): أن الله عزَّ وجلَّ جعل لأهل كل أمة منسكاً واحداً يتقربون إليه فيه، فهو توحيد لله عزَّ وجلَّ على اختلاف الشرائع السابقة وتعددتها، بقصد إبطال تعدد الآلهة، وأما المشركون فقد ابتدعوا مناسك كثيرة، فجعلوا لكل صنم بيتاً يذبحون فيه، والمقصود بالمنسك هنا مواضع الحج، لا كالأية السابقة التي برقم 34؛ إذ يُقصدُ بالمنسك فيها مكان القربان، والضمير في ناسكوه منصوب على نزع الخافض، أي ناسكون فيه، ومعنى هذه الآية متصل بالآية الأولى برقم 34، وقد حصل كلامٌ معترضٌ واستطرادٌ اقتضاه الحال، من الآية: ﴿وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ، إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحج: 37-38]، إلى الآية 67، ثم عاد الكلام إلى الغرض الذي في قوله: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسِكًا

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (326/2)، ومحسن، الهادي، (67/3).

(2) انظر: الطبري، جامع البيان، (527/18)، والبيهقي، معالم التنزيل، (385/5)، والبيضاوي، أنوار التنزيل، (71/4).

ليذكروا اسمَ الله ﴿الحج: 34﴾ الآية، ليني عليه قوله: ﴿فَلَا يُنَازِعَنَّكَ فِي الْأَمْرِ﴾⁽¹⁾، وهذا الوزن خارج عن القياس، ولا يوجد إلا سماعاً من العرب⁽²⁾.

2. قراءة الباقيين: ﴿مَنْسَكًا﴾ بفتح السين

قرئت: ﴿مَنْسَكًا﴾ بفتح السين، على وزن (مفعل)، ويصلح هذا الوزن أن يكون مصدرًا ميميًا بمعنى: النُّسُكُ، الذي هو الذَّبْحُ في الآية (34)، كما يصلح أن يكون ظرف مكان بمعنى: مكان النُّسُكُ، أو ظرف زمان بمعنى: وقت النُّسُكُ⁽³⁾، فيكون المعنى:

• أن الله عزَّ وجلَّ جعل لكل أمة وقتًا خاصًا يتعبدون له فيه بالذبح، على اعتبار أن المنسك ظرف زمان.

• وأن الله عزَّ وجلَّ جعل لكل أمة مكانًا يتعبدون فيه بالذبح له سبحانه، على اعتبار أن المنسك ظرف مكان.

• وأن الله عزَّ وجلَّ جعل لكل أمة أن تتقرب إليه بذبائح⁽⁴⁾، على اعتبار أن المنسك مصدرٌ ميميٌّ.

وأما المنسك في الآية (67) فيعني الشريعة، أو موضع قربان، ويكون المعنى: أن الله عز وجل جعل لكل أمة من الأمم أهل الدين شريعة خاصة يعملون بها، أو موضع قربان خاص بها، فلا تلتفت

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (327/17-328).

(2) انظر: ابن خالويه، الحجة، (254/1)، وابن زنجلة، حجة القراءات، (477/1)، ومكي، الكشف، (119/2)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (260/17).

(3) انظر: النحاس، إعراب القرآن، (69/3)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (274/8)، ومحيسن، الهادي، (67/3).

(4) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (477/1)، وقد بين سبحانه في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ما يجزئ ذبحه من الأنعام كفارة أو جبراً أو تقريباً، فكفارة الوطء في الحج مثلاً: إخراج بننة مع إكمال الحج وإعادته من العام الذي يليه، وفدية الأذى ونحوه في الحج كاللبس والطيب وتغطية الرأس وإزالة أكثر من شعرتين ونحو ذلك أن يذبح شاة أو يصوم ستة أيام، أو يطعم ستة مساكين، كل ذلك على التخيير، وفي الإحصار دمٌ فإن لم يجد فإنه يصوم عشرة أيام، ومن ترك واجباً وجب عليه دمٌ فإن لم يستطع صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، وعلى المتمتع والقارن هدي ذبح شاة، ويجوز له أن يشترك مع غيره في بقرة أو بدنة، وتجزئ عن سبعة، وهذا الدم دم شكران، فمن لم يستطع صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع، وأما جزاء الصيد فالكلام فيه طويل، وقد بين أهل العلم ما يترتب من جزاءه على صيد الحيوانات والطيور، وأطالوا الكلام فيه، وأما ما يذبح من الأضاحي فللمضحّي أن يذبح شاة، أو بقرة أو بدنة، أو أن يشترك مع غيره في البقرة والبندنة، وتجزئ عن سبعة، وقد بينت النصوص أحكامها وشروطها وما يتعلق بطريقة ذبحها وتوزيعها والأكل منها، وأفاضوا الحديث عن الذبائح في أبواب الحج من كتب الفقه، ويمكن التوسع في ذلك من خلال الرجوع إلى: المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، (3/458-510)، والبهوتي، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، (2/495-518/2) (596-631).

لمنازعة الكفار إياك في أمر الدين، أو الذبائح، لأنهم أهل جهل وعناد، أو لأن دينك أظهر من أن يقبل النزاع⁽¹⁾.

وفتح السين وزنٌ جرى على القياس⁽²⁾.

وقد اختار مكي هذه القراءة؛ لأنها الأصل والقياس، ولأن الجماعة عليها⁽³⁾.

وقد ذهب طائفة من أهل العلم إلى أن الكسر والفتح لغتان في الكلمة، وأن المعنى على القراءتين واحد، وأنه اسم مكان للنسك⁽⁴⁾، والذي يميل إليه الباحث أن القراءة بالفتح أصلٌ في المصدر والمكان؛ لأن الفعل إذا كان على (فعل، يفعل) أتى المصدر منه واسم المكان على (مفعل) كما ذكر أهل العلم⁽⁵⁾، و بهذا الاختيار تكون كل قراءة قد أضافت فائدة ومعنى؛ فقراءة ﴿مَنْسِكًا﴾ بكسر السين أضافت وزناً سماعياً دل على اسم المكان الذي يذبح فيه تقريباً لله، وأما قراءة ﴿مَنْسِكًا﴾ بفتح السين فقد أضافت لنا ما تقدم من المعاني.

المطلب الرابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يُدْفَعُ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ

الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ﴾ [الحج: 38]

أولاً: القراءة

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب: ﴿يُدْفَعُ﴾ بفتح الياء والفاء، وإسكان الدال، وحذف الألف، وفتح

الفاء، وقرأ الباقر: ﴿يُدْفَعُ﴾ بضم الياء، وفتح الدال، وألف بعدها، مع كسر الفاء⁽⁶⁾.

(1) انظر: البغوي، معالم التنزيل، (399/5)، والبيضاوي، أنوار التنزيل، (78/4).

(2) انظر: ابن خالويه، الحجة، (253/1)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (260/17)، ومحيسن، الهادي، (67/3).

(3) انظر: مكي، الكشف، (119/2).

(4) انظر: ابن إدريس، الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، (580/2)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (260/17)، ومحيسن، الهادي، (67/3).

(5) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (477/1)، ومكي، الكشف، (119/2).

(6) انظر: ابن الجزري، النشر، (326/2)، ومحيسن، الهادي، (68/3).

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب: ﴿يُدْفَعُ﴾ بفتح الياء والفاء، وإسكان الدال، وحذف الألف،

وفتح الفاء.

قرئت: ﴿يُدْفَعُ﴾ بفتح الياء والفاء، وإسكان الدال، وحذف الألف، وفتح الفاء؛ على أنها مضارع من

(دَفَعَ) الثلاثي، والمعنى: أن الله عزَّ وجلَّ وعد المؤمنين أن يدفع عنهم أذى الكفار وشورهم، والفعل له

وحده سبحانه لا لغيره⁽¹⁾.

2. قراءة الباقرين: ﴿يُدْفَعُ﴾ بضم الياء، وفتح الدال، وألف بعدها، مع كسر الفاء

قرئت: ﴿يُدْفَعُ﴾ بضم الياء، وفتح الدال، وألف بعدها، مع كسر الفاء، على أنها مضارع (فاعل) وفيها

وجهان:

الأول: أن (فاعل) بمعنى (فعل) المجرد، نحو: جاوزته، وجزته، ويكون المعنى كالذي سبق في القراءة

الأولى.

الثاني: أن (فاعل) صيغة مبالغة، تشير إلى الدفع المتكرر مرَّةً بعد مرَّةً⁽²⁾، وإلى المغالبة والغلبة⁽³⁾؛ إذ

إنَّ الكفار كلما آذوا المؤمنين دفعهم الله عزَّ وجلَّ عنهم، وفي هذا مفاعلة تدل على قوة الدفع عن

المؤمنين والمبالغة فيه، كما يبالغ من يغالب فيه؛ لأن فعل المغالب يجيء أقوى وأبلغ⁽⁴⁾.

وقد اختار مكي قراءة: ﴿يُدْفَعُ﴾ بحذف الألف؛ وعلل ذلك بأنَّ في إضافة الألف احتمالاً بأن يكون الدفع

من اثنين، والله وحده هو الدافع⁽⁵⁾.

(1) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (478/1)، وابن جزي، التسهيل، (1140/1)، ومحسن، الهادي، (68/3).

(2) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (478/1).

(3) انظر: الحملاوي، شذا العرف، (31/1).

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف، (159/3)، والبيضاوي، أنوار التنزيل، (72/4)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (271/17).

(5) انظر: مكي، الكشف، (120/2).

والذي يميل إليه الباحث أنه لا ترجيح بين القراءتين؛ فالمعنى الموهوم مدفوع لا يُنظر إليه، وفي معاني الأوزان اتساع يفهمه العرب، وكلتا القراءتين ثابتة، قرأ بها الأئمة، وكل قراءة أدت معنى خاصاً؛ فالقراءة بحذف الألف تدل على تفرُّد الله وحده بالدفع عن المؤمنين، فهو الفاعل وحده لا إله غيره، وأما القراءة بإثبات الألف فتدل على شدة العناية الإلهية والتأييد الرباني للمؤمنين؛ إذ كلاً عرض للمؤمنين أذى دفعه الله عزَّ وجلَّ عنهم.

المطلب الخامس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: 39]

أولاً: القراءة

قرأ نافع، وابن عامر، وحفص، وأبو جعفر: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ بفتح التاء، وقرأ الباقيون: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ بكسر التاء⁽¹⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة نافع، وابن عامر، وحفص، وأبي جعفر: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ بفتح التاء قرئت: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ بفتح التاء؛ على أنها فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله، والواو نائب فاعل، والمعنى: أذن للمؤمنين الذين يقاتلهم المشركون بقتالهم بسبب أنهم ظلموا على أيديهم؛ بإخراجهم من ديارهم⁽²⁾.

2. قراءة الباقيين: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ بكسر التاء.

قرئت: ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ بكسر التاء؛ على البناء للفاعل، والواو فاعل، والمعنى: أذن الله عزَّ وجلَّ للمؤمنين الذين يقاتلون أعداءهم الظالمين لهم بإخراجهم من ديارهم بقتالهم⁽³⁾، أو يكون المعنى: أذن الله للمؤمنين

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، (326/2)، ومحيسن، الهادي، (69/3).

(2) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (478/1)، ومكي الكشف، (121/2)، والبيضاوي، أنوار التنزيل، (473).

(3) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (479/1).

الذين يريدون قتالَ عدوِّهم، وتَهَيَّؤُوا لذلك، وانتظروا إِنْ أَنْزَلَ اللهُ بِالْقِتَالِ، ويكون القتال هنا مَجَازِيًّا، ويقصد به الاستعداد والتهيؤ⁽¹⁾.

واختار مكي القراءة بفتح التاء؛ لصحة معناها؛ لأنهم لما قوتلوا وظلموا بالقتال أذن الله لهم بقتال عدوهم⁽²⁾.

والذي يذهب إليه الباحث أن كلتا القراءتين صحيحة المعنى، ولكل قراءة فائدة تختص بها؛ فالقراءة بكسر التاء تصرف النظر إلى حالة الاستعداد النفسي المتمثل بالتهيؤ للقتال وانتظار الأمر به، وأما القراءة بفتح التاء فتبين السبب الذي من أجله أذن الله عزَّ وجلَّ للمؤمنين بالقتال؛ وهو قتال المشركين لهم، مع ظلمهم بإخراجهم من أرضهم.

المطلب السادس: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿لَهْدَمْتُ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنَّا دَفَعُ اللهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ لَهْدَمْتُ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: 40]

أولاً: القراءة

قرأ نافع، وابن كثير، وأبو جعفر: ﴿لَهْدَمْتُ﴾ بتخفيف الدال، وقرأ الباقون: ﴿لَهْدَمْتُ﴾ بتشديدها⁽³⁾.

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة نافع، وابن كثير، وأبي جعفر: ﴿لَهْدَمْتُ﴾ بتخفيف الدال

قرئت: ﴿لَهْدَمْتُ﴾ بتخفيف الدال؛ من الفعل الثلاثي المجرد (هدم) الذي يقع للقليل والكثير، فيكون المعنى: ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض؛ وذلك بتسليط المؤمنين منهم على الكافرين في كل عصر وزمان، لهدمت أماكن العبادة؛ بتسلط المشركين على أهل الملل⁽⁴⁾.

(1) انظر: مكي، الكشف، (121/2)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (273/17).

(2) انظر: مكي، الكشف، (121/2).

(3) انظر: ابن الجزري، النشر، (327/2)، ومحيسن، الهادي، (69/3).

(4) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (479/1)، ومكي، الكشف، (121/2)، ومحيسن، الهادي، (69/3)، والبيضاوي، أنوار التنزيل، (73/4)، وأبو السعود، إرشاد العقل السليم، (109/6).

2. قراءة الباقيين: ﴿لَهْدِمْتُ﴾ بتشديدها.

وقرئت: ﴿لَهْدِمْتُ﴾ بتشديد الدال، من الفعل الثلاثي المزيد مضعف العين (فعلٌ) الذي يأتي للتكثير⁽¹⁾،
ليدلَّ الفعلُ على كثرة أماكن العبادة، وكثرة ما دفع الله عزَّ وجلَّ من الهدم⁽²⁾.

وقد اختار مكي هذه القراءة؛ لدلالة التشديد على التكثير، ولكثرة ما دفع الله من الهدم⁽³⁾.

والذي يذهب إليه الباحث أن كلَّ قراءة جاءت لمعنى، وليست قراءة بأولى من قراءة؛ فتخفيف الدال في قوله تعالى: ﴿لَهْدِمْتُ﴾ يدل على اجترأ الكافرين على أماكن العبادة؛ لانعدام حرمتها في نفوسهم، وهذا يدل على أهمية الجهاد لدفع العدو عن أماكن العبادة والمقدسات.

وأما القراءة بتشديد الدال فتدل على كثرة الدفع عن أماكن العبادة؛ إذ إن الكفار على اختلاف أزمانهم وبلدانهم لن يحترموا ملة، ولن يُراعوا في المؤمنين إلا ولا ذمَّة، كما يدل تشديد الدال على المبالغة في الهدم الناشئ عن غيظ كامن في القلوب؛ بحيث لا يقفون لهذه الأماكن أثراً⁽⁴⁾، فهي إذن قراءة تسفر عما يعتمل في نفوس القوم من الغيظ والحنق.

المطلب السابع: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبُرْ مَعْطَلَةٌ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾ [الحج: 45]

أولاً: القراءة

قرأ أبو عمرو، ويعقوب: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ بقاء مضمومة وبعدها هاء، وقرأ الباقيون: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ بنون مفتوحة وبعدها ألف⁽⁵⁾.

(1) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (479/1)، والحملاوي، شذا العرف، (27/1)، (31).

(2) انظر: مكي، الكشف، (121/2)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (284/8).

(3) انظر: مكي، الكشف، (121/2).

(4) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (277/17).

(5) انظر: ابن الجزري، النشر، (367/2)، ومحيسن، الهادي، (70-69/3).

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة أبي عمرو، ويعقوب: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ بقاء مضمومة وبعدها هاء.

قرئت: ﴿أَهْلَكْتُهَا﴾ بقاء المتكلم المضمومة، لتدل على أن الله سبحانه هو الذي أهلك؛ فهو الفاعل على الحقيقة، فيكون المعنى: فكم من قرية أهلكت أهلها وهم ظالمون بكفرهم وتكذيبهم لرسولهم وعصيانهم، ويجوز أن يكون الإهلاك للقرية نفسها، ويدخل تحت إهلاكها إهلاك من فيها⁽¹⁾.

2. قراءة الباقرين: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ بنون مفتوحة وبعدها ألف

قرئت: ﴿أَهْلَكْنَاهَا﴾ بنون العظمة، فهو إخبار من الله عن نفسه على طريق التفضيم والتعظيم⁽²⁾.

وقد اختار مكي هذه القراءة؛ لأن الجماعة عليها⁽³⁾، والذي يذهب إليه الباحث أن كل قراءة جاءت لمعنى، وتقديم قراءة على أخرى بسبب قراءة الأكثر بها فيه هضم للقراءة الأخرى، إذ بكل قُرَيْءِ القرآن، ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بين قراءة وأخرى، بل قال: "إن القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا منه ما تيسر"⁽⁴⁾.

المطلب الثامن: توجيه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿تَعُدُّونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَنفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: 47]

أولاً: القراءة

قرأ ابن كثير، وحزمة، والكسائي، وخلف العائش: ﴿يَعُدُّونَ﴾ بالياء، وقرأ الباقرين: ﴿تَعُدُّونَ﴾ بالتاء⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ انظر: الطبري، جامع البيان، (652/18)، والرازي، مفاتيح الغيب، (232/23)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (384/5)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (287/17)، ومحيسن، الهادي، (70/3).

⁽²⁾ انظر: ابن إدريس، الكتاب المختار، (583/1)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (287/17)، ومحيسن، الهادي، (70/3).

⁽³⁾ انظر: مكي، الكشف، (122/2).

⁽⁴⁾ أخرجه البخاري، صحيحه، كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض، رقم 2419، ومسلم، صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، رقم 818.

⁽⁵⁾ انظر: ابن الجزري، النشر، (327/2)، ومحيسن، الهادي، (71/3).

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر: ﴿يَعُدُّونَ﴾ بالياء.

قرئت: ﴿يَعُدُّونَ﴾ بياء الغيبة، والمقصود به الكفار، فيكون التقدير: ويستعجلك الكفار بالعذاب الذي تعدهم به على شركهم وتكذيبهم، ولن يخلف الله عزَّ وجلَّ وعده الذي وعدك فيهم، وإن يوماً من أيام ربك كألف سنة مما يعدُّه هؤلاء المكذبون من أيامهم في الدنيا⁽¹⁾.

2. قراءة الباقرين: ﴿تَعُدُّونَ﴾ بالتاء.

قرئت: ﴿تَعُدُّونَ﴾ بتاء الخطاب، وهي عامة، يدخل فيها الناس كلهم، مسلمهم وكافرهم، فيكون التقدير: وإن يوماً من أيام ربك كألف سنة مما تعدُّه أنت يا نبي الله، ومما يعدُّه أولئك الذين استعجلوك بعذابي من المكذبين، ويقوي هذا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ﴾، أو يكون التقدير: وإن يوماً من أيام ربك كألف سنة مما تعدون أنتم وهم⁽²⁾.

وقد اختار مكيُّ هذه القراءة؛ لأن الجماعة قرؤوا بها⁽³⁾.

والذي يذهب إليه الباحث أن القراءتين لا تفاوت ولا تفاضل بينهما، وكل قراءة جاءت لبيانٍ ومعنى؛ فأما القراءة بتاء المخاطب ففيها إشارة إلى حقيقة أيام الله عزَّ وجلَّ؛ فهي أيام طويلة شاقَّة، اليوم منها بألف سنة مما نعدُّ نحن في حياتنا الدنيا، وهي قراءة محتملة توجَّه الخطاب فيها إلى المسلمين والمشركين، ويمكن أن يفهم توجيه الخطاب للمسلم على أنه تخويف للحذر والتوقُّي من العذاب، وليبيان طول أيام الله عزَّ وجلَّ، وفيه تسليية للمؤمنين بطول عذاب الكفار المتهمين المستعجلين، وأن عذابهم لن يكون سهلاً.

⁽¹⁾ انظر: الطبري، جامع البيان، (658/18-659)، وابن زنجلة، حجة القراءات، (480/1)، وابن جزى، التسهيل، (42/2-43)، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (439/5).

⁽²⁾ انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (480/1)، وابن جزى، التسهيل، (42/2-43).

⁽³⁾ انظر: مكي، الكشف، (122/2).

ويمكن أيضاً فهم الخطاب الموجه إلى الكفار من خلالها على أنه تخويف ووعيد، إلا أن القراءة بياء الغيبة يظهر فيها التخويف والوعيد بشكل أكبر، وكأنها قراءة اختص الله عزَّ وجلَّ فيها الكفار لبيان طول أيام العذاب، أو لبيان ثقل هذه الأيام وشدها؛ إذ إنَّ أَيَّامَ الشدائد مستطالة⁽¹⁾، وجاء الكلام عنهم بلفظ الغيبة لأنهم غائبون غير حاضرين، وبما أنهم غائبون فلا يتأتَّى خطابهم⁽²⁾.

وقد ذكر المفسرون أن لفظ الخطاب عامٌّ محتملٌ، يدخل فيه المسلمون والكفار، لذلك فإنه يلمح من استعمال تاء الخطاب وياء الغيبة أن الكفار المخاطبين على صنفين؛ فمنهم البعيد كل البعد، وقد يكون هؤلاء من المكذبين المحاربين الذين يصدون الناس عن الإسلام، وبينهم وبين الإسلام عداوة ظاهرة، ومنهم من هو قريب لم يصدَّ الناس ولم يحاربهم في دينهم، ولكنه كافر بالإسلام وبالنبي صلى الله عليه وسلم، وقد استعمل مع كلا الصنفين تاء الخطاب، وأما ياء الغيبة فاختصت بالبعيد المكذَّب، ظاهر العداوة، والله أعلم.

المطلب التاسع: توجيهه القراءات المتواترة لقوله تعالى: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [الحج: 51]

أولاً: القراءة

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ بحذف الألف وتشديد الجيم، وقرأ الباقون: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ بإثبات الألف وتخفيف الجيم⁽³⁾.

⁽¹⁾ انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، (74/4)، وذكر ابن عاشور أن لفظ الخطاب جاء للنبي صلى الله عليه وسلم وللمؤمنين، أما لفظ الغيبة فجاء للكفار المستعجلين للعذاب، انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، (291-292).

⁽²⁾ يفهم هذا من قول صاحب الكتاب المختار: "والياء جيدة لأنهم غيب". ابن إدريس، الكتاب المختار، (583/2).

⁽³⁾ انظر: ابن الجزري، النشر، (327/2)، ومحسن، الهادي، (70/3).

ثانياً: توجيه القراءات

1. قراءة ابن كثير، وأبي عمرو: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ بحذف الألف وتشديد الجيم.

قرئت: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ بحذف الألف وتشديد الجيم على أنه اسم فاعل من (فَعَلَ)، الذي يستعمل في عدد من المعاني، وهو هنا إما أن يكون للتكثير⁽¹⁾، فتكون ﴿مُعْجِزِينَ﴾ بمعنى: مبْطئين ومبْطئين⁽²⁾، ويكون المعنى: والذين سعوا في إبطال آيات الله عزَّ وجلَّ مثبطين الناس ومبْطئين لهم عن الإسلام، وعن اتِّباع النبي صلى الله عليه وسلم، واتِّباع الحق، أولئك أصحاب الجحيم⁽³⁾.

وإما أن يكون الوزن (فَعَلَ) لغرض النسبة، كنسبة أحدهم إلى الجهل بقوله: جهَّلتَه، أو إلى الفسق بقوله: فسَّقته⁽⁴⁾، فتكون هنا من عَجَّزه بمعنى: نسبه إلى العجز، ويكون المعنى: والذين سعوا في إبطال آيات الله عزَّ وجلَّ ناسبين العجز إلى من اتَّبَع النبي صلى الله عليه وسلم، أولئك أصحاب الجحيم⁽⁵⁾.

2. قراءة الباقرين: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ بإثبات الألف وتخفيف الجيم.

قرئت: ﴿مُعْجِزِينَ﴾ بإثبات الألف وتخفيف الجيم، على أنه اسم فاعل من (فَاعَلَ)، وهي صيغة فيها معنى المغالبة⁽⁶⁾، والمعجزة هنا تأتي بمعنى: المسابقة؛ لأن المسابق يطلب إعجاز الآخر عن اللحاق به، فيكون المعنى: والذين سعوا في إبطال آيات الله عزَّ وجلَّ ظانين أنهم يغالبون رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويطمعون أنهم بكيدهم ينالون مرادهم، أولئك أصحاب الجحيم⁽⁷⁾.

وقد تأتي المعجزة بمعنى: المعاندة⁽⁸⁾، فيكون المعنى: والذين سعوا في إبطال آيات الله عزَّ وجلَّ معاندين لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما جاء به من الحق أولئك أصحاب الجحيم.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (291/8)، والحملاوي، شذا العرف، (31/1)، ومحيسن، الهادي، (70/3).

(2) انظر: ابن خالويه، الحجة، (254/1)، وابن زنجلة، حجة القراءات، (481/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (291/8).

(3) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (481/1)، والبعوي، معالم التنزيل، (392/5)، وابن جزي، التسهيل، (43/2)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (295/17).

(4) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (481/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (291/8)، والحملاوي، شذا العرف، (31/1).

(5) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (481/1)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (291/8)، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (79/12).

(6) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (481/1)، ومكي، الكشف، (123/2).

(7) انظر: الزمخشري، الكشاف، (164/3)، والسمين الحلبي، الدر المصون، (292/8)، وابن عاشور، التحرير والتنوير، (295/17).

(8) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (481/1).

وقد تأتي المعاجزة بمعنى المشاققة، والمشاققة هي: المخالفة⁽¹⁾، والمعنى قريب جداً من الذي قبله؛ لأن المعاندة عامة تدخل فيها المشاققة⁽²⁾.

وقد يأتي (فاعل) بمعنى (فعل) المضعف للتكثير، فتكون المعاجزة بمعنى: التثبيط⁽³⁾.

وقد تكون ﴿مُعَاجِزِينَ﴾ هنا بمعنى: ظانين أنهم يعجزون الله عزَّ وجلَّ؛ لأنهم ظنوا أنهم لا يبعثون، وليس ثمة نار ولا جنة⁽⁴⁾.

والمعاني كلها محتملة يمكن الأخذ بها، وليس بينها تعارضٌ، ويمكن أن يُلاحَظَ في جميعها معنى المغالبة إذا ما استنتي القول بأن (فاعل) تأتي بمعنى (فعل) المضعف للتكثير.

وقد اختار مكيُّ القراءة بإثبات الألف وتخفيف الجيم؛ لأن أكثر القراء قرؤوا بها⁽⁵⁾.

والذي يذهب إليه الباحث أن كلَّ قراءةٍ جاءتْ لمعنى، وأنه ليس بينها تفاضل، فالقراءة بحذف الألف وتشديد الجيم جاءت لتلقي الضوء على مبالغة الكفار في تثبيط الناس عن دين الله عزَّ وجلَّ، ونسبة أتباع هذا الدين إلى العجز صدًا منهم عن الإسلام، ويمكن ملاحظة هذا من الوزن (فعل) الذي ذكر أهل العلم أنه يأتي للمبالغة⁽⁶⁾، وبخاصة إذا ما جُمعَ إلى معنى التكثير والنسبة.

وأما القراءة بإثبات الألف وتخفيف الجيم فَنَسَلَطُ الضَّوْءَ على عِنَادِ الكفار وشدة كفرهم؛ إذ تُبَيِّنُ للقارئ سعيَ الكافرين ومسابقتهم في الكيد للإسلام، ومغالبة النبي صلى الله عليه وسلم؛ طمعاً منهم أن يتم لهم ما أرادوا، وظناً منهم أنهم يعجزون الله عزَّ وجلَّ.

(1) انظر معنى المشاققة في: الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، (547/1)، وانظر التفسير في: الطبري، جامع البيان، (661/18)، ومكي، الكشف، (123/2).

(2) انظر: ابن خالويه، الحجة، (254/1).

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، (292/8)، والحملاوي، شذا العرف، (31/1).

(4) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، (481/1)، ومكي، الكشف، (123/2).

(5) انظر: مكي، الكشف، (123/2).

(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، (316/3).

النتائج والتوصيات

الحمد لله الذي أعان على إنهاء هذا البحث، وأثني عليه التناء كله، اللهم لا أُحْصِي ثناءً عليك،
أنتَ كَمَا أُثْنِيَتَ على نفسك.

النتائج

في نهاية هذا البحث، وبعد استقراغ الجهد، وبذل الوسع، مع الاعتراف بالعجز والنقص الذي هو من
شيمة الإنسان، يذكر الباحث أبرز النتائج التي توصل إليها من خلال بحثه، وهي:

1. للإمام مكي طرق متنوعة في الاختيار بين القراءات والمفاضلة بينها، وهو غالباً ما يكتفي
بالترجيح والمفاضلة، وقد يعمد أحياناً إلى تضعيف القراءة؛ أو تخطئتها عند الاختيار.
2. من أبرز الأمور التي كان لها أثرٌ في منهج الإمام مكي في الترجيح بين القراءات: تبحره في
العربية وإطلاعه على مذاهب النحويين ومناهجهم في التعامل مع القراءات، وتأثره بأبي علي
الفارسي النحوي، وإمام المفسرين ابن جرير الطبري، وهم من أبرز الذين فاضلوا ورجحوا بين
القراءات القرآنية.
3. تواتر القراءات كان مفهوماً بين المسلمين وإن لم يعرف باسمه الاصطلاحي قبل القرن الثاني
الهجري.
4. كان القرآن محفوظاً فاشياً بين الصحابة الكرام، واشتهار عددٌ منهم بإقراءه وتعليمه لا يعني
انحصار القراءة فيهم.
5. القرآن الذي كان محفوظاً فاشياً بينهم هو القرآن بكل قراءاته التي قُرئَ بها على خط مصحف
عثمان رضي الله عنه مما أجمعت الأمة المعصومة على ثبوته، وهي القراءات الثابتة المعروفة
التي يُقرأ بها اليوم.

6. الأسانيد التي تصل القرآء السبعة بالصحابة وإن كانت آحادًا فإنها لا تعني آحادية القرآء؛ بل غايتها أن تنسب القرآء إلى من نقلها وضبطها ودرّسها واعتنى بها.
7. من أبرز أسباب ردّ القرآء الثابتة وتوهينها عند من يرى ذلك من العلماء: أ- اعتقاد غلط القرآء أو وهمهم واضطرابهم؛ لأن القرآء في نظرهم اجتهادية، ب- التأثر بالمذهب النحوي، ج- الترجيح لأجل المعنى اللغوي، د- اعتقاد شذوذ القرآء، أو أنها متفرّدة عن باقي القرآءات، هـ- بعضهم كان يرى أن سبب الخطأ في القرآء يعود إلى الرسم العثماني، و- عدم ثبوت إسناد القرآء عنده أو أنها لم تصل إليه بسند يُعتمد عليه في ذلك الوقت.
8. من العلماء من كان يرى خطأ المنهج القائم على جواز توهين القرآء وردّها، فلا يردّ القرآء المتواترة ولا يضعّفها، وهو المشهور عند أبي حيان، والسمين الحلبي، وابن الجزري.
9. من العلماء من كان يتخذ منهجاً وسطاً لا يعمد فيه إلى التضعيف والردّ، ولا يرى جوازه، ولكن يرى جواز الترجيح بين القرآءات المتواترة باعتبار موافقتها للأشهر والأفصح والأكثر استعمالاً عند العرب.
10. هذا المنهج وإن كان يُعذر أصحابه لحسن قصدهم إلا أنه منهج خالف الأولى؛ لأن القرآء سنة متبعة، متى ثبتت لزيم قبولها والمصير إليها والإيمان بها، واتباع ما تضمنته من معنى، علماً وعملاً.
11. منهج الإمام مكي رحمه الله كان جمعاً بين ثلاثة مناهج؛ فهو تارة يرجح بين القرآءات دون تضعيف أو ردّ، وتارة يضعّف القرآء، وقد يردّها ويخطئها.
12. من أبرز أسباب الترجيح بين القرآءات الثابتة عند الإمام مكي: أ- أن عليها أكثر القرآء، ب- ترجيح أبا عبيد وأبا حاتم لها، ج- لكونها أعظم في المعنى، أو أعمّ، أو أظهر، أو أبلغ، د- لكونها أولى بالسياق، أو أنسب من حيث اتصال الكلام، هـ- أو لكونها اللغة الفاشية، و- لأن عليها أكثر المصاحف، ز- لأنها القرآء الأخف في اللغة، ح- لأن الروايات النبوية جاءت موافقة لها، وفي

كثير من الأحيان يسوق أكثر من سبب لترجيحه تلك القراءة على أختها، ولا يقتصر على سبب واحد.

13. مما يدلُّ على ضعف المناهج التي تضعفُّ القراءة، أو تفاضل بينها دون تضعيف: أن القراءة الثابتة يختلف النحويون فيها؛ فمنهم من يفضلُّها ويقدمها، ومنهم من يضعفها وقد يردُّها، وليس قول أحد منهم بأولى من قول الآخر، والقرآن حجة على اللغة لا العكس.

14. كل قراءة نزلت من عند الله عزَّ وجلَّ لها فائدة، عرفها من عرفها، وجهلها من جهلها، وفوق كل ذي علم عليم.

15. أقرب ما ذكر في معنى الاختيار بين القراءات أن يقال: إن القارئ يختار بعض مروياته دون بعض عند الإقراء، أو يقال: هو اختيار المرويات التي أتقنها القارئ ليدوم عليها ويلزمها، ويعرف بها وتؤخذ عنه.

16. الاختيار الذي يقع من القراء يمكن إضافته لأسباب غير الاجتهاد والترجيح؛ إذ يمكن أن يكون التفضيل لهذه الحروف بسبب: أ- انتشارها في بلد القارئ، ب- أو لأنه أخذها عن أكثر القراء الذين قرأ عليهم، ج- أو لأنه أتقنها أكثر من غيرها، د- أو لأنه كان أكثر ملازمة لها وميلاً إليها.

17. دعوى جواز الترجيح بين القراءات لوجود مفردات غير عربية دعوى منقوضة؛ لأنه لا دليل على أن هذه الكلمات دخيلة على العرب، بل قد تكون من عند العرب ودخلت على غيرهم، وهو احتمال قائم، وأوزان كلام العرب كثيرة، وقد ردَّ بعض العلماء هذه الكلمات إلى أصولها من أوزان كلام العرب، وعلى فرض كونها أعجمية، فإنها قد عربت وأصبحت ألفاظها عربية، وأما عن فصاحتها فيمكن إثبات ذلك بأن يقال: لو اجتمع فصحاء العالم على أن يأتوا بلفظة تقوم مقام هذه الكلمة لعجزوا ولم يستطيعوا إلى ذلك سبيلاً.

18. الحكم من اختلاف القراءات كثيرة، منها: أ- تسهيل القراءة على الناس، ب- بيان كمال الإعجاز بتعدد القراءات، وعجز أحد عن الإتيان بشيء من ذلك، ج- بيان صدق النبي صلى الله عليه وسلم، د- بيان نهاية بلاغة القرآن، مع إيجاز عبارته.

19. إن الحكم والفوائد الكثيرة من تعدد القراءات تدلُّ على خطأ المنهج القائم على الترجيح بين القراءات وتوهين بعضها وردّه، وهو قول يلغي كثيراً من الفوائد والبلاغة والمعاني، وأما الترجيح بين القراءات باعتبار الأشهر والأفصح والأكثر من كلام العرب فإنه يوحي لغير المختص بأن ما يقابل الراجح ضعيف، وهو يفتح من أبواب الشرِّ ما نحن في غنى عنه، وقد عمَد بعضهم إلى إظهار هذا الترجيح للطعن في القرآن، كأمثال: جولد تسيهر، ومحمد شحرور وغيرهما.

التوصيات

1. لا تزال هذه الدراسة مفتوحة لمن أراد أن يكملها؛ إذ يمكن لأي باحث أن يأخذ عدداً آخر من السور القرآنية؛ ليخرج بدراسة نقدية تطبيقية يناقش فيها اختيارات الإمام مكي رحمه الله تعالى في كتابه الكشف.
2. يمكن لأي باحث أيضاً أن يناقش في دراسة خاصة منهج عالم من العلماء في الاختيار بين القراءات الثابتة، وأن يعزز دراسته بالجانب التطبيقي لعدد من السور، وهذا جانب يحتاج إلى خدمة، والباب فيه واسع.
3. إن المعاني والفوائد التي تنطوي عليها القراءات الثابتة كثيرة لا يمكن حصرها، وهي تفتح باباً كبيراً لمن أراد أن يخدم هذا الباب ويكتشف روائع القرآن المكنونة فيه.

المراجع العلمية

القرآن الكريم

ابن إدريس، أبو بكر أحمد بن عبيد الله، الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، تحقيق د. عبد العزيز الجهني، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1428هـ.

الأزهري، د. إسلام بن نصر، القراءات القرآنية شبهات وردود، شبكة الألوكة قسم الكتب.

الأزهري، محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق الأستاذ يوسف حسن عمر، جامعة قارينوس، 1398هـ.

آل عثيمين، صالح بن عبد العزيز (ت: 1410هـ)، تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة ويلييه فائت التسهيل، تحقيق بكر أبو زيد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، 1422هـ.

الباقلاني، محمد بن الطيب (ت: 403هـ)، إجاز القرآن، حققه وقدم له: أبو بكر عبد الرزاق، مكتبة مصر - القاهرة، 1434هـ - 2013م.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، التاريخ الكبير، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

البغوي، الحسين بن مسعود (ت: 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)، تحقيق محمد النمر، وعثمان ضميرية، وسليمان الحرش، دار طيبة، ط4، 1417هـ.

بلوط، علي الرضا، وأحمد طوران، معجم التاريخ {التراث الإسلامي في مكتبات العالم} (المخطوطات والمطبوعات)، دار العقبة، قيصري، تركيا، ط1، 1422هـ.

البهوتي، منصور بن يونس (ت: 1051هـ)، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1426هـ.

- البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت:685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم (ت:728هـ)، مجموع الفتاوى، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ.
- الجرجاني، عبد القاهر (ت:471هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة - دار المدني، جدة، ط3، 1413هـ.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت: 1413هـ)، التعريفات، وضع حواشيه وفهارسه محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2009م.
- الجزائري، طاهر بن صالح بن أحمد (ت:1338هـ)، التبيين لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، مطبعة المنار، مصر، ط1، 1334هـ.
- ابن الجزري، محمد بن محمد (ت: 833هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، 1351هـ.
- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833هـ)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ.
- ابن جزري، محمد بن أحمد بن محمد الكلبي (ت:741هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق د.عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1، 1416هـ.
- الجعبري، إبراهيم بن عمر (ت:732هـ)، كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني، تحقيق أ. أحمد اليزيدي، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، 1419هـ.
- جلال، يحيى أحمد سلمان، رسالة ماجستير بعنوان: قواعد الترجيح والاختيار في القراءات عند الإمام مكي بن أبي طالب القيسي، إشراف أ.د أحمد خالد شكري، الجامعة الأردنية، 2006م.
- الجمحي، محمد بن سلام بن عبيد الله (ت:232هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

ابن جني، عثمان بن جني (ت:392هـ)، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،
وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1420هـ.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت:597هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق عبد الرزاق
المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ.

الجماس، د. ضياء الدين، بلاغة (كن فيكون) بين الرفع والنصب، موقع رابطة العلماء السوريين، رابط:
<https://islamsyria.com/ar/>

جولد تسيهر، إجنسس، مذاهب التفسير الإسلامي، حققه وراجع نصه د. عبد الحليم النجار، نشر مكتبة
الخانجي ومكتبة المثني، مصر، بغداد، طباعة مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1374هـ.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت:646هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم د. موسى بناي
العليلي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، 1402هـ.

الحاكم، محمد بن عبد الله (ت:405هـ)، المستدرک على الصحيحين، مذيّل بتعليقات الإمام الذهبي،
تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ.

حبنكة، عبد الرحمن حسن الميداني (ت:1425هـ)، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار
القلم، دمشق، ط4، 1434هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي (ت:852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، أشرف على طبعه محب
الدين الخطيب، وعليه تعليقات عبد العزيز بن باز، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد عبد الباقي،
دار المعرفة، بيروت، 1379هـ.

الحسن، د. محمد علي، المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، قدم له د. محمد
عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ.

الحملاوي، أحمد بن محمد (1351هـ)، شذا العرف في فن الصرف، تحقيق نصر الله عبد الرحمن،
مكتبة الرشد، الرياض.

الحموي، ياقوت بن عبد الله الرومي (ت:626هـ)، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان
عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ.

ابن حميد النجدي، محمد بن عبد الله (ت:1295هـ)، السحب الوايلة على ضرائح الحنابلة، تحقيق بكر
أبو زيد، وعبد الرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان،
1416هـ.

ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني (ت: 241هـ)، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، إشراف الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ.

أبو حيان، محمد بن يوسف (ت: 745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1320هـ.

الخالدي، صلاح عبد الفتاح (ت: 1443هـ)، القصص القرآني، دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت، ط2، 1428هـ.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد (370هـ)، الحجة في القراءات السبعة، د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401هـ.

الخرائط، أحمد بن محمد، المجتبى من مشكل إعراب القرآن، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1426هـ.

الخطابي، حمد بن محمد (ت: 388هـ)، بيان إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط3.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت: 463هـ)، تاريخ بغداد، دراسة مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ.

ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت: 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1994م.

الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت: 444هـ)، جامع البيان في القراءات السبع، جامعة الشارقة، الإمارات، ط1، 1428هـ.

درويش، محي الدين، إعراب القرآن وبيانه، دار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط9، 1424هـ.

الدعاس، أحمد عبيد وآخرون، إعراب القرآن الكريم، دار المنير ودار الفارابي، دمشق، ط1، 1425هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد (ت: 748هـ)، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت:748هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت:748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1405هـ.

الرازي، محمد بن أبي بكر (ت:660هـ)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1415هـ.

الرازي، محمد بن عمر (ت:606هـ)، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.

راضي، ابتهاج راضي عبد الرحمن، أسباب الاعتراض على القراءات القرآنية المتواترة عرض ونقد، نشر عمادة البحث العلمي في الجامعة الأردنية، 2015م.

الرماني، علي بن عيسى (ت:386هـ)، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله أحمد والدكتور محمد زغول سلام، دار المعارف، مصر، ط3.

الزجاج، إبراهيم بن السري (ت:311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ.

الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت:1367هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، تحقيق أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة، 1422هـ.

الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (ت:794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376هـ.

الزركلي، خير الدين بن محمود (ت:1396هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

الزمخشري، محمود بن عمر (ت:538هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم القرآن، تحقيق مصطفى عبد القدوس كحلان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1407هـ.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد (ت:403هـ)، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط5، 1418هـ.

ابن الساعي، علي بن أنجب بن عثمان (ت:674هـ)، الدر الثمين في أسماء المصنفين، تحقيق وتعليق أحمد شوقي بنين - محمد سعيد حنشي، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 1443هـ.

- السامرائي، د. فاضل صالح، معاني النحو، دار ابن كثير، سورية، ط2، 1441هـ.
- السبكي، عبد الوهاب (ت:771هـ)، معجم الشيوخ، تحقيق د. بشار عواد - رائد يوسف العنبركي - مصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2004م.
- السخاوي، علي بن محمد (ت:643هـ)، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق د. مروان العطيبة ود. محسن خرابة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، 1418هـ - 1997م.
- أبو السعود، محمد بن محمد (ت:982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت:756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- سبويه، عمرو بن عثمان (180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له علاء الدين عطية، دار البيروتية، دمشق، ط2، 1427هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، ط1، 1387هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن محمد (ت:911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 1436هـ.
- شحرور، محمد، نحو أصول جديدة للفقهاء الإسلاميين، الأهالي للطباعة والنشر، سورية، دمشق، ط1، 2000م.
- صلاح الدين، محمد بن شاکر بن أحمد (ت:764هـ)، فوات الوفيات، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1974م.
- الطبري، محمد بن جرير (ت:310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد شاکر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ.
- طنطاوي، محمد السيد، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار المعارف، القاهرة، 1993م، (284/9).

- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت:1393هـ)، التحرير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
- عباس، حسن، النحو الوافي، دار المعارف، ط15، (4/423).
- أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت:224هـ)، فضائل القرآن، تحقيق مروان العطية، ومحسن خرابية، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1، 1415 هـ.
- عتيق، عبد العزيز، علم المعاني، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1427هـ.
- ابن عساكر، علي بن الحسن (ت:571هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، 1415هـ.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت:395هـ)، الأوائل، دار البشير، طنطا، ط1، 1408هـ.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب (542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.
- العكبري، عبد الله بن الحسين (ت:616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت:377هـ)، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وشارك في التحقيق د. أحمد عيسى المعصراني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ.
- الغلابي، مصطفى بن محمد (1364هـ)، جامع الدروس العربية، ضبطه د. عبد المنعم إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط14.
- الفراء، يحيى بن زياد (ت:207هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط1.
- فضل، د. فضل عباس، القراءات القرآنية من الوجهة البلاغية، مجلة (دراسات/الجامعة الأردنية)، العدد السابع، 1987م.
- القارئ، د. عبد العزيز بن عبد الفتاح، حديث الأحرف السبعة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 1423هـ.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت:276هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

القرطبي، محمد بن أحمد (ت:671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ.

القفطي، علي بن يوسف (ت:626هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، القاهرة - بيروت، ط1، 1406هـ.

القنوجي، محمد صديق خان (ت:1307هـ)، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 1428هـ.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت:774هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ.

كحالة، عمر رضا (ت:1408هـ)، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس (ت:324هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، 1400هـ.

محيسن، محمد بن محمد (ت:1422هـ)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1417هـ.

المرداوي، علي بن سليمان (ت:885هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3.

المرداوي، علي بن سليمان (ت:885هـ)، التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، تحقيق د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1421هـ.

المرصفي، عبد الفتاح بن السيد عجمي (ت:1409هـ)، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط2.

ابن أبي مريم، نصر (565هـ)، الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق د. عمر الكبيسي، مكة، ط1، 1414هـ.

مسلم، ابن الحجاج (ت:261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم = صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

مصطفى، إبراهيم، وآخرون في مجمع اللغة العربية في القاهرة، المعجم الوسيط، دار الدعوة، القاهرة.
ابن المقرئ، محمد بن إبراهيم الأصبهاني الخازن (ت:381هـ)، المعجم، تحقيق عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ.

مكي، ابن أبي طالب (ت:437هـ)، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

مكي، ابن أبي طالب (ت:437هـ)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محيي الدين رمضان، دار الرسالة العالمية، دمشق - الحجاز، ط1، 1434هـ.

ابن منظور، محمد بن بن مكرم (ت:711هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
الموقع الرسمي للدكتور محمد شحرور، المنهج والمصطلحات، السيرة الذاتية، على الرابط:
https://shahrour.org/?page_id=2

ابن النجار الفتوحى، محمد بن أحمد بن عبد العزيز (ت:972هـ)، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ.

النحاس، أحمد بن محمد (338هـ)، إعراب القرآن، تحقيق عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.

النحاس، أحمد بن محمد (ت:338هـ)، معاني القرآن، تحقيق محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1409هـ.

نويهض، عادل، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، قدم له مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1409هـ.

نويهض، عادل، مُعجمُ أعلام الجزائر - من صدر الإسلام حتَّى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت - لبنان، ط2، 1400هـ.

الهرري، محمد عارف عثمان، القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير في تفسيره والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ط1، 1406هـ.

الهمذاني، المنتجب (ت:643هـ)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة - السعودية، ط1، 1427هـ.

ولد الشيخ جارالله، د.محمد يحيى، توجيه علي بن حمزة الكسائي للقراءات المتواترة جمعاً ودراسة، نشر مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثامن عشر، السنة الحادية عشرة.

ابن يعيش، يعيش بن علي (ت:643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له د.إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1422هـ.

الملاحق

ملحق (أ)

شهادة قبول نشر البحث المستل من الاطروحة

عنوان البحث: ترجيحات مكي بن أبي طالب في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) دراسة تحليلية نقدية.





AN-Najah National University
Faculty of Graduated Studies

**THE PREFERENCES OF MAKKI BIN ABI
TALIB BETWEEN THE QUR'ANIC READINGS
IN HIS BOOK (REVEALING THE FACES OF
THE SEVEN RECITATIONS, THEIR REASONS
AND ARGUMENTS) FROM SURAT MARYAM
TO THE END OF SURAT AL-HAJJ CRITICAL
ANALYTICAL STUDY**

By
Sameh Abdelhadi

Supervisor
Prof. Hatem Al-Tamimi

This Dissertation is submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Ph.D in Fundamentals of Religion, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus- Palestine.

2024

THE PREFERENCES OF MAKKI BIN ABI TALIB BETWEEN THE QUR'ANIC READINGS IN HIS BOOK (REVEALING THE FACES OF THE SEVEN RECITATIONS, THEIR REASONS AND ARGUMENTS) FROM SURAT MARYAM TO THE END OF SURAT AL-HAJJ CRITICAL ANALYTICAL STUDY

By
Sameh Abdelhadi
Supervisor
Prof. Hatem Al-Tamimi

Abstract

This research is concerned with presenting a critical study of the approach based on weighting between established Qur'anic readings. The choice in this study fell on the book (Kashf) by Imam Makki bin Abi Talib, as he followed this approach in dealing with the Qur'anic readings.

The importance of this research appears in the fact that it is concerned with criticizing this approach, by directing some of the frequent readings among which Imam Makki bin Abi Talib preferred, and showing the role of each Qur'anic reading in enriching the meanings of a single verse.

The study was divided into two parts, the first of which dealt with the introduction to Imam Makki, his book and his approach to it, and also dealt with the methods of scholars in dealing with established Qur'anic readings, their frequency, the wisdom of their diversity, and the danger of saying that it is permissible to prefer between them. The second section dealt with an applied critical study that was conducted. On the readings that Imam Makki preferred among them in four surahs of the Qur'an, which are: Surat Maryam, Taha, Al-Anbiya', and Al-Hajj, as each reading was attributed to its reader, and what Imam Makki preferred among them was explained, and each reading was directed in such a way that it would reveal the purpose of this reading, and what it is. It carries benefits and meanings.

The thesis concluded with important results, including: that every established reading was revealed from Allah Almighty. for a purpose and benefit, and that the approach based on rejecting the fixed reading and weakening it is a wrong approach, so every reading proven to be correct must be accepted and considered correct, as the aspects of

the language in the speech of the Arabs are full. With the methods, many of which have disappeared from us, and only a few of which have reached us, and all of them are from Allah Almighty, and as for the approach based on comparison between established readings considering their agreement with the most famous, most eloquent, and most widely used, it is an approach that contradicts the first in dealing with the readings, even if its companions can be excused for their good intentions. Recitation is a Sunnah that is followed, and once it is proven, it must be accepted and followed, and every reading was revealed for a purpose and meaning. This study can be completed and built upon by researchers, or create a study similar to it, by choosing one of them a scholar who is known for preferring and choosing between the Qur'anic readings in a book of his, and studying these preferences and criticizing them.

Keywords: Makki, bin Abi Talib, revelation, readings The Qur'an, weighting, directions.